المُختلَفُ

فِي

اسْمِيَّتِهِ وَفِعْلِيَّتِهِ وَحَرْفِيَّتِهِ

دراسة نحوية

الدكتور

عادل عبده محمود حسانين

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سـيدنا محمـد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعـــد:

فإن اللغة العربية، من أجل اللغات قدر، وأعلاها شأنًا، ولقد كرمهـا الله تعـالى فأنزل بها خير كتبه، قال تعالى:﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (الآية (٢) سورة يوسف)، ولقد حفظها الله تعالى بأن سخر لها علماء مخلصـين عكفـوا علـى دراستها، وبيان أسرارها، وكان من أجل العلوم التي وضعوها للحفاظ على كتاب الله تعالى، وصونه من اللحن والتحريف، علم النحو، وقد اهـتم العلمـاء بهـذا العلـم اهتمامًا بالغًا، فأكثروا من التأليف والتصنيف فيه، وقد تباينت آراؤهم واختلفت فـي المسألة الواحدة، تبعًا لتباين بلدانهم ومدارسهم النحوية، فتراهم على سبيل المثـال يختلفون في:(لَيْسَ) فبعضهم يقول: إنها فعلٌ، وبعضهم يقول: إنها حرف، ولكـلٍ أدلته وحججه، وكذلك اختلفوا في: عَسَى، ونعم، و بئس، ومتـى، ومهمـا، وكـم الخبرية، إلى غير ذلك من المسائل، ومن خلال قراءتي في كتب النحو لفت انتباهي هذا الاختلاف والتباين، فعقدت العزم على أن أجمع هذه المسائل في بحث مسـتقل، وقد أسميته: (المختلف في اسميته وفعليته وحرفيته دراسة نحوية)، وقـد دفعنـي لاختيار هذا الموضوع، والكتابة فيه عدة أمور هي:

<u>أولاً:</u> كثرة هذه المسائل، وتفرقها في أبواب النحو المختلفة.

<u>ثانياً:</u> أن دراسة هذه المسائل توقف القارئ والباحـث علـى آراء النحـويين المختلفة، وتبين مذاهبهم واتجاهاتهم النحوية.

<u>ثالثاً:</u> أن دراسة هذه المسائل تطلعنا علي أن الاختلاف في كثير من المسـائل كان تابعاً لاختلاف المذهب النحوي.

رابعًا: أن هذه الدراسة توفر علي القارئ وقته وجهده في سبيل الوصول إلـــي بيان الخلاف في مسألة معينة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة.

المقدمة: وفيها تحدثت عن أهمية الموضوع، والأسباب الدافعة إلى دراسته.

التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف موجز بالاسم وعلاماته، والفعـــل وعلاماتـــه، والحـــرف وعلاماته.

المبحث الثاني: الخِلاَفُ النَّحْوِيُّ، نَشْأَتُهُ، وأَسْبَابُهُ.

الفصل الأول: المختلف فيه بين الاسمية والفعلية دراسة نحوية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المختلف فيه بين الاسمية والفعلية، والأرجح أنه اسم.

المبحث الثاني: المختلف فيه بين الاسمية والفعلية، والأرجح أنه فعل.

الفصل الثاني: المختلف فيه بين الاسمية والحرفية، دراسة نحويـــة، وفيـــه مبحثان:

المبحث الأول: المختلف فيه بين الاسمية والحرفية، والأرجح أنه اسم.

المبحث الثاني: المختلف فيه بين الاسمية والحرفية، والأرجح أنه حرف.

الفصل الثالث: المختلف فيه بين الظرفية، والاســـمية، والحرفيـــة، دراســـة نحوية، وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: المختلف فيه بين الظرفية والاسمية، والأرجح أنه ظرف.

المبحث الثاني: المختلف فيه بين الظرفية والحرفية، والأرجح أنه ظـــرف.

المبحث الثالث: المختلف فيه بين الظرفية والحرفية، والأرجح أنه حرف.

الفصل الرابـع: المختلف فيه بين الاسمية، والفعليـــة، والحرفيـــة، دراســـة نحوية، والأرجح أنه اسم.

الفصل الخامس: المختلف فيه بين الفعلية والحرفية، دراسة نحويـــة، وفيـــه مبحثان:

المبحث الأول: المختلف فيه بين الفعلية والحرفية، والأرجح أنه فعل.

المبحث الثاني: المختلف فيه بين الفعلية والحرفية، والأرجح أنه حرف.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي أسفر عنها البحث.

الدكتور/عادل عبده محمود حسانين

***

التمـــهـد

وفيه مبحثان

المبحث الأول: تعريف موجز بالاسم وعلامته، والفعل وعلاماته، والحرف وعلاماته.

المبحث الثاني: الخِلاَفُ النَّحْوِيُّ نَشْأَتُهُ وأَسْبَابُهُ

تعريف موجز بالاسم، والفعل، والحرف

الكَلِمَةُ: لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنًى مُفْرَدٍ، وَهِيَ مُنْحَصِرَةٌ فِي ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ:

اسْمٍ، وَفِعْلٍ، وَحَرْفٍ، لأَنّها إمَّا أَنْ لا تَدُلَّ عَلَى مَعْنًى في نَفْسِهَا، فَهِيَ:(الحَــرْفُ)، أَوْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنًى في نَفْسِهَا، وأقْتَرَنَ مَعْنَاها بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ، فَهِيَ:(الفِعْــلُ)، أَوْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنًى في نَفْسِهَا ولَمْ يَقْتَرِنْ مَعْنَاهَا بِأَحَدِ الأَزمِنَةِ، فَهِيَ:(الاسْمُ).

أَوَّلاً: الاسْمُ، وَهُوَ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى في نَفْسِهَا غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بِأَحَــدِ الأَزْمِنَــةِ الثَّلاثَةِ، نَحْوَ: مَحَمَّد، أَسَد، شَجَرَة.

وعلاَمَاتُــهُ:

١- **الجَرُّ:** ولَيْسَ المُرادُ بِهِ حَرْفَ الجَرِّ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ فِي اللَّفْظِ عَلَى مَــا لَــيْسَ باسْمٍ، نَحْوَ: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ، بَلِ المُرادُ بِهِ الكَسْرَةُ الَّتِي يحدُثُها عَامِلُ الجَرِّ.

وهُوَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ: الجَرُّ بالحَرْفِ، و الجَرُّ بالإضَافَةِ، والجَرُّ بالتَّبَعِيَّةِ، ويَجْمَعُهَــا: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ.

٢- **التَّنْوِينُ**، وهُوَ: نُونٌ سَاكِنَةٌ تَلْحَقُ الآخِرَ لَفْظًا لاَ خَطّاً لغَيْرِ تَوْكِيْدٍ.

فخَرَجَ بقَيْدِ:(السُّكُونِ) النُّونُ في:" ضَيْفَنٍ " للطُّفَيْلِيِّ، و:" رَعْشَنٍ " للمُــرْتَعِشِ، وبقَيْدِ:(الآخِرِ) النُّونُ فِي:" انْكَسَرَ "، و:" مُنْكَسِــرٍ "، و:(لَفْظًــا لاَ خَطّــاً) النُّــونُ اللاَّحِقَةُ لآخِرِ القَوَافِي، كَقَوْلِ جَرِيْرٍ:

أَقِلِيّ اللَوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَن وقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَن[1]

وخَرَجَ:(لغَيْرِ تَوْكِيْدٍ) نُونُ نَحْوَ: لنَسْفَعَاً، و: لَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ، و: لَتَضْــرِبِنْ يَــا هِنْدُ.

ويَنْقَسِمُ التَّنْوِينُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسامٍ:

---

(١) البيت من الوافر، في ديوانه ٥٧، وهو في: الأصول ٣٨٦/٢، ٣٨٨، والخصــائص ١٧١/١، ٩٦/٢، النكت، للأعلم ١١٢٢/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٩/٩، والإنصاف ٦٥٥/٢.

أ- **تَنْوِينُ التَّمْكِينِ**: وهو اللاَّحِقُ للأسْماءِ المُعْرَبةِ، أي: المَصْرُفَة، نَحْوَ: مُحَمَّدٍ، وخَالدٍ، ورَجُلٍ، وفَتىً، وقاضٍ".

وفَائدَتُهُ: الدَّلالَةُ عَلَى خِفَّةِ الاسْمِ، وتَمكُّنِهِ في بَابِ الاسْمِيَّةِ، فهَي لا تُشْبهُ الحَرْفَ فَتُبْنَى، ولا الفِعْلَ فتُمنَع من الصَّرْفِ.

ب- **تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ**: وهُو اللاَّحِقُ لبعضِ الأَسْماءِ المبنيَّةِ، للفرق بَيْنَ معرفَتِهَا ونكرتِها، نَحْوَ: مَرَرْتُ بِسِيْبَوَيهِ، إذَا أَرَدتَ شَخْصًا مُعَيَّنًا اسْمُهُ ذَلِكَ، وسِيْبَوَيهٍ آخَر، إذَا أَرَدتَ شَخْصًا مَا اسْمُهُ سِيْبَوَيه.

ج- **تَنْوِينُ المُقَابَلَةِ**: وهُوَ التَّنْوينُ الّذي يَلحَقُ جَمْعَ المُؤنَّثِ السّالِمَ، نَحْوَ: مُسْلِمَاتٍ؛ لِيُقابِلَ نُونَ جَمْعِ المُذَكَّرِ السّالِمِ فِي: مُسْلِمِينَ.

د- **تَنْوِينُ العِوَضِ**، وهُوَ ثَلاثَةُ أنْواعٍ:

١- **عِوَضٌ عنْ حَرْفٍ**، وَهُوَ اللاَّحِقُ للاسمِ المنقوصِ فِي حَالَتَي الرَّفْعِ والجَرِّ، نَحْوَ: جَاءَ قَاضٍ، ومَرَرْتُ بقَاضٍ، ونَحْوَ: جَوارٍ، وَغَوَاشٍ، فتُحذفُ:" اليَّاءُ "، ويُؤتَى بالتَّنوينِ عِوَضًا عَنْهَا.

٢- **عِوضٌ عن اسْمٍ** وهو اللاَّحقُ لـ:" كُلٍّ، وبَعْضٍ "، عِوَضًا عَمَّا تُضَافَانِ إِلَيْهِ، كقَولِهِ تَعَالَى:﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ[1]﴾، والتقديرُ: كُلُّ إنْسَانٍ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ.

٣- **عِوَضٌ عن جُملةٍ**، وهُوَ الَّذِي يَلحَقُ:" إذْ " عِوَضًا عن جُمْلَةٍ بعدَها، كقَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ[2]﴾، والتقديرُ: وَأَنتُمْ حِيْنَ إذْ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلْقُومَ تَنظُرُونَ، فأتَي بالتَّنوينِ عِوَضًا عن هَذِهِ الجُملةِ.

---

(١) الآية (٨٤) من سورة الإسراء.

(٢) الآية (٨٤) من سورة الواقعة.

وهذِهِ الأرْبَعَةُ تَخْتَصُّ بِالاسْمِ، وزَادَ جَمَاعَةٌ تَنْوينَ التَّرَنُّمِ، وهُـوَ اللاَّحِـقُ للقَـوَافِي المُطْلَقَةِ، أي: الَّتِي فِي أخرِهَا حَرْفُ مَدٍّ، كَقَوْلِ جَرِيْرٍ:

أَقِلِيّ اللَوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابا ... وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

والأصْلُ: العِتَابا، و: أَصَابَا، فَجِيْءَ بالتَّنْوينِ بَدَلاً من الألِفِ، لتَرْكِ التَّرَنُّمِ.

وزَادَ بَعْضُهُم التَّنْوينَ الغَالِي، وهُوَ اللاَّحِقُ للقَوَافِي المُقَيَّدَةِ زيادةً علـى الْـوَزْنِ ومن ثَمَّ سُمِّيَ غَالِيًا، كَقَوْلِهِ:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وإِنْ[1]

والصَّوَابُ: أَنَّهُمَا نُونَانِ زِيدَتَا فِي الوقْفِ، كَمَا زِيْدَت نُونُ: ضَيْفَنٍ، فِـي الوَصْـلِ والوقْفِ، وليْسَا من أنْوَاعِ التَّنْوِينِ فِي شَيءٍ؛ لثُبُوتِهما مَعَ:" أَلْ "، وفِي الفِعْلِ، وفِـي الحَرْفِ، وفِي الخَطِّ والوَقْفِ ولحذفهمَا فِي الوَصْلِ.

٣- <u>النِّدَاءُ</u>، ولَيْسَ المُرَادُ بِهِ دُخُولَ حَرْفِ النِّدَاءِ؛ لأَنَّهَا تَدْخُـلُ فِي اللَّفْظِ عَلَى مَا لَيْسَ باسْمٍ، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ [2]﴾، بَلِ المُرَادُ كَوْنُ الكَلِمَـةِ مُنَاداةً، نَحْوَ: يَا أيُّهَا الرَّجُلُ.

٤- <u>(أَلْ)</u> غَيْرُ المَوصُولَةِ، كَالفَرَسِ، والغُلامِ فأمَّا المُوصُولَةُ فقد تَـدخُلُ عَلَـى المُضَارِعِ، كَقَوْلِهِ:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلاَ الأَصِيْلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ[1]

---

(١) البيتان من الرجز، لرؤبة، وهما في:(ديوانه ١٨٦)، وهو في: التصـريح ٣٧/١، وخزانـة الأدب ١٤/٩، ١٥.

(٢) من الآية (٢٦) من سورة يـــس.

٥- **الإِسْنَادُ إِلَيْهِ**، وهُوَ: أنْ تَنْسُبَ إِلَيْهِ مَا تَحْصُلُ بِهِ الفَائِدَةُ، وذَلِكَ كَمَا فِي:" قُمْتُ "، و:" أَنَا " فِي قَوْلِكَ: أَنَا مُؤْمِنٌ.

وقَدْ جَمَعَها ابْنُ مَالِكٍ فِي قَولِهِ:

بِالْجَرِّ والتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

ثَانِيًا: الفِعْلُ، وهُوَ ما دَلَّ على مَعنًى في نَفسِهِ مُقترِنٍ بأحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ. ويُؤخَذُ من لَفظِ أَحداثِ الأسماء أي المصادر.

وأَنْوَاعُهُ ثلاثةٌ:

١- **مَاضٍ**، وهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ فِي زمَنٍ مَضَى، قَلَّتْ حُروفُه أو كَثُرت، إذا أَحَاطَ به مَعْنَى:" فَعَلَ "، نَحْوَ: ضَرَبَ، و: حَمِدَ، و: دَحْرَجَ، و: انْطَلَقَ، و: اقْتَدَرَ، و: اسْتَخْرَجَ، و: اغْدَوْدَنَ.

ويَتَمَيَّزُ المَاضِي بِقَبُولِ:" تَاءِ الفَاعِلِ " نَحْوَ: قُمْتُ، أو:" تَاءِ التَّأنيثِ السَّاكِنَةِ "، نَحْوَ: قَامَتْ.

وَمَتَى دَلَّتِ الكَلِمةُ عَلَى مَعْنَى المَاضِي ولَمْ تَقْبلْ إحْدَى التَّاءَين، فَهِيَ اسمُ فِعْلٍ مَاضٍ، نَحْوَ: " هَيْهَاتَ "، بمَعْنَى: بَعُدَ، و:" شَتَّانَ "، بمَعْنَى: افْتَرَقَ.

٢- **مُضَارِعٌ**، وهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ فِي زمَنِ الحَالِ، أو الاستقبالِ، نَحْوَ: يَضْرِبُ، وسَيَضْرِبُ، يُسَافِرُ، وسَيُسَافِرُ.

إنَّما سُمِّي مُضَارِعًا لِمُضَارَعَتِه الأَسْمَاء.

---

(١) البيت من البسيط، للفرزدق (وليس في ديوانه)، وهو في: الإنصاف ٥٢١/٢، ورصف المباني ٧٥، ١٤٨، وأوضح المسالك ٢٠/١، ١٦٥، وشذور الذهب، لابن هشام ٣٠٣، والتصريح ٣٨/١، ١٤٢.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" التُّرْضَى " حيث وصل الألف واللام بالفعل المضارع.

و**عَلاَمَتُهُ**: أنْ يَصْلُحَ لأَنْ يَلِيَ:" لَمْ " الجازمة نَحْوَ: لَمْ يَقُمْ، ومَتَى دَلَّتِ الكَلِمَةُ عَلَى مَعْنَى المُضَارِعِ ولَمْ تَقْبلْ:" لَمْ "، فَهِيَ اسمُ فِعْلٍ مُضَارِعٍ، نَحْوَ:" أُفٍّ " بمَعْنَى: أتَضَجَّرُ، و:" أَوَّهْ "، بمَعْنَى: أَتَوَجَّعُ.

٣- **أَمْرٌ**، وهُوَ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ يُطْلَبُ حُصولُه بَعْدَ زَمَانِ التَّكَلُّمِ، نَحْوَ: اكْتُبْ، وَافْهَمْ، واخْرُجْ، واسْمَعْ، وَانْصُرْ، وتَكَلَّمْ، وَاسْتَغْفِرْ، وَاشْتَرِكْ.

وعَلاَمَتُهُ: أَنْ يَقْبَلَ نُونَ التَّوكيدِ مَعَ دَلالَتِهِ عَلَى الأمْرِ، نَحْوَ: قُمْ، ونَمْ، وقُل، فإنْ قبلتِ الكلمةُ نُونَ التَّوكِيدِ، ولَمْ تَدُلَّ عَلَى الأَمْرِ، فهي فِعلٌ مُضَارِعٌ، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا [١]﴾، وإنْ دَلَّتْ عَلَى الأمْرِ، ولَمْ تَقْبلْ النُّونَ، فَهِيَ اسْمُ فِعْلِ أمْرٍ، نَحْوَ:" نَزَالِ " بمَعْنَى: انْزِلْ، و:" دَرَاكِ " بمَعْنَى: أدْرِكْ.

وللفِعْلِ عَلاَمَاتٌ تُمَيِّزُهُ، وهِيَ:

أ- تَاءُ الفَاعِلِ، مُتَكلِّمًا كَانَ، نَحْوَ:" فَهِمتُ "، أو مُخَاطِبًا، نَحْوَ:" تَبَارَكْتَ ".

ب- تَاءُ التَّأنيثِ السَّاكنَةِ، نَحْوَ: سَافَرَتْ هِنْدٌ، وقَامَتْ سُعَادُ.

أمَّا المتحركةُ فَتختصُّ بالاسْمِ، نَحْوَ: قَائمة.

ج- يَاءُ المُخَاطَبَةِ، نَحْوَ: قُومِي، واسْمَعِي، وهَاتِي، واضْرِبِي.

د- نُونُ التَّوكِيدِ، ثَقِيلَةً، أو خَفِيفةً، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا [٢]﴾.

وقَدْ جَمَعَها ابنُ مَالكٍ فِي قَولِهِ:

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

ثَالِثًا: الحَرْفُ، وهُوَ كَلِمَةٌ لا تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى في نَفْسِهَا، بَلْ في غَيْرِهَا، نَحْوَ: مِنْ، و: إلى، فَإنَّ مَعْنَاهُما: الابْتِداءُ وَالانْتِهَاءُ، ولَكِنْ لا تَدُلاّنِ عَلَى مَعْنَاهُما إلاّ بَعْدَ ذِكْرِ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ الابْتِداءُ والانْتِهَاءُ، كـ: البَصْرَةِ، وَالكُوفَةِ، في قَوْلِكَ: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إلى الكَوفَةِ.

---

(١) من الآية (٣٢) من سورة يوسف. (عَلَيْهِ السَّلاَمُ).

(٢) من الآية (٣٢) من سورة يوسف. (عَلَيْهِ السَّلاَمُ).

وَعَلاَمَتُهُ: أَنَّهُ لا يَصِحُّ الإخْبَارُ عَنْهُ، وَلا بِهِ، وأَنَّهُ لا يَقْبَلُ عَلامَاتِ الأسْـمَاءِ، وَلا عَلامَاتِ الأفْعَالِ.

وَلِلْحَرْفِ في كَلامِ العَرَبِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، كالرَّبْطِ بَينَ اسْمَيْنِ، نَحْوَ: زَيْدٌ في الـدَّارِ، أَو اسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوَ: كَتَبْتُ بالقَلَمِ، أَوْ جُملَتَيْنِ، نَحْوَ: إنْ جاءَنِي سَعِيدٌ فأَكْرِمْهُ، وَغَيْـرِ ذلِكَ مِنَ الفَوَائِدِ.

وهُوَ ثَلاثَةُ أَنْواعٍ:

١ــ مَا يَختصُّ بالأسْمَاءِ، فيعْمَل فيهَا كحُروفِ الجَرِّ، مِثل: فِي، وإلَـى، وعَلَـى، وغيرِهَا من حُرُوفِ الجَرِّ.

٢ــ مَا يَختصُّ بالأفْعَالِ فيعْمَل فيهَا، كَـ: لَمْ.

٣ــ مَا هُو مُشتركٌ بَيْنَ الأسْمَاءِ والأفْعَالِ، فَلا يَعْملُ شَيئًا، كـ: هَلْ، تقولُ: هَـل زَيْدٌ أَخُوكَ؟، وهَلْ تَقُومُ؟ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

سِوَاهُمَا الْحَـرْفُ كَهَلْ وَفِى وَلَمْ ... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَـمْ كَيَشَمْ

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بالتَّا مِـزْ وَسِمْ ... بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

وَالأَمْـرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ ... فَيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

المبحث الثاني

الخِلاَفُ النَّحْوِيُّ

نَشْأَتُهُ، وأَسْبَابُهُ

أَوَّلاً: نَشْأَتُهُ:

لاَزَمَ الخِلافُ طبائِعَ البَشَرِ قديماً وحديثاً، فكُلُّ إنسانٍ يَرَى عملَه أولى مِنْ عَمَلِ غَيْرِهِ.

(فحُبُّ الغَلَبَةِ جِبلّيّ في الإنسانِ، في مظاهرِ الحياةِ المختلفةِ، فكيف بالعِلْمِ الذي هو: أنْبَلُ الغاياتِ، وأسْمَى المَقَاصِدِ)[١].

وعِلْمُ النَّحْوِ كأيّ عِلْمٍ من العُلُومِ التي وَضَعَها البَشَرُ، لم يَسْلَمْ من المشادَّةِ والاختلافِ فيه، فقد بدأ خلافُ النَّحْوِيِّيْنَ مع بدايةِ هذا الفَنِّ، ونَمَا نموّه.

(كان يبدو لكلِ ما لا يَلمحه الآخر، وحجَّةُ هذا تُناهِضُ دليلَ ذاك)[٢].

ولمَّا بدأ رِجَالُ المدرسةِ الكُوْفِيَّة يَظْهرونَ على السَّاحةِ العِلْمِيَّةِ، بدأ الخِلافُ النَّحْوِيُّ يأخذُ طَريقهُ إلى الإبانةِ والظُّهُورِ.

فقد كان للبَصْرِيِّيْنَ فَضْلُ السَّبْق في وَضْعِهِ، وتَعَهُّدِهِ بالرعايةِ، والاهتمامِ به.

وكانت الكُوْفَةُ(٣) في ذلك الوقت مُنْصَرِفَةً عنه إلى رِوَايَةِ الأشْعَارِ، والأخْبَارِ، والمَيْلِ إلى التَّنَدُّرِ بالطرائفِ من المُلَحِ والنَّوادِرِ[٤].

فلمَّا تنبَّهُوا إلى نَحْوِ البَصْرِيِّيْنَ أرادوا أن يكونَ لهم نَحْوٌ خَاصٌّ بهمْ، يُمَيِّزُ بَلَدَهُمْ، ويرفعُ شأنَهم، ويُبْرِزُ قِيمَتَهُمْ [١].

---

(١) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ/ محمد الطنطاويّ ٣٨.

(٢) ينظر: نشأة النحو ٣٨.

(٣) **الكُوْفَةُ**: بالضم: المِصْرُ المشهور بأرض بابل، من سواد العراق، وأُنْشِئَتْ بعد البصرة. ينظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي ٤/٤٩٠.

(٤) ينظر: نشأة النحو ٢٦، ٢٨، والنحو العربيّ ، تأليف/ شعبان عوض محمد العُبيديّ ١٤٠.

وقد بدأ الخلافُ هادئاً بين الرُّوَاسِيِّ في: الكُوْفَةِ، والخَلِيْلِ في: البَصْرَةِ، ثم اشتدَّ الخلافُ بين الكِسَائيِّ في: الكُوْفَةِ، وسِيْبَوَيْهِ في: البَصْرَةِ[٢]، وصار لكُلِّ مدرسةٍ لها عِلْمٌ تنحازُ إليه كلُّ فِرْقَةٍ [٣].

ولم يقف الحدُّ عند الخلافِ بين رجالِ المدرستين، بل تعداهُ إلى: رجالِ المدرسةِ الواحدةِ، وكان الدَّافِعُ إليه الاختلاف في المنهجِ، والخطِّ الفكريِّ، في كثيرٍ من الأحيانِ[٤].

وإليك صورة من صورِ الخلافِ النَّحْوِيِّ، وهي كالآتي:

أَوَّلاً: خِلاَفٌ بَيْنَ المَدْرَسَتَيْنِ البَصْرِيَّةِ، والكُوْفِيَّةِ:

فالبَصْرِيُّوْنَ يقولون:" الاسْمُ " مُشْتَقٌّ من: السُّمُوّ، وهو: العُلُوُّ.

والكُوْفِيُّوْنَ يقولون من: الوَسْمِ، وهو العَلاَمَةُ [٥].

البَصْرِيُّوْنَ يقولون: لا تكون:" سِوَى " إلاّ ظرفاً.

والكُوْفِيُّوْنَ يقولون: يجوز أن تكون: ظرفاً، واسماً[٦].

---

(١) ينظر: نشأة النحو ١١٦.

(٢) **البَصْرَةُ**: مدينة بالعراق، أُنْشِئتْ في عهد الخليفة: عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).
ينظر: معجم البلدان ١/٣٤٠.

(٣) ينظر: ضحى الإسلام، تأليف/ أحمد أمين ٢/٢٩٤، ونشأة النحو ٣٣.

(٤) ينظر: البحث اللغويّ عند العرب، للدكتور/ أحمد مختار عمر ١١٣.

(٥) ينظر: الإنصاف، لأبي البركات الأنباريّ ١/٧.

(٦) ينظر: الإنصاف ١/٢٩٤.

ثَانِياً: خِلاَفٌ بَيْنَ رِجَالِ المَدْرَسَةِ الوَاحِدَةِ:

ومن ذلك اختلافُ يُونُسَ مع تلميذِهِ: الخَلِيْلِ، في:" الطَّاءِ " الزَّائِدَةِ من:" قَطَّعَ "، فكان يُونُسُ يرى أنَّ:" الطَّاءَ " الثانيةَ هي: الزَّائِدَةُ، والخَلِيْلُ يرى أن:" الطَّاءَ " الأُوْلى هي: الزَّائِدَةُ [١].

وأيضاً اختلافُ الكِسَائِيِّ وثَعْلَبٍ، في: نَاصِبِ: الظرفِ الواقعِ خبراً للمبتدأ، إذا كان غير الخبر، مثل: زَيْدٌ عِنْدَكَ.

فالكِسَائِيُّ يقول: منصوبٌ بالخِلافِ.

وثَعْلَبٌ يقول: منصوبٌ بفِعْلٍ محذوفٍ [٢].

ثَالِثاً: بَصْرِيُّونَ يَنْضَمُّونَ إِلَى المَدْرَسَةِ الكُوفِيَّةِ:

أجاز الأَخْفَشُ مجيءَ فاعل:" نِعْمَ ، وبِئْسَ " نكرةً مفردةً، أو مضافاً، وهو: رَأْيُ الكُوْفِيِّيْنَ.

رَابِعاً: كُوْفِيُّونَ يَنْضَمُّونَ إِلَى المَدْرَسَةِ البَصْرِيَّةِ:

يذهب الكِسَائِيُّ إلى أن:" نِعْمَ ، وبِئْسَ " فِعْلانِ ماضيانِ، لا يتَصَرَّفَانِ، وهو: رَأْيُ البَصْرِيِّيْنَ [٣].

ولم يقف الخلافُ عند المسائلِ العِلْمِيَّةِ فحَسْب، بل تعداهُ إلى تَسْمِيَةِ المُصْطَلَحَاتِ.

فالبَصْرِيُّ يقول:" النَّعْتُ "، والكُوْفِيُّ يقول:" الصِّفَةُ "، والبَصْرِيُّ يقول:" البَدَلُ "، والكُوْفِيُّ يقول:" التَّرْجَمَةُ "، والبَصْرِيُّ يقول:" حروفُ الجَرِّ "، والكُوْفِيُّ يقول:" حروفُ الخفضِ "[٤]. وهكذا.

---

(١) ينظر: الخصائص، لابن جني ٢/٦٥.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/٢٤٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/٩٧.

(٤) ينظر: نشأة النحو ١٣٠.

ثَانِياً: أَسْبَابُ الخِلاَفِ:

للخلافِ أسْبَابٌ ساعدت على وجودِه بين المَدْرَسَتَيْنِ: البَصْرِيَّةِ، والكُوْفِيَّةِ، حيث إن كُلَّ مدرسةٍ تُحاولُ أن تضيفَ إلى هذا العِلْمِ الجليلِ ما يخدمُهُ، ويقوِّي من شأنِه، وكان من أهمهـا:

١- **عَوَامِلُ بِيْئِيَّةٌ:**

كان لاختلافِ البيئات أثرٌ كبيرٌ في وجودِ الخلافِ بين المِصْرَيْنِ، فالبَصْرَةُ نشأتْ في وقتٍ مبكرٍ، والعربُ أكثرُ امتلاكاً لناصيةِ لُغَتِهِمْ، وأشَدُّ حِرْصاً على سلامتِها، وأقوَى إيماناً بدينِهم، وأحفظُ أفئدةً لقُرْآنِهم، فكان كُلُّ ذلك كَفِيلاً بأنْ يدعوهم إلى شيءٍ من الثِّقَةِ والاطمئنانِ، فلا يبالغوا في الحَيْطَةِ، ولا يبعدوا في الحرصِ(١).

كما أنَّ العربَ النازحين إليها من القبائلِ العريقةِ في اللُّغَةِ الفُصْحَى، استطابوها؛ فاتخذوها دارهم، وأكثرهم من:" قَيْسٍ "، و:" تَمِيْمٍ "، ممن بقوا على عربيتهم(٢).

أما الكُوْفِيُّونَ فلم تتهيأ لهم الأسبابُ لنَيْلِ مأمولهم، فاستمعوا من الأعرابِ الثَّاوين في الكُوْفَةِ، وقد كانوا أقَلَّ عدداً، وأضْعَفَ فصاحةً من البَصْرِيِّيْنَ.

وأيضاً لبُعْدِهم عن جزيرةِ العربِ ينبوع هذا العِلْمِ، فقد نشأتْ مدرستُهم بَعْدَ أن كثُرَ اختلاطُ العربِ بغيرهم، وحَمَلَ الأعاجمُ إلى اللُّغَةِ رَطَانَةً غريبةً عنها، دخيلةً عليها(٣).

---

(١) ينظر: أصول النحو العربيّ، للدكتور/ محمود أحمد نحلة ٦١.

(٢) ينظر: ضُحى الإسلام ٢/١٥٠، ونشأة النحو ١٠٨، ١٠٩.

(٣) ينظر: نشأة النحو ١١٩، وأصول النحو العربيّ ٦٣.

٢- **عُـوَامِـلُ سِيَاسِيَّةٌ:**

لقد كان للنَّزْعَةِ السياسيةِ بين: البَصْرِيِّيْنَ، والكُوْفِيِّيْنَ، أثرٌ واضِحٌ فـي نشـوبِ الخلافِ بينهما، وهذا جَلِيٌّ في مَوقِعَةِ:" الجَمَلِ " فانحاز الكُوْفِيُّوْنَ إلى جانبِ الإمَـامِ: عَلِيٍّ:(رَضِيَ اللهُ عَنْـهَ)، وانحاز أغلـبُ البصريين إلى جانبِ: طَلْحَة، والزُّبَيـر:(رَضِيَ اللهُ عَنْـهُما)[١].

يقول الشَّيْخُ مُحَمَّـدُ الطنطاويُّ:(الحـقُّ أنَّ السياسـةَ هـي التـي عاضـدت الكُوْفِيِّيْـنَ، وأوجـدت منهم رجالاً كوّنـوا مذهباً نَاضَـلَ المذهبَ البَصْرِيَّ، ولولاها لما ثبتوا أمام البَصْرِيِّيْنَ في مساجلاتهم، بل ولما قهروهم في مواطنَ كثيـرةٍ ظُلمـاً وعُـدْوَاناً)[٢].

٣- **العَصَبِيَّةُ لِلْقُطْـرِ:**

كما كان أيضاً من أسبابِ الخلافِ بين القُطْرَيْنِ، محاولةُ كُلّ قُطْرٍ أن يُبرزَ محاسنَ قُطْـرِهِ، ومساوئَ القُطْـر الآخـر.

ففخر الكُـوْفِيُّونَ بأن الإمام:" عَلِيًّـا " – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – أقام بـين أظهـرهم، وعبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) كان مؤذنهم ومعلمهـم، وأن " شُـرَيْحَ بْـنَ الحَارِثِ الكنديّ " كان قاضيَهم.

وأن من علمائها وصلحائها:" أُويسَ بْنَ عَامِرٍ القَرَنيّ "، و:" الرَّبِيْعَ بْـنَ خَثِـيم الثَّوريّ التَّيْمِيّ "، و:" الأسْوَدَ بْنَ يزيدَ بْنِ قَيْسٍ "، و:" علقمةَ بْنَ قَيْسٍ النَّخْعِيّ "، و:" مَسْرُوقَ بْنَ الأجْدَع "، و:" سَعِيْدَ ابْنَ جُبيرٍ "، وكلهم من سادة التابعين.

---

(١) ينظـر: ضُحى الإسـلام ١٩٤/٢، ونشأة النحـو ١٠٧.

(٢) نشـأة النحـو ١٤٥.

وأن الكُوْفِيِّيْنَ كانوا جُنْدَ سَعْـدِ بْنِ أبي وَقَاص (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) يوم:" القَادِسِـيَّة "(١)، أصْحَابَ:" الجَمَـلِ "(٢)، و:" صِفِّين "(٣)، و:" نَهَاوَنْد "(٤).

وعيّروا البَصْرِيِّيْنَ بأنهم قاتلوا الإمام: عليًّا:(رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) يوم:" الجَمَل "، وأنَّ البَصْرَةَ من العرَاق بمثابة المثانةِ من الجسد، ينتهي إليها الماءُ بعد تغيّره وفساده.

أما البَصْرِيُّوْنَ ففخروا بعظمائهم أمثال:" الأحنف بن قيس "، سيدِ تميم البصـرة، و:" الحكم بن الجارود "، سيدِ عبد القيس البصرة، و:" مالك بن مسمْع"، سـيدِ بكـر البصرة، و:" قتيبة بن مسلم "، سيدِ قيس البصرة، وأنه ليس لنظرائهم في الكوفة

---

(١) **القَادِسِيَّـةُ**: مدينة بالعراق، وكان يوم القادسية بين سعد بن أبي وقاص والمسلمين، والفرس، في أيام: أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في سنة ١٦ من الهجرة. ينظر: معجم البلدان ٢٩١/٤.

(٢) **وَقْعَـةُ الجَمَـلِ**: معركـة نشبت عام ٣٦هـ، قُتِـلَ فيها: طلحـةُ، والزُّبيرُ(رضي الله عنهما).

ينظـر: البداية والنهاية، لابن كثير٢٣٠/٧.

(٣) **صِـفِّين**: موضع بقرب الرقة على شاطىء الفرات، من الجانب الغربيّ، بـين الرقـة وبـالس، وكانت وقعة صفين بين الإمام: علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، ومعاوية، في سنة ٣٧ هـ.

ينظـر: معجـم البلـدان ٤١٤/٣.

(٤) **نَـهَاوَنْـد**: مدينة عظيمة في قبلة همذان بينهما ثلاثة أيام، وهي أعتق مدينة في الجبل، وكـان فتحها سنة ١٩هـ، ويقال: سنة ٢٠ هـ، كانت وقعة نهاوند سنة ١٢هـ أيام أمير المؤمنين: عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وأمير المسلمين: النعمان بن مقرن المزني.ينظر: معجم البلدان ٣١٣/٥.

وعيَّروا الكُوْفِيِّيْنَ بأنهم ظهر فيهم: المُخْتَارُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ الثَّقَفِيُّ، المُتَنَبِئُ، فتبعوه، حتى أتى البَصْرَةَ فقتلوه، وبأنهم خذلوا:" الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا) حتى قُتِل.

وكان من أهم مفاخر البَصْرِيِّيْنَ: سوق:" المِرْبَد "، فله أثرٌ كبيرٌ في حياتهم العقلية، وخاصة اللُّغَوِيَّة(١).

ومما فخر به البَصْرِيُّوْنَ على الكُوْفِيِّيْنَ: أنهم أخذوا اللُّغَةَ عن حَرَشَة الضِّباب(٢)، وأكلةِ اليرابيع(٣).

أما الكُوْفِيُّوْنَ: فقد أخذوا اللُّغَةَ عن أكلَةِ الشواءِ وباعةِ(٤) الكواميخ (٥).

٤- حُبُّ الغَلَبَةِ وَالظُّهُورِ:

ما زال كل من البلدين جدَّ حريصٍ على حوز قصبِ السَّبْق في هذا الفَنِّ، رغبةً في التَّغَلُّبِ والظهورِ على الآخر.

فالبَصْرِيُّونَ يعتدون بأنفسهم، ويرون أنهم أقوى وأكثر إنتاجاً، وأوثق رواية، وأعرق بداوة، وأن الكوفيين أفسدتهم الحضارة، وأشد ارتياباً فيما يروونه(٦).

---

(١) ينظر: ضُحى الإسلام ٢/٧٩ ــ ٨١.

(٢) حَرَشَة الضِّبَاب: يقال: حَرَشَ الضَّبَّ يحرشه حرْشاً: صاده، والضَّبُّ: حيوان معروف تأكله العرب. ينظر: اللسان(ح، ر، ش)، و(ض، ب، ب).

(٣) اليربوع: دويبة فوق الجرذ، وقيل: نوع من الفأر. ينظر: اللسان (ر، ب، ع).

(٤) الكواميخ: جمع: كامخ، وهو نوع من الأُدْم، مُعرَّب. ينظر: اللسان(ك، م، خ).

(٥) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطيّ ٢٤٧.

(٦) ينظر: نشأة النحو ١١٢، ١١٣، وثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٧.

وأرَادَ الكُوْفِيُّوْنَ مشاركةَ البَصْرِيِّيْنَ في هذا الفَـنِّ على نمطٍ خـاصٍ بهـم، لا ينتحُون فيه اتجـاه البَصْرِيِّيْنَ، فاستمعوا من الأعرابِ المقيمين بالكُوْفَـةِ، وقد كانوا أقَـلَّ عدداً، وأضعفَ فصاحةً ممن كانوا بالبَصْرَةِ[١].

٥- الرَّغْبَـةُ فِـي عَـطَاءِ الْخُلَفَـاءِ وَالأُمَـرَاءِ:

لقد كانت الرغبةُ في عطاءِ الخلفاءِ والأمراءِ؛ دافِعاً من دوافعِ التنافسِ العلميِّ، والخلافِ النَّحْـوِيِّ بين البلدين.

فقد كان الخلفاءُ والأمراءُ يعقِـدُون لهم المناظرات، وكان أغلبُها على أيديهم، فحكموا في كثيرٍ منها، فنصروا، وخذلوا، ورفعوا، وخفضوا.

فالأَخْفَـشُ البَصْرِيُّ يُصَنِّـفُ ويُذِيـعُ على النَّاسِ ما أُوتِيَـهُ من عِلْمٍ، ومُعَاصِرُهُ الفَرَّاءُ، تغْمُرُهُ عطايا:" المأمون "، وتحفزه على نشر العِلْمِ، وتُتيحُ له أن يدوِّنَ طوالَ الكُتُبِ التي رَاجَـتْ في بَغْـدَادَ والكُوْفَـةِ.

كل ذلك بفضلِ المناظرات التي كان يعقدها الخلفاءُ والأمراءُ، فقد كان لها أثـرٌ فَعَّـالٌ في إذكاءِ روحِ التنافسِ بين البلـدين[٢].

٦- اخْتِـلافُ مَنْهَـجِ الْبَحْـثِ لَـدَى الْفَرِيقَيْنِ:

اختلفت مدرسةُ البَصْرَةِ عن مدرسةِ الكُوْفَةِ في منهجِ البحثِ، مما أدى إلى ظهورِ الخـلافِ النَّحْـوِيِّ بينهم.

فالبَصْرِيُّوْنَ كانوا أكثرَ حُريةً، وأقوَى عقلاً، وأنَّ طريقتَهم أكثرَ تنظيماً، وأقـوَى سُلْطاناً على اللُّغَـةِ.

وأنّ الكُوْفِيِّيْنَ أَقَلُّ حُريةً، وأشَدُّ احتراماً لِمَا وردَ عن العربِ ولو موضوعاً.

---

(١) ينظر: نشأة النحـو ١١٧، ١٢٢، وثمرة الخـلاف ٧.

(٢) ينظر: نشأة النحـو ٣٤، ٣٨.

فالبَصْرِيُّوْنَ يريدون أنْ يُنشؤا لُغَــةً يسودها النظامُ من المنطق.

والكُوْفِيُّوْنَ يريدون أن يضعوا قواعــدَ للموجودِ حتى الشَّاذّ من غير أن يُهمِلُــوا شيئاً حتى الموضوع، فكُلُّ عملهم أن يضعوا الشيءَ إلى لِفْقِهِ، فإذا كان للشيءِ جملةُ صورٍ وضعوا له جملةَ قواعــد [١].

تلك هي أهمُ الأسبابِ التي أدت إلى إذكــاءِ روحِ المنافســةِ بــين البَصْــرِيِّيْنَ والكُوْفِيِّيْنَ، وأوجدت علماً مفيداً اكتملت قواعدُه من جَــرَّاءِ المنافسةِ.

وأثمرَ الخلافُ بَيْنَ النَّحْوِيَّين إِلَى تَيْسِيرِ النَّحْوِ وتَبْسِــيطِهِ، وَتَوْسِــيعِ قَوَاعِــدِهِ، فَزَادت مَعَانِي جَدِيْدَة لِبَعْضِ الأَدَوَاتِ.

وأدَّى أيضاً إِلَى تَصْحيحِ كَثِيرٍ من العَبَاراتِ والأَلفَاظِ الَّتِي تشــيع عَلَــى أَلْسِــنَةِ المتكلمين، والَّتِي يُمْكِنَ أَن نَلْتَمِسَ لَهَا وَجْهًا فِي العَرَبِيَةِ تَصِحُّ بِهِ.

كَمَا أدَّى أيضًا إِلَى كَثْرَةِ الآرَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ، وكَثْرَةِ التَّقْــدِيرِ وَالتَّأْوِيــلِ وَالتَّخْرِيجِ، وعَدَمِ الأَخْذِ بِبَعْضِ القِرَاءَاتِ.

---

(١) ينظر: ضُحى الإسلام ٢/٢٩٦.

الفصـــل الأول

المختلف فيه بين الاسمية والفعلية

دراسة نحوية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول : المختلف فيه بين الاسمية والفعلية، والأرجح أنه اسم.

المبحث الثاني : المختلف فيه بين الاسمية والفعلية، والأرجح أنه فعل.

المبحث الأول

المختلف فيه بين الاسمية والفعلية، والأرجح أنه اسم.

المسألة الأولى

(جَـرَمَ) بَـيْنَ الاِسْمِيَّةِ وَالفِعْلِيَّةِ

اخْتَلَفَ البَصْرِيُّونَ والكُوْفِيُّونَ فِي:" جَرَمَ " بَيْنَ كَوْنِهَا فِعْلاً أو اسْمًا، كَمَا اخْتَلَفُـوا فِي مَعْنَاهَا:

أَوَّلاً: القَائِلُـوْنَ بِـالاسْمِيَّـةِ:

ذَهَبَ الكُوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّ:" جَرَمَ " اسمٌ لاَ فِعْل، مَبْنِيٌّ مَعَ:" لاَ " لتضمُّنِهِ مَعْنَى:" مِنْ " مِثْل: لاَ رَجُلَ، و:" لاَ " نَافِيَةٌ للجِنْسِ، و:" جَرَمَ " اسمُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الفَـتْحِ، و:" أَنَّ " ومَا بَعْدَها مَصْدَرٌ مُؤولٌ مَجْرورٌ بحرفِ جَرٍّ.

وقَد اختلَفُوا فِي مَعْنَاهَا عَلَى قَولَيْنِ :

الأَوَّلُ: قَالَ الكسَائِيُّ: إِنَّ مَعْنَاهَا: لاَ صَدَّ ولاَ مَنْعَ [1].

الثَّـانِـي: قَالَ الفَرَّاءُ: مَعْنَاهَا: لاَبُدَّ وَلاَ مَحَالَةَ.

قَالَ عِنْدَ شَرْحِهِ لمَعْنَى قَوْلِ اللهِ – تَعَالَى:﴿ لاَ جَرَمَ أَنَّهُـمْ فِـي الآخِـرَةِ هُـمُ الأَخْسَرُونَ[2] ﴾:

(وقَوْلُهُ:﴿ لاَ جَرَمَ أَنَّهُمْ ﴾: كَلِمَةٌ كَانَتْ فِي الأَصْلِ بمَنْزِلَةِ:" لاَبُدَّ أَنَّكَ قَـائِمٌ، وَلاَ مَحَالَةَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، فَجَرَتْ عَلَى ذَلِكَ، وكَثُرَ استعمالُهم إيّاهَا حَتَّى صَارَتْ بمَنْزِلَةِ:" حَقًّا "، أَلاَ تَرَى أَنَّ العَرَبَ تَقولُ: لاَ جَرَمَ لآتِيَنَّكَ، ولاَ جَرَمَ قَدْ أَحْسَـنْتَ، وكَـذَلِكَ فَسَّـرَهَا

---

(١) إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس ٢٧٨/٢، والبحر المحيط ١٣٧/٦.

(٢) من الآية (٢٢) من سورة هود. (عَلَيْهِ السَّلاَمُ).

المُفَسِّرُونَ بمَعْنَى:" الحَقِّ "، وأَصْلُهَا مِنْ: جَرَمْتُ، أيْ: كَسَبْتُ الذَّنْبَ وجَرَّمْتُهُ، ولَيْسَ قَوْلُ من قَالَ إن: جَرَمْتُ، كقولكِ: حَقَقْتُ أو حُقِقت بِشَيْءٍ، وَإِنَّمَا لَبَّسَ عَلَيهم قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَزَارَةَ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا[1]

فرفَعُوا:" فَزارَة " كَأَنَّهُ قَالَ: حُقَّ لَهَا أو حَقَّ لَهَا أنْ تَغْضَبَ، وفَزارَةُ مَنْصُوبَةٌ، فِي قَولِ الفَرَّاءِ، أيْ: جَرَمَتْهُم الطَّعْنَةُ أنْ يَغْضَبُوا)[2].

ثَانِيًا: القَائِلُوْنَ بِالفِعْلِيَّةِ:

ذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إلَى أنَّ:" جَرَمَ " من قَوْلِهِ – تَعَالَى: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ[3]﴾، فِعْلٌ مَاضٍ، واخْتَلَفُوا فِي حَقِيقَةِ:" لاَ " مَعَ الفِعْلِ، وفِي فَاعِلِهَا، و فِي مَعْنَاهَا:

فَذَهَبَ الخَلِيلُ، وسِيْبَوَيْهِ، والمُبَرِّدُ[4]، إلَى أنَّ:" لاَ " رَدٌّ لِمَا قَبْلَها، و:" جَرَمَ " فِعْلٌ مَاضٍ.

وفَاعِلُهَا:" أنَّ " ومَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، وهِيَ ومَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأوِيلِ مَصْدرٍ فَاعِلٍ بِـ:" جَرَمَ ".

ومَعْنَاهَا: حَقَّ، وثَبَتَ.

قال سِيْبَوَيْهِ:(وأمَّا قَولُهُ عَزَّ وجَلَّ:﴿ لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ[5]﴾، فَأنَّ:" جَرَمَ " عَمِلَتْ فِيْهَا لأَنَّهَا فِعْلٌ، ومَعْنَاهَا: لَقَدْ حَقَّ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ، و لَقَدْ اسْتَحَقَّ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو من شواهد: معاني القرآن، للفراء ٩/٢، والمقتضب٣٥١/٢، وحروف المعاني ٧٢، والاقتضاب ٦٦/٣.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:"جَرَمَتْ " على أنها فعل ماض بمعنى: حقَّ وثبت.

(٢) معاني القرآن ٨/٢، ٩.

(٣) من الآية(٦٢) من سورة النحل.

(٤) المقتضب ٣٥١/٢.

(٥) من الآية(٦٢) من سورة النحل.

وقَولُ المُفَسِّرِينَ: مَعْنَاهَا: حقًّا أنَّ لهُمُ النَّارَ، يَدُلُّكَ أَنَّهَا بمَنْزلةِ هَذَا الفِعْلِ إِذَا مُثِّلَتْ، فـ:" جَرَمَ " بَعْدُ عَمِلَتْ فِي:" أنَّ " عَمَلَهَا فِي قَولِ الفَزارِيّ:

وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَزَارَةَ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا

أَيْ: أَحَقَّتْ فَزارَةَ.

وَزَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّ:" لاَ جَرَمَ " إِنَّمَا تَكُونُ جَوَابًا لِمَا قَبْلَهَا من الكَلامِ، يقُولُ الرَّجُلُ: كَانَ كَذَا وكَذَا، وفَعَلُوا كَذَا وكَذَا، فَتَقُولُ: لاَ جَرَمَ أَنَّهُم سَيَنْدَمُونَ، أو أَنَّهُ سَيَكُونُ كَذَا وكَذَا)[١].

وذَهَبَ الزَّجَّاجُ إِلَى أَنَّ:" جَرَمَ " فِعْلٌ مَاضٍ، ومَعْنَاهُ: كَسَبَ، و:" لاَ " مَعَهَا نَافِيَةٌ، وفِي:" جَرَمَ " ضَمِيرٌ يعودُ عَلَى مَضْمُونِ الجُمْلَةِ المُتقدِّمَةِ المَردُودَةِ بـ:" لاَ "، وهَذَا الضَّميرُ فَاعِلٌ بِهَا، و:" أن " ومَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي مَوضِعِ مَفْعولٍ بـ:" جَرَمَ "[٢].

واختارَهُ ابْنُ السِّيِّدِ البَطَلْيَوْسِيُّ[٣].

وذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ إِلَى أَنَّ:" جَرَمَ " فِعْلٌ مَاضٍ، وما بعدها فاعل، و:" لاَ " زَائِدَةٌ، كزِيَادَتِهَا

فِي:﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ[٤] ﴾، و:﴿ وَلاَ تَسْتَوِي الحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ[٥]﴾[٦].

<u>والصَّوَابُ:</u>

أَنَّ:" جَرَمَ " اسْمٌ لاَ فعْل؛ لأنَّ القَوْلَ بالفِعْلِيَّةِ، و:" لاَ " رَدٌّ لكَلامٍ سابِقٍ مَرْدُودٌ: بأَنَّهَا لاَ يوقفُ عَلَيْهَا فَلَو كَانَتْ رَدًّا لكَلامٍ سَابِقٍ لصَحَّ الوقْفُ عَلَيْهَا، ولكِنَّهَا تَجِيْءُ

---

(١) الكتاب ١٣٨/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ٢ / ٢٠٧، وانظر: الدر المصون ٣٠٤/٦.

(٣) الاقتضاب ٣ / ٦٦ .

(٤) من الآية(٢٩) من سورة الحديد.

(٥) من الآية (٣٤) من سورة فصلت.

(٦) التعليقة ٢٥٠/٢.

مُتَّصِلَةً بـــ:" جَرَمَ "، ولفُصِلَتِ الجُمْلَتَانِ بِالوَاوِ مَنْعًا لتَوهُّمِ غَيْرِ المَقْصُودِ، كَمَا قِيْـــلَ في: لاَ وَشَفَاكَ اللهُ، رَدًّا عَلَى مَنِ اشْتَكَى عضوًا.

كَمَا أنَّ القَولَ بِأنَّهَا فِعْلٌ مَاضٍ و:" لاَ " زَائِدَةٌ يَنْقُضُهُ أَنَّ:" لاَ " هُنَا لَـــمْ يتَقَـــدَّمْ عَلَيْهَا نَفْيٌ أو شِبهُهُ، ثُمَّ إنَّ القَوْلَ بِفِعْلِيَّتِهَا ومَا بَعْدَهَا فَاعِلٌ أو مَفْعُولٌ لاَ يَسْتَقِيمُ لَهَا فِي كُلِّ الأحْوَالِ، فَقَدْ تُجَابُ بجَوَابِ قَسَمٍ، نَحْوَ: لاَ جَرَمَ لَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ[1].

(١) " لا " واستعمالاتها في القرآن الكريم، للدكتور/علي أحمد أحمد طلب ٢٠١ ، ٢٠٢.

المسألة الثانية

(أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ) بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالفِعْلِيَّةِ

" **اسْمُ الفِعْلِ** " هو: ما نابَ عن الفِعْلِ معنًى، واستعمالاً، نحو:" شَتَّانَ "، فإنَّه اسمٌ نابَ عن: فِعْلٍ ماضٍ، وهو: افْتَرَقَ، و:" صَهْ "، اسْمٌ نابَ عن فِعْلِ أَمْرٍ، وهو: اسْكُتْ، و:" أَوَّهْ "، اسمٌ نابَ عن فِعْلٍ مضارعٍ، وهو: أَتَوَجَّعُ.

والمُرادُ بـ:" المَعْنَى ": كونه يُفيدُ ما يفيده الفِعْلُ الذي هو نائبٌ عنه، من: الحَدَثِ، والزَّمانِ.

والمُرادُ بـ:" الاسْتِعْمَالِ " كونُه عاملاً غير معمولٍ لعاملٍ يقتضي الفاعلية، والمفعولية.

ومجيءُ:" اسْمِ الفِعْلِ " بمعنى: الأمْرِ كَثِيْرٌ، نحو:" صَهْ "، و:" مَهْ "، و:" آمِيْنَ "، و:" مَكَانَكَ " بمعنى: اثْبُتْ، ومنه قول الشَّاعِر:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيْحِي[1]

أَمَّا مجيئُهُ بمعنى: المَاضِي، والمضارع: فقليلٌ.

فمن الماضي نحو:" شَتَّانَ "، بمعنى: افْتَرَقَ، و:" هَيْهَاتَ "، بمعنى: بَعُدَ، ومنه قول جَرِيْرٍ:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ[1]

---

(١) البيت من الوافر، منسوب: لعمرو بن الإطنابة الأنصاري، في: المقاصد النحويَّة ٣٧٨/٣، والتصريح ٢٤٣/٢، وشرح شواهد المغني، للسيوطيّ ٢/ ٥٤٦، وبلا نسبة في: شرح اللمع، لابن برهان ٢٢٠/١، وشرح الجمل، لابن عصفور ٦٦/١، ٧٤/٤، ومغني اللبيب ٢٠٣، وشرح قطر الندى ٢٥٦، ٢٥٩، والأشمونيّ ٣١٢/٣، والهمع ٣١١/٢.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" مَكَانَكِ " على أنه اسم فعل أمر، بمعنى: اثبتي، وهو من أسماء الأفعال المنقولة من: الظروف المكانية.

ومن المضارعِ نحو:" أُفٍّ " بمعنى: أتَضَجَّرُ، و:" أَوَّهْ "، بمعنى: أَتَوَجَّعُ، و:" وَا "، بمعنى: أَعْجَبُ، ومنه قولُ الرَّاجِزِ:

وَا بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ (٢)

وقد اختلف النُّحَاةُ فيها، أهي: أسماءٌ، أو: أفعالٌ؟:

أَوَّلاً: القَائِلُوْنَ بِالاسْمِيَّةِ:

ذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا أَسْمَاءٌ سُمِّيت بِهَا الأَفْعَال(٣).

قَالَ سِيْبَوَيْهِ:(وَذَلِكَ الحُرُوفُ الَّتِي للأَمْرِ والنَّهْيِ ولَيْسَتْ بِفِعْلٍ، وَذَلِكَ نَحْوَ: إِيهٍ، وَصَهْ، ومَهْ، وأَشْبَاهُهَا، و:" هَلُمَّ " فِي لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ، كَذَلِكَ، أَلاَ تَرَاهُمْ جَعَلُوهَا للوَاحِدِ والاثْنَيْنِ والجَمِيْعِ، والذَّكَرِ والأُنْثَى سَوَاء)(٤).

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي مُسَمَّاهَا:

---

(١) البيت من الطويل، في: ديونه ٣٦٠، وفي: معاني القرآن، للفراء ٢/٢٣٥، والمسائل العسكرية ١١٣، والمسائل الحلبيات ٢٤١، وشرح اللمع، لابن برهان ١/٢٢٠، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤/٣٥، والمقتصد ١/٥٧٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢/١٠٦، والمقاصد النحويَّة ٣/٢٧٦، والتصريح ١/٣١٨.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" هَيْهَاتَ " على أنه اسم فعل ماض، بمعنى: بَعُدَ.

(٢) منسوب: لبعض بني تميم، في: المقاصد النحويَّة ٣/ ٢٩٠٦٠، وشرح شواهد المغني، للسيوطيّ ٢/٧٨٦، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٦، ٣/١٣٨٦، ومغني اللبيب ٣٦٩، وشرح قطر الندى ٢٥٧، والتصريح ٢/١٩٧، والهمع ٣/٨٤، والأشمونيّ ٣/١٩٨.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" وَا بِأَبِي " على أنه اسم فعل مضارع، بمعنى: أَعْجَبُ.

(٣) الكتاب ٣/٥٢٩، ٤/٢٢٩، والأصول ١/١٤٢، وشرح الكتاب، للسيرافيَ ١/١٢٦، (مطبوع)، وكتاب الشعر، لأبي علي الفارسي ١/٥، واللباب في علل البناء ١/٤٥٤.

(٤) الكتاب ٣/٥٢٩.

قِيْلَ: مَدْلُولُها لَفْظُ الفِعْلِ لاَ حَدَثَ ولاَ زَمَانَ، بَلْ تَدُلُّ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ والزَّمَانِ.

وقِيْلَ: بَلْ تُفِيدُهُمَا، ودَلاَلَتُهَا عَلَى الزَّمَانِ بالوَضْعِ لاَ بالطَّبْعِ، وعَلَى هَذَا فَهِي اسْمٌ لمَعْنَى الفِعْلِ.

وقِيْلَ: هِيَ أَسْمَاءٌ للمَصَادِرِ ثُمَّ دَخَلَهَا مَعْنَى الفِعْلِ، وهُوَ مَعْنَى الطَّلَبِ فِي الأَمْرِ، أو مَعْنَى الوقوعِ بالمَشَاهدةِ، ودَلاَلَةُ الحَالِ فِي غَيْرِ الأَمْرِ فَتَبِعَهُ الزَّمَانُ[١].

وحُجَّةُ البَصْرِيِّينَ:

أَنَّ فِيْهَا مَا يُنَوَّنُ، كـ: صَهٍ، ومَهٍ، والتَّنْوِيْنُ عَلاَمَةُ الاسْمِيَّةِ، ولاَ قَائِلَ بالفَرْقِ بَيْنَ مَا يُنَوَّنُ فِيْهَا ومَا لاَ يُنَوَّنُ[٢].

<u>ثَانِيًا: القَائِلُوْنَ بالفِعْلِيَّةِ:</u>

ذَهَبَ الكُوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا أَفْعَالٌ، لدَلاَلَتِهَا عَلَى الحَدَثِ والزَّمَانِ[٣].

وقَد اعتَرَضَ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى الكُوفِيِّينَ، فقَالَ:(وَأَمَّا قَولُ الكُوفِيِّينَ أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الحَدَثِ والزَّمَانِ فمَمْنُوعٌ، وهِي دَالَّةٌ عَلَى أَلْفَاظٍ، وتِلْكَ الأَلْفَاظُ دَالَّةٌ عَلَى الحَدَثِ، فمدْلُولُ:" نَزَالِ " لفْظَةُ:" انْزِلْ "، و:" انْزِلْ " هُوَ الدَّالُّ عَلَى الحَدَثِ والزَّمَانِ) [٤].

<u>وهُنَاكَ قَوْلٌ ثَالِثٌ</u>، لأبي جَعْفَرِ أَحْمَدَ بْنِ صَابِرٍ[١]، (وهُوَ مِنْ نُحَاةِ الأَنْدَلُسِ) أَنَّهَا لَيستْ أَسْمَاءً، ولاَ أَفْعَالاً، ولاَ حُرُفًا، بَلْ هِيَ قِسْمٌ برأْسِهِ رَابِعٌ خَارِجٌ عَنِ الكَلِمِ الثَّلاثِ، وسَمَّاهُ خَالِفَةَ[٢].

---

(١) الهمـــع ٨٣/٣.

(٢) شرح اللمحـــة البدرية ١٠٩/٢، ١١٠.

(٣) الارتشاف ٢٢٨٩/٥، وشرح اللمحة البدرية ١٠٩/٢، والتصريح ١٩٧/٢، والأشمونيّ ١٩٥/٣.

(٤) شرح اللمحـــة البدرية ١١٠/٢.

والصَّـــوَابُ:

أنَّ:" أسْمَاءَ الأَفْعَالِ " أسْمَاءٌ، والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أشْيَاءُ:

أَحَدُهَـــا: أنَّـهَا تَدلُّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهَا، ولاَ تَدلُّ عَلَى زَمَانِهِ من طَرِيق الوَضْعِ.

وحَقِيقَةُ القَولِ فيْهِ أَنَّ:" صَهْ " اسْمٌ لـــ:" اسْكُتْ "، ولَيسَ اللَّفْظَانِ عِبَارَتَينِ عن شَيْءٍ وَاحِدٍ، مِثْل:" اسْكُتْ "، و:" اصْمُتْ "، فـــ:" صَهْ " اسْمٌ وَمُسَمَّاهُ لَفْظٌ آخَر وهُوَ: السَّكْتُ، فالزَّمَانُ مَعْلومٌ من المُسَمَّى لاَ من الاسْمِ.

الثَّانِي: أنَّـهَا تُنوَّنُ فَرْقًا بَيْنَ المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ، والتَّعْرِيفُ والتَّنْكِيرُ من خَصَائِصِ الأسْمَاءِ(٣).

الثَّالِثُ: أنَّهُ لَيْسَ فِي أبْنِيَةِ الأفْعَالِ:" فَعَـــالِ "، وهو في الأسماءِ كثيرٌ، وبدخولِ التنوينِ على كثيرٍ مِنْهَـــا (٤).

الخَامِسُ: أنَّ مِنْهَا مَا هُو عَلَى حَرْفَيْنِ أَصَالَةً، كـــ:" صَهْ ".

السَّادِسُ: أنَّـهَا لاَ يَتَّصِلُ بِهَا ضَمَائِرُ الرَّفْعِ البَارِزَةِ.

السَّابِـعُ: أنَّ مِنْهَا مَا يُخَالِفُ أَوْزَانَ الأَفْعَالِ، نَحْوَ: نَزَالِ، وقَرْقَارِ.

الثَّامِنُ: أنَّ الطَّلَبِيَّ مِنْهَا لاَ تَلحقهُ نُونُ تَوْكِيدٍ(٥).

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) هو: أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة١/٣١١.

(٢) الارتشاف ٥/٢٢٨٩، وشرح اللمحة البدرية ٢/١٠٩، والهمـــع ٣/ ٨٢، ٨٣.

(٣) اللباب في علل البناء ١/٤٥٤.

(٤) شرح الكتاب، للسيرافيّ ١/١٢٦.(مطبوع)، وشرح المقدمة الكافية ٣/٧٤٣.

(٥) حاشية الصبان ٣/١٩٥.

المبحث الثـانِـي

المختلف فيه بين الاسمية، والفعلية والأرجح أنه فعل.

المسألة الثالثة

صِيْغَتَا التَّعَجُّبِ بَيْنَ الفِعْلِيَّةِ وَالاسْمِيَّةِ

التَّعَجُّبُ: اسْتِعْظَامُ زِيَادةٍ فِي وَصْفِ الفَاعِلِ خَفِيَ سَبَبُهَا [١].

للتَّعَجُّبِ صِيغَتَانِ قِيَاسِيَّتَانِ هُمَا:

الصِّيغَةُ الأُوْلَى: أَفْعِلْ بِهِ، نَحْوَ: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ.

وهذه الصِّيغَةُ أجمعَ النَّحْوِيُّونَ على فِعْلِيَّتِهَا.

وَزَعَمَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ أَنَّهَا اسمٌ؛ لكونِهَا لاَ تلحقهَا الضَّمَائِرُ [٢].

الصِّيغَةُ الثَّانِيَةُ: مَا أَفْعَلَهُ، نَحْوَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! [٣].

وهذه الصِّيغَةُ اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ بَيْنَ فِعْلِيَّتِهَا واسْمِيَّتِهَا:

أَوَّلاً: القَائِلُوْنَ بِالفِعْلِيَّةِ:

ذَهَبَ البَصْرِيُّونَ، والكِسَائِيُّ، وهِشَامٌ من الكُوفِيِّينَ، إلى أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ[٤].

واستدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ مِن ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ:

الوَجْهُ الأَوَّل: أَنَّهُ إِذَا وُصِلَ بِيَاءِ الضَّمِيرِ دَخَلَتْ عَلَيْهِ نُونُ الوِقَايَةِ، نَحْوَ: مَا أَحْسَنَنِي عِنْدَكَ.

---

(١) شرح الجمل، لابن عصفور ٢/٣٦.

(٢) الهمع ٣/٣٦.

(٣) اللمع ٣٨١، وأوضح المسالك، لابن هشام ٣/٢٥٠، ٢٥٣، والهمع ٣/٣٦.

(٤) الأصول ١/٧٦، والإنصاف ١/٢٦، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢/٤٥، ٤٦، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/٣١، وشرح ابن الناظم ٤٥٧، وأوضح المسالك ٣/٢٥٢، ٢٥٣، والتصريح ٢/٨٧.

الوَجْهُ الثَّانِي: بِنَاؤهُ عَلَى الفَتْحِ.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أنَّهُ يَنْصِبُ المَعَارِفَ والنَّكِرَاتِ، و:" أفْعَل " إِذَا كَانَ اسْمًا إنَّمَا يَنْصِبُ النَّكِرَاتِ خَاصَّةً عَلَى التَّمْيِيزِ، نَحْوَ: هَذَا أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْمًا وأَكْبَرُ مِنْكَ سِنًّا [١].

ثَانِيًا: القَائِلُونَ بِالاسْمِيَّةِ:

ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ[٢].

واستدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ مِن ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ:

الوَجْهُ الأَوَّل: أنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ لاَ يَتَصرَّفُ، ولو كَانَ فِعلاً لوجَبَ أنْ يكونَ مَتصَرِّفًا؛ لأنَّ التَّصَرُّفَ من خَصَائِصِ الأفعالِ فلما لم يتصرفْ دَلَّ علَى أنَّهُ لَيْسَ بفعْلٍ فوجبَ أنْ يلحقَ بالأسْمَاءِ.

الوَجْهُ الثَّانِي: أنَّهُ يدخُلُهُ التَّصْغِيرُ، والتَّصْغِيرُ من خَصَائِصِ الأسْمَاءِ، قَالَت العَرَبُ: مَا أُحَيْسِنَهُ.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أن عَيْنَهُ تَصِحُّ، نَحْوَ: مَا أَقْوَمَهُ، ومَا أَبْيَعَهُ، كَمَا تَصِحُّ العَيْنُ فِي الاسْمِ فِي نَحْوَ: هَذَا أَقْوَمُ مِنْكَ وأَبْيَعُ مِنْكَ، ولَو كَانَ فِعْلاً لَوجَبَ أنْ تُعَلَّ عَيْنُهُ بقَلْبِهَا ألِفًا، نَحْوَ: قَامَ، وبَاعَ، وأَقَامَ، وأَبَاعَ[٣].

واعْتَرَضَ النَّحْوِيُّونَ عَلَى الكُوفِيِّينَ:

بأنَّ امْتِنَاعَ التَّصَرُّفِ – لكَونِهِ غَيرَ مُحْتَاجٍ إِلَيهِ؛ للزُومِهِ طَرِيقةً واحِدَةً؛ إِذْ مَعْنَى التَّعَجُّبِ لاَ يَخْتَلِفُ باختِلافِ الأَزْمِنَةِ – لا يُنَافِي الفِعْلِيَّة، كـ:" لَيْسَ "، و:" عَسَى ".

وبأنَّ تَصْغِيرَهُ وصِحَّةَ عَيْنِهِ؛ لشِبْهِهِ بِـ:" أَفْعَل التَّفْضِيل "، وقَدْ صَحَّتِ العَيْنُ فِي أَفْعَالٍ، كـ: حَوِلَ، وعَورَ[٤].

والصَّوَابُ:

أنَّ:" أَفْعَلَ "، فِي نَحْوَ: مَا أحْسَنَ زَيْدًا !، فِعْلٌ مَاضٍ.

---

(١) أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري ١١٥، والإنصاف ١٢٦/١، ١٢٧.

(٢) أسرار العربية ١١٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١٩٨/١.

(٣) الإنصاف ١٢٨/١، والهمع ٣٦/٣.

(٤) علل النحو، للوراق ٣٢٥، والإنصاف ١/ ١٣٨ – ١٤٢، والهمع ٣٦/٣.

والدَّليلُ عَلَى ذَلِكَ: بنَاؤُهُ عَلَى الفَتْحِ، ونَصْبُهُ المَفْعول الصَّرِيح، ولزُومُ نُــونِ الوقايــةِ مَــعَ اليَاءِ[1].

والله تعَالَى أَعْلَى وأعْلَم

المسألة الرابعة

(نِعْمَ، وَبِئْسَ)بَيْنَ الفِعْلِيَّةِ وَالاسْمِيَّةِ

---

(١) الهمع ٣/٣٦.

تَرِدُ:(نِعْمَ، وبِئْسَ) عَلَى حَالَيْنِ:

أَحَدهما: أنْ يُستعمَلا مُتصرِّفين كَسائرِ الأفْعَالِ، فيكون لَهُمَا مُضَارِعٌ وأمْرٌ واسْمُ فَاعِلٍ، وغَيرها، وهُمَا إذْ ذَاكَ للإخْبَارِ بالنِّعْمَةِ والبُؤسِ، تَقُولُ: نَعِمَ زَيْدٌ بِكَذَا يَنْعَمُ بِهِ، فهُوَ: نَاعِمٌ، وبَئِسَ يَبْأَسُ، فهُو: بَائِسٌ.

الثاني: أنْ يُستعمَلا لإنشاءِ المَدْحِ والذَّمِ، وهُمَا فِي هَذَا الاستعمالِ لا يَتَصَرَّفَانِ؛ لخُرُوجِهِمَا عن الأَصْلِ فِي الأفْعَالِ من الدَّلالَةِ عَلَى الحَدَثِ والزَّمَانِ فأشْبَهَا الحَرْفَ[1].

والخِلَافُ هُنَا باعتِبَارِ الاستعمالِ الثَّاني بَيْن كَونِهِمَا فِعْلَيْنِ أو اسْمَيْنِ.

أَوَّلاً: القَائِلُونَ بالفِعْلِيَّةِ:

ذَهَبَ البَصْرِيُّونَ، والكسَائِيُ، إلَى أَنَّهُمَا فِعْلاَنِ مَاضِيَانِ لا يَتَصَرَّفَانِ[2].

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى فِعْلِيَّتِهِمَا بالآتِي:

١- مَا رَوَاهُ الكسَائِيُّ، والأَخْفَشُ، من اتِّصَالِ الضَّمِيْرِ بِهِمَا في لُغَةِ بَنِي أَسَدٍ، عَلَى حَدِّ اتِّصَالِهِ بالفِعْلِ المُتَصَرِّفِ، وذَلِكَ قَوْلُهُم: نِعْمَا رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ، ونِعْمُوا رِجَالاً الزَّيْدُونَ، ونعمتُمْ رِجَالاً، ونعمن نِسَاءُ الهِنْدَات.

٢- بِنَاؤُهُمَا عَلَى الفَتْحِ كَسَائِرِ الأَفْعَالِ المَاضِيَةِ، من غَيْرِ عَارِضٍ لَهُمَا.

٣- أَنَّهُمَا رَافِعَانِ نَاصِبَانِ، يَرْفَعَانِ المَعَارِفَ، من نَحْو:﴿ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ[3]﴾، و﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ [4]﴾، ويَنْصِبَانِ النَّكِرات، من نَحْو: زَيْدٌ نِعْمَ رَجُلاً، و﴿ بِئْسَ

---

(١) حاشية الصبان ٢٦/٣.

(٢) أمالي ابن الشجريّ ٤٠٤/٢، والإنصاف ٦٦/١، والارتشاف ٢٠٤١/٤، وتوضيح المقاصد، للمراديّ ٩٠٢/٢، والأشمونيّ ٢٦/٣.

(٣) من الآية (٧٥) من سورة الصافات.

(٤) من الآية (٥) من سورة الجمعة.

لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً[١]﴾، فَنِعْمَ الرَّجُلُ، بمنزلَةِ: كَرُمَ الرَّجُلُ، وفُلاَنٌ بِئْسَ رَجُلاً، بمنزلَةِ: لَؤُمَ رَجُلاً.

٤- اتِّصَالُ:" تَاءِ " التأنيثِ السَّاكِنَةِ بهمَا عِنْدَ جَمِيعِ العَرَبِ، نَحْوَ: نِعْمَتِ المَرْأَةُ، وبِئْسَت الجَارِيَةُ[٢].

ثَانِيًا: القَائِلُونَ بِالاسْمِيَّةِ:

ذَهَبَ الفَرَّاءُ[٣]، وثَعْلَبٌ[٤]، إِلَى أَنَّهُمَا اسْمَانِ.

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى اسْمِيَّتِهِمَا بِالآتِي:

١- دُخُولُ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْهِمَا، نَحْوَ قَوْلِ العَرَبِ: مَا زَيْدٌ بِنِعْمَ الرَّجُلُ، وبقَوْلِ بَعْضِ فُصَحَاءِ العَرَبِ: نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ، فَدُخُولُ:" البَاءِ "، و:" عَلَى " يُحقِّقُ لَهُمَا الاسْمِيَّة.

٢- دُخُولُ:" يَاءِ " النِّدَاءِ، نَحْوَ قَوْلِ العَرَبِ: يَا نِعْمَ المَوْلَى ويَا نِعْمَ النَّصِيْرُ، فنِدَاؤُهُم:" نِعْمَ " يَدلُّ عَلَى الاسْمِيَّةِ؛ لأنَّ النِّدَاءَ من خَصَائِصِ الأَسْمَاءِ، والفِعْلُ لاَ يُنَادَى.

٣- أَنَّهُ لاَ يحسُنُ اقْتِرانُ الزَّمَانِ بِهِمَا، كَسَائِرِ الأَفْعَالِ، فَلاَ تَقُول: نِعْمَ الرَّجُلُ أَمْسِ، ولاَ بِئْسَ الرَّجُلُ غَدًا.

٤- أَنَّهُمَا لاَ يَتَصَرَّفَانِ؛ لأَنَّ التَّصَرُّفَ من خَصَائِصِ الأَفْعَالِ.

٥- أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنِ العَرَبِ أَنَّهُم قَالُوا: نَعِيْمُ الرَّجُلُ زَيْدٌ، ولَيْسَ فِي أَمْثِلَةِ الأَفْعَالِ شَيْءٌ عَلَى وَزْنِ:" فَعِيْلٌ "، أَلْبَتَّةَ[٥].

---

(١) من الآية (٥٠) من سورة الكهف.

(٢) أمالي ابن الشجريّ ٤٢٢/٢، وأسرار العربية ١٠٢، وتوضيح المقاصد، للمراديّ ٩٠٢/٢.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٦٧، ٢٦٨، ١٤١/٢.

(٤) مجالس ثعلب ١/ ٢٧٣.

(٥) علل النحو، للوراق ٢٩٢، وأمالي ابن الشجريّ ٤٠٤/٢، ٤٠٥، ٤١٣، ٤١٤، وأسرار العربية ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، وتوضيح المقاصد، للمراديّ ٩٠٢/٢.

والصَّـوَابُ:

أنَّ:" نِعْـمَ، وبِئْسَ " فِعْلاَنِ مَاضِيَانِ لا يَتَصَرَّفَانِ.

قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ:(وممَّا يَشْهَدُ شهادَةَ قَطْعٍ بفِعْلِيَّةِ:" نِعْـمَ، وبِـئْسَ " اتِّصَـالُهَا بـ:" تَاءِ التَّأنِيثِ " الَّتِي لَيْسَ اَحَدٌ من العَرَبِ يَقْلِبُهَا:" هَاءً "، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي:" تَاءِ ": غُرْفَة، وغَزَالَة، وظَرِفَة، إذَا وقَفوا عَلَيهنّ، وذَلِكَ قَوْلُهم: نِعْمَـتْ جَارِيَـةُ هِنْـدٍ، وبِئْسَتْ حَاضِنَةُ جُمْلٍ، ألاَ تَرَى أَنَّ هَذِه:" التَّاءَ " مَخْصوصٌ بِهَا المَاضِي لا تَتعدَّاهُ، فَلاَ يَسوغُ الحُكْمُ باسْمِيَّةِ مَا اتَّصَلَتْ بِهِ)[1].

أَمَّا مَا احْتَجَّ بِهِ الفَرَّاءُ، والكسَائِيُّ، فَمَرْدودٌ:

١- فَقَولُهم:(دُخُولُ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْهِمَا)، لاَ حُجَّةَ فِيْهِ؛ لأنَّ حَرْفَ الجَرِّ إنَّمَا دَخَـلَ عَلَيْهِمَا عَلَى تَقْدِيرِ الحِكَايَةِ، وحُرُوفُ الجَرِّ تَدخُلُ عَلَى الفِعْلِ الَّذِي لاَ شُبْهَةَ فِيْهِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ، كَمَا قَالَ الرَّاجِزُ:

واللهِ مَا لَيْلِي بِنَـامَ صَاحِبُهْ وَلاَ مُخَالِطِ اللَّيانِ جَانِبُهْ[2]

ولا خِلافَ أَنَّ:" نَامَ " فِعْلٌ مَاضٍ، وَلاَ يَجُوزُ أنْ يُقال: إنَّهُ اسْمٌ لدخُولِ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْهِ.

٢- وَأمَّا:(دُخُولُ:" يَاءِ " النِّدَاءِ، نَحْوَ قَوْلِ العَرَبِ: يَا نِعْـمَ المَـوْلَى ويَـا نِعْـمَ النَّصِيْرُ)، فالقَولُ فِيْهِ أنَّ المقصودَ بالنِّدَاءِ محذوفٌ للعِلْمِ بِهِ، والتَّقْديرُ فِيْهِ: يَا اللهُ نِعْمَ المَوْلَى ونِعْمَ النَّصِيْرُ أَنْتَ.

---

(١) أمالي ابن الشجريّ ٢/٤١٠.

(٢) رجز، قال البغداديُّ:(والبيت مع كثرة دورانه في كتب النحو غير معلوم قائله) خزانة الأدب ٩/٣٨٩.

وهو من شواهد: علل النحو ٢٩٣، وأمالي ابـن الشـجريّ ٢/٤٠٥، والإنصـاف ١/١١٢، وأسرار العربية ١٠٤، ١٠٥، واللباب ١/١٨١، والمقاصد النحويـة ٣/٨٠، وخزانـة الأدب ٩/٣٨٨.

٣- وأمَّا استدلالُهم:(بأنَّهُ لاَ يحسُنُ اقْتِرانُ الزَّمَانِ بِهِمَا، كَسَائِرِ الأفْعَالِ، وأنَّهُمَا لاَ يَتَصَرَّفَانِ)، إنَّما امتَنَعَا من اقترانِ الزَّمَانِ المَاضِي والمستقبلِ بِهِمَا وسُلِبَا التَّصَرُّفَ؛ لأنَّ:" نِعْمَ " مَوضُوعةٌ لغَايَةِ المَدْحِ، و:" بِئْسَ " مَوضوعةٌ لغَايَةِ الذَّمِّ، فجُعِلَ دَلالتُهمَا علَى الزَّمَانِ مقصورةً عَلَى الآن؛ لأنَّكَ إنَّمَا تَمْدَحُ أوتَذُمُّ بمَا هُو موجودٌ في الممدوحِ أو المذمومِ، ولاَ تَمْدَحُ أوتَذُمُّ بمَا كَانَ فَزَالَ، ولاَ بمَا سيكون في المستقبلِ؛ فلذَلِكَ استحالَ اقترانُهما بالزمَّانِ الماضِي.

٤- أمَّا استدلالُهم بقَولِهم:(نَعِيْمُ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، فهذا ممَّا رَوَاهُ قُطْرُبٌ وحْدَهُ، ولَئن صَحّت فَلَيْسَ فِيْهَا حُجَّةٌ، لأنَّ هَذِه:" اليَاءَ " إنَّمَا نَشأت عن إشبَاعِ الكَسْرَةِ؛ لأنَّ الأَصْلَ فِي:" نِعْمَ ": نَعِم، بفَتْحِ النُّونِ وكَسْرِ العَيْنِ، فَأشبعت الكسرة فنشأت الياءُ وهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلامِ العَرَبِ[1].

والله تعالى أعلى وأعلم

(١) أمالي ابن الشجريّ ٢/ ٤٠٥، ٤٠٩، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، وأسرار العربية ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦.

الفصـــل الثـانِـي

المختلف فـ يه بين الاسمية والحرفية

دراسة نحوية وفيه مبحثان

المبحث الأول: المختلف فيه بين الاسمية والحرفية، والأرجح أنه اسم.

المبحث الثاني: المختلف فيه بين الحرفية والاسمية، والأرجح أنه حرف.

المبحث الأول

المختلف فيه بين الاسمية والحرفية والأرجح أنه اسم

المسألة الخامسة

(التَّاءُ)، و:(الكَافُ) فِي:(أَرَأَيْتَكَ)

(أَرَأَيْتَ): كَلِمَةٌ تَقُولهَا العَرَبُ عِنْدَ الاسْتِخبارِ، بمَعْنَى: أَخْبِرْنِي، وتَاؤهَا مَفتُوحةٌ أَبَدًا(١).

و:(أَرَأَيْتَ): هَذَهِ مَنْقُولَةٌ مِنْ:" أَرَأَيْتَ " بمَعْنَى: أَعَلمت، لاَ مِنْ:" أَرَأَيْتَ " بمَعْنَى: أأبصرت، لأنَّها تَتَعَدَّى إلَى مَفْعُولَينِ، وهَذَا من الإنشَاءِ المنْقُولِ إلَى إنشَاءٍ آخَر، يَعْنَي أنَّ هَذَا الكَلاَمَ كَانَ أَوَّلاً لإنْشَاء هُو الأمْرُ؛ إذْ هُو بمَعْنَى: أَخْبِرْ(٢).

وهذا التَّركيبُ يتطلبُ أمورًا:

<u>الأَوَّل</u>: أنْ تسْبِقَ:" رأى " همزةُ الاستفهامِ، التَّي انخلعت من معناها إلى مَعْنَى الأمرِ بجَامعِ الطَّلَب.

<u>الثَّاني</u>: أنْ تَلْحَقَها:" التَّاءُ " فَيُلْتَزَمُ إفرادُها وتذكيرُها، ويُسْتغْنَى عن لحاق عَلامَةِ الفُروعِ بِهَا بلحاقِها بالكَافِ.

<u>الثَّالث</u>: أنْ تَلْحَقَها:" كافٌ " تُطَابقُ ما يُرادُ بِهَا من إفرادٍ وتذكيرٍ وضدَّيهما.

<u>الرَّابع</u>: أنْ يقعَ بعدَ جُملةِ:" أَرَأَيْتَ " اسمٌ منصوبٌ مُسْتَخْبَرٌ عنْهُ، وهَذَا الاسمُ قد يكون ظاهِرًا، نَحْوَ قولِهِ تَعَالَى:﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ (٣)﴾، ومنْهُ

---

(١) تاج العروس ١٠٩/٣٨.

(٢) حاشية الصبان ١٤٠/١.

(٣) من الآية (٦٢) من سورة الإسراء.

قولُ العَرَب: أَرَأَيْتَكَ فُلانًا مَا حَالُهُ، وقد يكون مقدَّرًا، نَحْوَ قولِهِ تَعَالَى:﴿ قُلْ أَرَأَيْتُكُم إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللّهِ[١]﴾.

الخَامس: أنْ يقعَ بعدَ الاسمِ المُسْتَخْبَرِ عنه جُملَةٌ استفهاميَةٌ، تُبَيِّنُ الحَالةَ العجيبةَ، التي هي موضعُ استخبارٍ، وقد تكونُ ظَاهِرةً فِي اللَّفْظِ، نَحْوَ قولِهِ تَعَالَى:﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ[٢]﴾، فقولُه تَعَالَى:﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ ﴾، جُملَةٌ استفهاميَةٌ فِي موضِعِ المفعولِ الثَّاني، والمفعول الأول هو الاسمُ المنصوبُ بَعدَ:" أَرَأَيْتَ ".

والمُقَدَّرةُ، نَحْوَ قولِهِ تَعَالَى:﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلاَّ قَلِيلاً [٣]﴾[٤].

واخْتَلَفَ النَّحْويُّونَ فِي:" التَّاءِ "، و:" الكَافِ " فِي:" أَرَأَيْتَ " بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ:

المَذْهَبُ الأَوَّلُ:

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ، وطَائِفَةٌ منَ النَّحْوِيِّينَ إِلَى: أَنَّ :" التَّاءَ " اسْمٌ مجردٌ عَنِ الخِطَابِ، هُو: الفَاعِلُ، و:" الكَافُ " حَرْفُ خِطَابٍ لاَ مَوضِعَ لهَا من الإعْرَابِ[٥].

---

(١) من الآيتين (٤٠، ٤٧) من سورة الأنعام.

(٢) من الآية (٤٧) من سورة الأنعام.

(٣) من الآية (٦٢) من سورة الإسراء.

(٤) الدر المصون ٤/ ٦١٨، شرح الرضي على الكافية ٢٨٢/٢، وحاشية الصبان ١٤٠/١.

(٥) الكتاب ٢٤٥/١، والمقتضب ٨/١، ١٨٠، ١٩٤، والخصائص ١٨٦/٢، وسر الصناعة ٣٠٩/١، والأصول ١٣٠/٢، وشرح التسهيل ٢٤٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٨٢/٢، ومغني اللبيب ١٨١، والهمع ٢٥١/١.

قَالَ سِيْبَوَيْهِ:(وممّا يدلّكَ عَلَى أنَّهُ لَيْسَ باسمٍ قَولُ العَرَبِ: أَرَأَيْتَكَ فُلانًا مَا حَالُهُ، فـ:" التَّاءُ " عَلامَةُ المضمرِ المُخاطَبِ المرفوعِ، ولَو لَم تُلحِق الكَافَ كُنتَ مُستغنياً كاسْتغنائكَ حِينَ كَانَ المُخاطَبُ مُقبلاً عَلَيكَ عن قَولكَ: يَا زَيْدُ، ولحَاقُ الكَاف كقَولكَ: يَا زَيْدُ، لمَنْ لَو لَم تَقُلْ لَهُ يَا زَيْدُ استغنيتَ، فإنَّمَا جَاءت الكَافُ فِي:" أَرأيتَ " والنِّدّاءُ فِي هذَا المَوضعِ تَوكِيدًا، ومَا يَجِئُ فِي الكَلَامِ تَوكِيدًا لو طُرِحَ كَانَ مُسْتَغنى عنه كَثِيرٌ)[١].

المَذْهَبُ الثَّانِي:

ذَهَبَ الفَرَّاءُ إِلَى أنَّ:" الكَافَ " اسْمٌ فِي مَوضعِ رَفْعٍ بالفَاعِلِيَّةِ، و:" التَّاءُ " حَرْفُ خِطَابٍ.

قَالَ الفَرَّاءُ:(تقول: أرأيتَكَ، وأنْتَ تُريدُ: أَخْبِرْنِي، وتهمزُهَا، وتنصبُ:" التَّاءَ " مِنْهَا؛ وتتركَ الهَمْزَ إنْ شِئْتَ).

ثُمَّ قَالَ:(ومَوضِعُ الكَافِ نَصْبٌ، وتَأويلُهُ رَفْعٌ؛ كَمَا أنَّكَ إذَا قُلْتَ للرَّجُلِ: دُونَكَ زَيْدًا، وجَدْتَ الكَافَ فِي اللَّفْظِ خَفْضًا، وفِي المَعْنَى رَفْعًا؛ لأنَّهَا مَأمُورَةٌ) [٢].

وقَد اعْتَرَضَ الزَّجَّاجُ عَلَى الفَرَّاءِ، فَقَالَ:(وهَذَا لَمْ يَقُلْهُ مَنْ تَقدَّمَ من النَّحْوِيِّينَ، وهُوَ خَطَأٌ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ: أرأيتَكَ زَيْدًا مَا شَأنه؟ تَصِيرُ:" أرأيتَ " قَد تَعَدت إِلَي:" الكافِ "، وإِلَى:" زَيْد "، فَيصير لـ:" أرأيتَ " اسمانِ، فيصير المعنَى: أرأيتَ نَفْسَكَ زَيْدًا مَا حَاله) [٣].

وضَعَّفَهُ المُرَادِيُّ من وجْهَيْنِ:

أحَدِهِمَا: أنَّ:" التَّاءَ " محكومٌ بفَاعِلِيَّتِهَا، مَعَ غَيْرِ هَذَا الفِعْلِ بإجْمَاعٍ، والكَافُ بِخِلافِ ذَلِكَ.

---

(١) الكتاب ٢٤٥/١.

(٢) معاني القرآن ٣٣٣/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٦/٢.

الثَّانِي: أنَّ:" التَّاءَ " لاَ يُسْتَغْنَى عَنْهَا، بِخِلافِ الكَافِ، فإنَّهُ يَجُوزُ ألاَّ تُذْكَر، ومَا لاَ يُسْتَغْنَى عَنْهُ أَوْلَى بالفَاعِلِيَّةِ(١).

وزَعَمَ الكسَائِيُّ أنَّ:" الكَافَ " فِي مَوضِعِ نَصْبٍ(٢).

ورُدَّ عَلَيْه: بأنَّهُ يلزَمُ عَلَيهِ أنْ يكُونَ المَفْعولُ الأوَّل، ومَا بَعده هو الثَّانِي فِي المَعْنَى، وأنْتَ إذَا قُلتَ: أرأيتَكَ زَيْدًا مَا فَعَلَ، لم تَكُن:" الكَافُ : بمَعْنَى:" زَيْد " فعُلِمَ أنَّهُ لاَ مَوضِعَ لَهَا من الإعرابِ، وأنَّ:" زَيْدًا " هُو المَفْعول الأول، ومَا بَعْدَهُ المَفْعُول الثَّانِي(٣).

والصَّوَابُ:

أَنَّ :" التَّاءَ " اسمٌ مُجردٌ عَنِ الخِطَابِ، وذَلِكَ لسَبَبَين:

الأول: أنَّ:" التَّاءَ " محكومٌ بفَاعِلِيَّتِهَا، مَعَ غَيْرِ هَذَا الفِعْلِ بإجْمَاعٍ.

الثَّانِي: أنَّ:" التَّاءَ " لاَ يُسْتَغْنَى عَنْهَا، ومَا لاَ يُسْتَغْنَى عَنْهُ أَوْلَى بالفَاعِلِيَّةِ(٤).

أَمَّا:" الكَافُ " فَحَرْفُ خِطَابٍ لاَ مَوضِعَ لهَا من الإعْرَابِ؛ لأَنَّهَا لَو كَانت اسماً لكَانت إمَّا: مَجرورةٌ، وهُو بَاطِلٌ؛ إذْ لاَ جَارَّ هُنَا.

أو مرفوعةٌ، وهُو بَاطِلٌ أَيضًا لأَمْرين:

أَحَدِهِما: أنَّ الكَافَ لَيست من ضَمَائِر المرفوعِ.

الثَّانِي: أنَّهُ لاَ رَافِعَ لَهَا؛ إذْ ليست فَاعلاً؛ لأنَّ:" التَّاءَ " فَاعِلٌ، ولاَ يكونُ لفِعْلٍ وَاحِدٍ فَاعِلان.

وإمَّا مَنْصوبةٌ، وذَلِكَ بَاطِلٌ لثَلاثةِ أوْجُهٍ:

---

(١) الجنى الداني

(٢) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل ٢٠٤/٣، والهمع ٢٥١/١.

(٣) الهمع ٢٥١/١.

(٤) الجنى الداني

أَحَدِهِما: أنَّ هَذَا الفِعْلَ يَتعدَّى إلَى مَفْعولَين، كقولك: أَرَأَيْتَ زَيْدًا مَا فَعَلَ، فلو جَعَلْتَ:" الكاف " مَفْعُولاً لكانَ ثَالثًا.

الثَّانِي: أنَّهُ لَو كَانَ مَفْعُولاً لكَانَ هُوَ الفَاعلُ فِي المَعْنَى، ولَيْسَ المَعْنَى عَلَى ذَلكَ؛ إذْ لَيْسَ الغَرَضُ: أَرَأَيْتَ نَفْسَكَ، بَلْ: أَرَأَيْتَ غَيْرَكَ، ولذَلكَ قُلْتَ: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا، و:" زَيْدٌ " غَيْرُ المُخَاطَب، ولاَ هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ.

الثَّالِث: أنَّهُ لَو كَانَ مَنْصُوبًا عَلَى أنَّهُ مَفْعولٌ لظَهَرَتْ عَلاَمَةُ التَّثنيَةِ والجَمْعِ والتَّأنيثِ فِي: التَّاءِ، فَكُنتَ تَقولُ: أَرَأَيْتمَا كُمَا، وأَرَأَيْتمُوكُم، وأرأيتكُنَّ[1].

والله تعالى أعلى وأعلم

المسألة السادسة

اللَّوَاحِقُ لـ(إيَّا) بَيْنَ الاسْمِيَّةِ والحَرْفِيَّةِ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري ٤٩٥/١.

يتَّصِلُ بـــ:" إيَّـــا " الضَّميرُ المُتَّصِلُ عَلَى جميعِ أنواعِ صِيغِهِ، من صيغَةِ: نَصْبٍ، وتذكيرٍ، وتأنيثٍ، وإفرادٍ، وتثنيةٍ، وجمْعٍ، وغيبَةٍ، وحُضُورٍ، فتقول: إيَّـــايَ، إيَّانَـــا، إيَّاكَ، إيَّاكِ، إيَّاكُمَا، إيَّاكُمْ، إيَّاكُنَّ، إيَّاهُ، إيَّاهَا، إيَّاهُمَا، إيَّاهُـــمْ، إيَّاهُـــنَّ [١].

واختلفَ النُّحَـــاةُ في هذه اللَّوَاحِق لـــ:(إيَّـــا) بَيْنَ الاسْمِيَّـــةِ والحَرْفِيَّـــةِ:

أَوَّلاً: القَائِلُـوْنَ بـالاسْمِيَّـــةِ:

ذَهَبَ الخَلِيْـــلُ[٢]، والفَـــرَّاءُ[٣]، والأَخْفَشُ، والمَازِنِيُّ[٤]، والزَّجَّـــاجُ، والسِّيْرَافِيُّ [٥]، والمَالَقِيُّ[٦]، إلى أنَّها اسْـــمٌ مُضْمَرٌ.

وحُجَّتُهُـــم:

١- أنَّ هذه اللواحقَ لو لم تكن أسماءً مجرورةَ المحلِّ، لم يلحقها اسمٌ مجـــرورٌ بالإضافةِ، فيما رواهُ الخَلِيْـــلُ من قول العرب: إذا بَلَغَ الرَّجُـــلُ السِّتِّيْنَ فإيَّـــاهُ وإيَّـــا

---

(١) رصف المباني ١٣٧، ١٣٨.

(٢) ينظر رأي الخليل في: الكتـــاب ٢٧٩/١، وشرح المفصل لابـــن يعـــيش ١٠٠/٣، وشـــــرح التسهيـــل لابن مالك ١٤٦/١.

(٣) ينظر رأي الفـــرَّاء في: اللباب ٤٨٠/١، وشرح المفصـــل لابـــن يعـــيش ١٠٠/٣، والهمـــع ٢٠٦/١.

(٤) ينظر رأي الأخفش، والمازنيّ في: شـــرح المفصـــل لابن يعيش ١٠٠/٣، وشرح التسهيـــل لابـــن مالـــك ١٤٦/١، والتـــذييل والتكميـــل ٢٠٥/٢،(مطبـــــوع)، والمساعـــــد لابـــن عقيل١٠٢/١.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٣٦٠/٣، تحقيق الدكتور/ محمد حسن محمد يوسف، رســـالة دكتـــوراه، بكلية اللغة العربية، القاهرة، سنة ١٩٨٧م، برقم (١٢٨٤).

(٦) رصف المباني ١٣٩، ١٤٠.

الشَّـــوَابِّ[١]، ورُوي: فإيَّـــاهُ وإيَّـــا السَّوْءَاتِ، وهذا مستندٌ قويٌّ؛ لأنه منقولٌ بنقـــلِ العَـــدْلِ بعبارتين صحيحتي المَعْنَى.

٢- أن غير:" الكَافِ " من لواحـــق:" إيَّـــا " مُجْمَعٌ على: اسمِيَّتِهِ، مـــع غيـــر:" إيَّـــا "، مختَلَفٌ في: اسمِيَّتِهِ، معها، فلا يُتـــركُ ما أُجْمِـــعَ عليه، لما اخْتُلِـــفَ فيـــه.

٣- أنَّ:" الكَافَ " في: إيَّـــاكَ، لو كانت حرفاً كما في:" ذَلِكَ " لاســـتُعمِلت علـــى وجهين: مُجَرَّدَة من: لامٍ، وتالية لها، كما استعمِلت مع:" ذا "، و:" هُنَـــا "، ولحاقها مع:" إيَّـــا " أولى؛ لأنها ترفعُ تَوهُم الإضافةِ.

٤- أنها لو كانت حرفاً؛ لجاز تجريدها من:" المِيْـــمِ " في الجمـــع، كمـــا جـــاز تجريدها مع:" ذَا "، كقوله – تعالى:﴿ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ [٢]﴾[٣].

ثَانِيًا: القَائِلُونَ بِالحَرْفِيَّةِ:

ذهب سِيْبَوَيْهِ[١]، والمُبَرِّدُ[٢]، وابْنُ السَّرَّاجِ[٣]، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِـــيُّ[٤]، إلـــى أنَّ هذه اللَّوَاحِقَ حروفٌ تدلُّ على أحـــوالِ المرجوعِ إليـــه، مـــن: تَكَلُّـــمٍ، وخِطَـــابٍ، وغَيْبَـــةٍ.

---

(١) هذا من قـــول العـــرب، ويروى: وإيَّا السَّـــوْءَاتِ، جمع: سوءة.
ينظر: شرح التسهيل ١٤٦/١، وحاشيـــة الصَّبَّـــان ١٩٢/٣.
اللُّغَـــةُ: الشَّـــوَابِّ: جمـــع: شَابَّـــة، وهي: المـــرأة الشابـــة.
المَعْنَـــى: إذا بلغ الرجـــل ستين سنة فلا يفتتن بامرأة شابة، ولا يفعـــل سوءة.
وهـــو من شواهـــد: الكتاب ٢٧٩/١، ومعاني الزجاج ٤٨/١، والإنصاف ٦٩٧/٢، وشـــرح المفصل ١٠٠/٣.
الشَّاهِـــدُ فِيْـــهِ:" إيَّـــا الشَّـــوَابِّ ": حيث أضاف:" إيَّـــا " إلـــى:" الشَّـــوابِّ "، وهـــو: اســـم ظاهـــر، دليـــلاً على اسمية ما يضاف إليه:" إيَّـــا "، عنـــد الخليـــل ومن وافقـــه.
(٢) مـــن الآيـــة (٨٥) من ســـورة البقـــرة.
(٣) شـــرح التسهيـــل ١٤٥/١، ١٤٦.

وهـــو اختيار: ابْنِ جِنِّي[٥]، وابْنِ يَعِيْشَ[٦]، وابْنِ عُصْفُورٍ[٧]، والسَّيُـــوطِيِّ[٨].

ومما يؤكِّدُ حَرفيَّة اللواحق لـــ:" إيَّـــا ": أنه لم يُسمعْ عن العـــربِ تأكيدها، لـــم يقولوا: إيَّـــاكَ نَفْسكَ، ولا: إيَّـــاكُمْ كُلّكُمْ، ولا: إيَّـــايَ نَفْسِي، ولا: إيَّـــاهُمْ كُلّهُمْ، ولو كانت أسماء لساغَ فيها ذلك[٩].

والصَّـــوَابُ:

أنَّ هذه اللواحقَ أسْمَاءٌ مُضْمرةٌ؛ لأنه قد ثبتَ اسميَّتُهَا حينَ كُنَّ مُتصلات، فهـــي باقيةٌ على اسميتها، ولما أرادوا أن يجعلوهـــا منفصـــلات زادوا عليهـــا:" إيَّـــا " وعَمَدوها بها، أي: قوَّوها بهـــذه الزيادة؛ لتستقل بالانفصالِ [١٠].

والله تعَالَى أَعْلَى وأعْلـم

المسألة السابعة

(إيَّا) فِي:(إيَّاكَ) بَيْنَ الاسْمِيَّـةِ والحَرْفِيَّـةِ

---

(١) الكتـــاب ٣٥٥/٢.

(٢) المقتضب ٢٧٩/٤.

(٣) الأصـــول ١١٧/٢.

(٤) الإغفـــال ٧٣، ٧٧.

(٥) ســـر صناعة الإعـــراب ٣١٤/١.

(٦) شـــرح المفصـــل ١٠٠/٣.

(٧) شـــرح الجمـــل ١١١/٢.

(٨) الهمـــع ٢٠٦/١.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٣، ١٠٠.

(١٠) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٠٩/٢. (مطبوع).

لَم تأتِ:(**إيَّا**) فِي كَلامِ العَرَبِ إلاَّ وصلةً للمضمرِ المنصوبِ؛ ليُعْلَمَ أنَّهُ مفصــولٌ ممَّا كانَ يتَّصلُ بهِ من الفاعلِ والاسمِ الذَّي فِي معْناهُ.

وقَدْ تُنزَّلُ في بعضِ المواضعِ منزلةَ فعلِ الأمْــرِ؛ للزومِ حذفه معها، وذلِكَ نَحْو: إيَّاكَ والشَّرَّ.

وتتَّصِلُ:" إيَّــا " بالمضمرِ المُتَّصِلِ عَلَى جميعِ أنواعِ صِيغِهِ، من صيغَةِ نَصْــبٍ، وتذكيرٍ، وتأنيثٍ، وإفرادٍ، وتثنيةٍ، وجمْعٍ، وغيبَةٍ، وحُضُورٍ، فتقول: إيَّــايَ، إيَّانَــا، إيَّاكَ، إيَّاكِ، إيَّاكُمَا، إيَّاكُمْ، إيَّاكُنَّ، إيَّاهُ، إيَّاهَا، إيَّاهُمَا، إيَّاهُــمْ، إيَّاهُــنَّ [١].

واختلفَ النُّحَــاةُ فِي:" إيَّــا " بينَ الاسْمِيَّــةِ والحَــرْفِيَّــةِ:

أَوَّلاً: القَائِلُــوْنَ بِالاسْمِيَّــةِ:

ذهب الخَلِيْــلُ[٢]، وسِيْبَوَيْهِ[٣]، والأَخْفَــشُ، والمَــازِنيُّ[٤]، والمُبَــرِّدُ[٥]، وابْــنُ السَّرَّاجِ[٦]، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٧]، وابْنُ جِنِّي[٨]، وابْنُ يَعِيْشَ[٩]، وابْنُ عُصْفُورٍ[١٠]، والرَّضِيُّ[١١]، إلى: أنَّ:" إيَّــا " اسمٌ مُضمرٌ.

وحُجَّتُــهُــم:

---

(١) رصف المباني ١٣٧، ١٣٨.

(٢) ينظر رأي الخليل في: الكتــاب ٢٧٩/١، وابن يعيش ١٠٠/٣، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٤٦/١.

(٣) الكتــاب ٣٥٥/٢.

(٤) ينظر رأي الأخفش، والمازنيّ في: ابن يعيش ١٠٠/٣، وشرح التسهيل ١٤٦/١، والمساعد ١٠٢/١.

(٥) المقتضب ٢٧٩/٤.

(٦) الأصــول ١١٧/٢.

(٧) الإغفــال ٧٣، ٧٧.

(٨) ســر صناعة الإعــراب ٣١٤/١.

(٩) شــرح المفصــل ١٠٠/٣.

(١٠) شــرح الجمــل ١١١/٢.

(١١) شــرح الرضي على الكافيــة ١٢/٢.

أنَّ" إيَّـــا " مثلُ: الألفِ، والنونِ، التي في:" أَنْـــتَ "، فيكون:" إيَّـــا " الاسم، وما بعدها للخطابِ، ويقوي ذلك أن الأسماءَ المبهمةَ، وسائرَ المكْنِيَّـــاتِ لا تضافُ [١].

والدليلُ على ذلك: أن حدَّ الاسمِ المضمرِ موجودٌ في:" إيَّـــا "؛ ولـــذلك لا يتنكَّـــرُ بحال[٢].

وذَهَبَ الزَّجَّـــاجُ[٣]، والسِّيْرَافِيُّ[٤]، إلى أن:" إيَّـــا " اسمٌ ظاهرٌ.

واسْتَدَلاَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَمْرَيْنِ:

الأَوَّل: قـــول العـــرب: إِذَا بَلَغَ الرَّجُـــلُ السِّتِّيْنَ فإيَّـــاهُ وإيَّـــا الشَّـــوَابِّ.

ووجْـــهُ الاستدلالِ بهـــذا: أنه لو كان:" إيَّـــا " مضمراً لم يَجُزْ إضـــافته؛ لأن المضافَ يُقدّر قبل الإضافةِ نكرةٌ، ثم يُضاف؛ لأن الغرضَ في: الإضافةِ تعريفُه، فلذلك وجب أن يُقَدَّرَ نكرةٌ، فلو كان الضميرُ لا يجوز أن يكون نكرةً، لم يَجُـــزْ أن يكـــون مضافـــاً[٥].

ثَانِيـــاً: أن بعض النَّحْوِيِّيْنَ[٦] ذكر أن:" إيَّـــا " على وزن:" فِعْلَى "، وأنه مُشتَقٌّ من: الآيَـــةِ، بمعنى: العَلاَمةِ، والاشتقاقُ إنما هو: للأسماءِ الظاهرةِ، فـــــدلَّ علـــى أن:" إيَّـــا " اسمٌ مُظهـــرٌ[٧].

<u>ثَـانِيـًا: القَائِلُـوْنَ بِالحَـرْفِيَّـةِ:</u>

---

(١) الأصـــول ١١٧/٢.

(٢) اللباب ٤٧٩/١.

(٣) معـــاني القـــرآن ٤٨/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٣٦٠/٣، تحقيق الدكتور/ محمد حسن محمد يوسف، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية، القاهرة، سنة ١٩٧٨م، برقم (١٢٨٤).

(٥) علل النحـــو للـــوراق ٤١٦.

(٦) ينظر أصل:" إيَّـــا " واشتقاقه في: ســـر الصناعـــة ٦٥٦/٢ ــ ٦٦٤.

(٧) عـــلل النحـــو ٤١٧، ولسان العـــرب ١٨٧/١. (إ، ي، ا).

ذهب الفَـرَّاءُ[١]، والمَالَقيُّ[٢]، إلى أنَّ:" إيَّا " حرف، أُتِيَ بهـا ليعتمـدَ الضـميرُ عليها؛ إذْ الحرفُ الواحدُ لا يقومُ بنفسِه.

وَحُجَّتُهُمَا فِي ذَلِكَ أَمْرَانِ:

أَوَّلهمَا: أنَّ:" إيَّـا " لو كان ضميراً؛ لعادَ على شيءٍ، وهُنا لا يعودُ على شـيءٍ، فبطل كونه: ضميراً.

الثَّانِـي: أنه لا يتبدل في: تَثْنِيَةٍ، ولا جَمْعٍ، ولا تَأْنِيْثٍ، ولا تَذْكِيْرٍ، ولا غَيْبَةٍ، ولا حُضُورٍ، ولو كان ضميراً؛ لتبدَّلَ بحسب ذلك، وإنما يتبدل بحسب ذلـك مـا بعـده، وهـو: العائدُ على الأسماءِ، فهـو: المضمرُ لا غير[٣].

والصَّـوَابُ:

ما ذهـب إليه الخَلِيْـلُ، ومن وافقه، وهو أنَّ:" إيَّا " اسْـمٌ مُضْمَرٌ.

والدليلُ على أنَّها ضميرٌ: أنه يخلفُ ضميرُ النصبِ المتصلِ عند تعذُّرِه، لتقديمه على العاملِ، نحـو: إيَّاكَ أَكْرَمْتُ، أو لإضمارِه، نحـو: إيَّاكَ والأَسَدَ، أو لانفصـاله بحصر بـ:" مَا "، و " إلاَّ "، نحـو: مَا أُكْـرِمُ إلا إيَّاكَ، أو: غيره، نحو: وأَكْرَمْتُـهُ وإيَّـاكَ.

وأيضاً أنَّ:" إيَّـا " لا تقع دون نُدورٍ في موضعِ رفعٍ، وكُلُّ اسـمٍ لا يقـع فـي موضعِ رفعٍ، فهو: مضمرٌ، أو مَصْدرٌ، أو ظرفٌ، أو حالٌ، أو منادى.

ومباينةُ:" إيَّـا " لغيرِ المضمرِ مُتَيَقِّنَةٌ، فتعين كونه: ضميراً [٤].

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) ينظر رأي الفـرَّاء في: اللباب ٤٨٠/١، وابن يعيش ١٠٠/٣، والهمع ٢٠٦/١.

(٢) رصف المباني ١٣٩، ١٤٠.

(٣) رصف المباني ١٣٩.

(٤) شـرح التسهيـل، لابن مالك ١٤٤/١، ١٤٥.

المسألة الثامنة

(يَـاءُ) المُخَاطَبَـة بَيْنَ الاسْمِيَّـةِ وَالحَرْفِيَّـةِ

تكون:" اليَـاءُ "[١] علامةَ تأنيثٍ في: الفِعْـلِ المُضارعِ، للمُؤنثَـةِ، المُخاطَبَـةِ، وذلك نحو: أَنْـتِ تَقُومِيْنَ يَا هِنْـدُ، وأَنْـتِ تَخْرُجِيْنَ، قال- تعالى:﴿ فانظُـري مَاذا تَأمُرينَ[٢]﴾، وقـوله – تعالى:﴿ وَلاَ تَخَـافِي وَلاَ تَحْزَنِي [٣]﴾.

وفي اسْمِيَّـةِ:" يَـاءِ " المُخَاطَبَةِ، وحرفيتِها: قَـوْلاَنِ:

أَولاً: القائلون بالاسمية:

ذهب سِيْبَوَيْهِ [٤]، والجُمْهُوْرُ، إلى أن:" اليَاءَ " في: تَفْعَلِيْنَ، وافْعَلِي، ضَمِيْرٌ.

قال سِـيْبَوَيْهِ [٥]:(وأمَّا:" اليَـاءُ " التي هي علامةُ الإضـمارِ وقبلهـا حـرفٌ مفتوحٌ، فهي مكسورةٌ في ألِفِ الوصْلِ – أيْ: الأمـر – وذلك: اخْشَـي الرَّجُـلَ، للمَـرْأَةِ).

أَدِلَّـةُ هَـذَا الـرَّأْيِ:

أ- أنَّ:" اليَـاءَ " لم تثبُتْ علامـةَ تأنيـثٍ في غيرِ هـذا المَوضِـعِ، فيُحمَـل هـذا عليه، وقد ثبتَتْ ضميراً باتفـاقٍ، في مثـلِ: تضـربينِني.

وردَّهُ أَبُو حَيَّـانَ: بقولهم للمُذَكَّـرِ:" هَـذَا "، وللمُـؤنَّثِ:" هَـذِي ".

ب- أنَّ علامةَ التأنيثِ لم تَلْحَق المُضَارعَ في موضعٍ من آخـره.

وردَّهُ أَبُو حَيَّانَ أيضاً: بأنَّ السَّبَبَ في مخافةِ اللَّبْسِ؛ إذْ كانت:" التَّاءُ " التي في: المُضَارعِ قد اشتركت فيها: صيغةُ المُذَكَّرِ والمؤنثِ، فاحتيجَ إلى: فَـارِقٍ.

---

(١) رصـف المبـاني ٤٤٤.

(٢) مـن الآيـة (٣٣) في سـورة النمـل.

(٣) مـن الآيـة (٧) في سـورة القصص.

(٤) الكتـاب ١/ ٢٠. ٤/١٥٥، ١٥٦، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٣.

(٥) الكتـاب ٤/١٥٥.

جـ- أنَّ علامةَ التأنيثِ قد ثبتت في: التثنيةِ، في مثلِ: قَامَتَا، والهِنْدَانِ تَقُوْمَانِ، فلو كانت:" اليَاءُ " حرفَ تأنيثٍ لثبتت في: التثنيةِ.

وقال ابْنُ أَبِي الرَّبِيْعِ:(ولم يُنقلْ عن أحدٍ من العربِ: أَنْتُمَا يَا هِنْدَانِ تَضْرِبِيَانِ، فَهَاتَانِ حُجَّتَانِ مُقَوِّيَتَانِ كلامَ سِيْبَوَيْهِ)[١].

وهذا مردودٌ أيضاً؛ لأنهم اعتزمُوا على التَّسْوِيَّةِ في: المُثَنَّى بين المُذَكَّرِ، والمُؤنَثِ، في الخِطَابِ، فقالوا: تَقُوْمَانِ يَا زَيْدَانِ، وتَقُوْمَانِ يَا هِنْدَانِ.

دـ أنه لم يُرْفَعْ من الأفعالِ المضارعةِ: بالنُّوْنِ إلا ما اتصلَ به ضميرٌ، نحو: يَقُوْمَانِ، و: يَقُوْمُوْنَ.

وإنما برزَ الضَّميرُ هنا للعِلَّةِ التي أوجَبتْ بروزه في: التثنيةِ، والجِمْعِ، وهو: اللَّبْسُ[٢].

ثانياً: القائلون بالحرفية:

ذهب الأَخْفَشُ، والمَازِنِيُّ[٣]، إلى أنَّ:" اليَاءَ " في:" تَفْعَلِيْنَ " ونحوه، علامةُ التأنيثِ، بمنزلةِ:" التَّاءِ " في:" قَامَتْ "، فلا موضعَ لها من الإعرابِ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ، ولا يجوز أن تكونَ:" اليَاءُ " ضميراً.

---

(١) البسيط في شرح الجمل ٢٠٧/١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١١٠/٢، والكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع ٢٥٤/٢، والتذييل والتكميل ١٤٣/٢، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي.

(٣) البسيط في : شرح الجمل ٢٠٦/١، ومغني اللبيب ٢٧٣، والتذييل والتكميل ١٤٢/٢، والارتشاف ٩١٤/٢.

وَحُجَّـةُ هَـذَا الـرَّأْيِ:

أنَّ الضميرَ في الظُّهُورِ والكُمُونِ، لا يختلفُ بحالِ التأنيثِ، والتذكيرِ، فمتى ظهرَ في أحدهما، ظهرَ في الآخر، ومتى استتر في أحدهما، استتر في الآخر؛ ألا ترى أنك تقول: زَيْـدٌ قَامَ، فيستتر الضميرُ، أيْ هُـوَ، وتقول في المؤنـثِ: هِنْـدٌ قَامَـتْ، فيستتر، أيْ: هِـيَ، وكذلك تقول: الزَّيْـدَانِ قَامَـا، والهِنْـدَانِ قَامَتَـا، وزَيْـدٌ يَقُـومُ، وهِنْدٌ تَقُـومُ، ولا تجد هذا النوعَ ينكسرُ، فيجب أنْ يُقال في مثـلِ قولـك: أَنْـتِ يَا هِنْدُ تَضْرِبِيْنَ، أنَّ الفَاعِـلَ مُضْمَرٌ، و:" اليَاء " دالّـة علـى تأنيـثِ ذلـك المضمرِ(١).

قال أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ(٢): " ويؤكِّـدُ هذا القولَ: أنَّ الفِعْلَ الذي للمؤنثِ بحـذاءِ الفِعْـلِ الذي: للمذَكَّرِ، والذي للمذكَّر: لا علامةَ تأنيثٍ فيه، فتقـول: اجعل:" اليَـاءَ " علامةً دون ضميرٍ؛ لينفصلَ المؤنثُ من: المذَكَّر، كما انفصل:" قامتْ " بالتَّاءِ مـن:" قَامَ "، والمذكَّرُ غيرُ محتاجٍ إلى: علامةٍ؛ لأنه: الأصـلُ.

والصوابُ:

ما ذهب إليه سِـيْبَوَيْهِ، وهـو الأَوْلَى بالقبـولِ، فجُمْهُورُ النُّحَاةِ: يذهبون مذهبَـهُ في: اسْمِيَّةِ:" يَـاءِ " المُخاطَبَـةِ.

وذلك أنه لا خلاف بينهم في أن:" التَّـاءَ " في:" قُمْـت " هـي: اسـمٌ مـتكلمٌ، وضميرُهُ، وقد يكون للمتكلمِ: فِعْـلٌ لا علامةَ للضميرِ فيـه، كقولـك: أَنَـا أَقُـومُ، وأَذْهَـبُ، فإذا جاز أن يكون له: فِعْـلانِ، أحدهما: يكون ضميرُهُ في: النيَّةِ، وهـو:

---

(١) شرح الكتاب للسيرافيّ ٢/١٠،٩، تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب، والبسيط فـي شـرح الجمل ١/٢٠٧.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٤/ ٢٠٣.

أَقُــومُ، وأَذْهَــبُ، والآخر يتصلُ به ضَمِيْرُ: المتكلمِ، وهو: قُمْــتُ، وذَهَبْــتُ، جــاز أن يكون ذلك في: الغَائِــبِ [١].

وأيضاً لا يلزم ما قاله: الأَخْفَشُ، من حمْــلِ فِعْــلِ المخاطبِ، في ذلــك علــى: فِعْــلِ الغَائِــبِ؛ لأنَّ لكُلِّ فِعْــلٍ في ذلك: حُكْمَهُ، كما أنَّ: فِعْلَ المُتَكلمِ مُخــالفٌ لهمــا في: استتارِ الضَّميرِ فيــه[٢].

قال المَالقِيُّ عن مذهب الأَخْفَشِ:(والنَّحْــوِيُّونَ كُلُّهُمْ يخالفونه- فيمــا أعلــم – لأنهم يزعمون أنها: اسمٌ، وهو: الصحيحُ الذي يُعَضِّــدُهُ النَّظَــرُ والقِيَاسُ، ولا تَصِحُّ أنْ تكون: حَــرْفاً)[٣].

ومما يؤيد مذهب سِيْبَوَيْهِ أنه لم يثبت كون:" اليَــاءِ " علامةَ تأنيثٍ، وثبت كونها ضميراً بالاتفاق في نحــو: أَكْــرَمَنِي رَبِّي [٤].

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) شــرح الكتــاب ١١/٢. (مطبــوع).
(٢) شــرح المقدمــة الجزوليّــة، للشلوبين ٣٢٦/١.
(٣) رصــف المبــاني ٤٤٥.
(٤) المساعــد، لابن عقيــل ٨٦/١.

المسألة التاسعة

(أَل) المَوْصُولَةُ بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ

(أَل) المَوْصُولَةُ: هي الَّتِي بِمَعْنَى:" الَّذِي " وفُرُوعِهِ، وتدخُلُ على أسْمَاءِ الفَاعِلِين والمَفْعُولين، ولا تَدخُلُ على الصِّفَاتِ المُشَبَّهَة؛ لأنَّ الصفَةَ المُشَبَّهَةَ للثُّبُوتِ فلا تُؤَوَّلُ بالفِعلِ، وَصِلَةُ:" أَل " المَوْصُولةِ هي الوصْفُ بَعْدَها، وشذَّ دُخُولُهَا على الفِعْلِ المُضَارِعِ كقولِ الشَّاعِرِ:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلاَ الأَصِيْلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ[1]

واختلفَ النَّحْويُّونَ فِي اسْمِيَّتِها، وحَرْفِيَّتِها.

أَوَّلاً: القَائِلُونَ بِالاسْمِيَّةِ:

ذَهَبَ الجُمْهُورُ إِلَى أنَّها مَوصولٌ اسْمِيٌّ[2].

واسْتَدَلُّوا عَلَى اسْمِيَّتِهَا بِأُمُورٍ:

١- رُجُوعُ الضَّمير إِلَيْهَا، فِي مِثْلِ قَولِ العَرَب: مَرَرتُ بالقَائِمِ أَبُوهُمَا.

٢- استحسانُ خلو الصِّفَةِ مَعَهَا عن المُوصوفِ، إذا قُلت: جَاءِ الكَرِيمُ المُحسنُ.

٣- إعمالُ اسمِ الفَاعِلِ مَعَهَا بمَعْنَى المُضِيِّ، نَحْوَ: جَاءَ الضَّارِبُ أَبُوهُ أمْس[3].

ثانِيًا: القَائِلُونَ بِالحَرْفِيَّةِ:

ذَهَبَ الأَخْفَشُ، والكِسَائِيُّ، إِلَى: أنَّها حَرْفٌ، ثُمَّ اخْتَلَفَا:

فَالأَخْفَشُ يقُولُ: إِنَّها حَرْفُ تَعْرِيفٍ، وليست مَوصُولةً، فـ:" أَلْ " في:" الضَّارِب " كـ:" أَلْ " في:" الغُلام "[4].

---

(١) سبق تخريجه ص(٦).

والشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" التُّرْضَى " حيث شذ وصل الألف واللام بالفعل المضارع.

(٢) الكتاب ١٨١/١، والأصول ٢٢٣/٢، ٢٦٥، ٢٧٠، الارتشاف ١٠١٣/٢، ومغني اللبيب ٤٩.

(٣) شرح الألفية، لابن الناظم ٣٣.

(٤) الارتشاف ١٠١٣/٢، ومغني اللبيب ٤٩، والهمع ٢٧٥/١.

ورَدَّهُ ابْنُ هِشَامٍ، بِأَنَّهُ: لو صَحَّ ذَلِكَ لمَنَعَتْ من إعمالِ اسميّ الفَاعلِ والمفعــولِ، كَمَا منع منه التصغير والوصف(١).

ورَدَّهُ أيضًا: بأَن هذا الوصفَ يمتنعُ تقديمُ معمولِهِ، ويجوزُ عَطفُ الفعلِ عَلَيــهِ، نَحْوَ قولِهِ تَعَالَى:﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا (٢)﴾، فعطــفَ:" أَثَــرْنَ " عَلَــى:" مُغِيرَات "؛ لأنَّ التقديرَ: فاللاَّتِي أَغَرْنَ فأَثَرْنَ(٣).

<u>أَمَّـا الكِسَـائِيُّ</u>: فيقُولُ: إنَّها مَوصولٌ حَــرْفِيٌّ، والضَّمائر عَائِدَة علَى موصُوفَاتٍ محذوفة(٤).

واستَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بالآتِي:

١- بتَخطِّي العَامِلِ عمله إلَى صِلَتِهَ لا إليها، فِــإذَا قُلْــتَ: مَــرَرتُ بالضَّــارِبِ، فالعامِــلُ الجَــرَّ في:" الضَّارِبِ " هو:" البَاء "، ولا موضِعَ لــ:" أَلْ " من الإعْرَاب.

٢- لَو كَانت اسمًا لكَانت من الأسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ، ولا يكُونُ اســمٌ ظــاهرٌ عَلَــى حَرْفَين، أحَدُهُما ألفُ وَصْلٍ.

٣- أنَّ هَمْزَةَ الوَصْلِ في:" الضَّارِبِ " مفتُوحةٌ، ولا تكونُ هَمْزَةُ الوَصْلِ في الاسمِ إلاَّ مكْسُورةً.

٤- لَو كَانت اسمًا لَجَازَ أن يُفصلَ بينها وبين صِلَتِها بمعمولِ الصِّــلَةِ، فتقــول: جَاءَنِي أل زَيْدًا ضَارِبُ.

٥- لَو كَانت اسمًا لأُعربت فَاعِلاً، في نَحْو: جَاءَ القَائِمُ، واستحقَّ البنَاءَ؛ لأَنَّــهُ عَلَى هَذَا التقديرِ مُهملٌ لأنَّهُ صِلَةٌ، والصِّلَةُ لا يُسلَّطُ عَلَيهَا عَامِلُ المَوصولِ(٥).

---

(١) مغني اللبيب ٤٩.

(٢) الآيتــان (٣، ٤) من ســورة العــاديات.

(٣) شرح شذور الذهب، لابن هشام ١٩٣.

(٤) الارتشاف ١٠١٣/٢، ومغني اللبيب ٤٩، والهمع ٢٧٥/١.

(٥) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ٦٢/٣ (مطبوع).

والصَّــوَابُ:

مَا ذَهَبَ إِلَيهِ الجُمْهُورُ من أَنَّها مَوصولٌ اسْمِيّ.

والدَّليلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَم يوجدْ فِي كَلامِ العَرَبِ حَرْفٌ مَوصولٌ إلاَّ وهُو مَــعَ مَــا بَعْدَهُ بمنْزِلَةِ المَصْدَرِ، وهَذَا لاَ يَتَقدَّرُ بمَصْدَرٍ، فدلَّ عَلَى أَنَّهُ اسمٌ مَوصُولٌ.

ومِمَّا يدلُّ أيضًا عَلَى أَنَّها مَوصُولٌ اسْمِيٌّ، لاَ حَرفُ تَعْرِفٍ: دُخُولُهَا عَلَى الفِعْــلِ المُضارِعِ، و:" أَل " المُعَرِّفَةُ للاسمِ فِي اخْتِصَاصِهَا بِهِ كَحَرْفِ التَّنْفِيسِ فِي اخْتِصَاصِهِ بِالمُضارِعِ، فَكَمَا لاَ يَدخُلُ حَرْفُ التَّنْفِيسِ عَلَى اسمٍ كَذَلِكَ لاَ تَدخُلُ:" أَل " للتَّعْرِيفِ عَلَى فِعْلٍ، فَوجَبَ اعتِقَادُ:" أَل " فِي نَحْو:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ

اسمًا بمَعْنَى:" الَّذِي " لاَ حَرْفُ تَعْرِفٍ[1].

وأيضًا عَود الضميرِ عَلَيهَا، في نَحْو: قَدْ أَفْلَحَ المُتَّقِي رَبَّــهُ، وأَنَّهــا لا تــؤولُ بالمصدرِ[2].

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١، والتذييل والتكميل ٦١/٣ (مطبوع).

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام ١٩٣، والهمع ٢٧٥/١.

المسألة العاشرة

(ذَا) المُرَكَّبَةُ مَعَ:(مَـا) بَيْنَ الاسْمِيَّـةِ وَالحَرْفِيَّـةِ

(ذَا) لَفْظٌ لهُ أربعةُ أقسامٍ:

الأَوَّل: أَنْ يكُونَ اسْمَ إشَارَةٍ، فتقول:" ذَا " للقَرِيبِ، و:" ذَاكَ " للمُتَوسِّطِ، و:" ذَلِكَ " للبَعِيدِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَوصُولاً، بمَعْنَى:" الَّـذِي " وفُرُوعِـهِ، ولا يكـونُ كَـذلِكَ إلاَّ بشَرْطَينِ:

أَحَدِهِمَا: أَنْ يكُونَ بَعْدَ:" مَا "، أو:" مَن " الاستفهاميتَين، وقِيلَ: لا تكونُ موصولةً بَعْدَ:" مَنْ ".

والآخَـر: أَنْ يكُونَ غَيْرَ ملْغى.

الثَّالِث: أَنْ يكُونَ ملْغى، ومَعْنَى الإلغَاء هُنَا: أَنْ تُرَكَّبَ:" ذَا " مَعَ:" مَا "، فيصـير المَجْمُوعُ اسمًا واحدًا، وله حينئذ معنيان:

أَحَدُهُمَا: وَهُو الأشْهرُ، أَنْ يكُونَ اسْمَ استفهامٍ.

وثَانِيهما: أَنْ يكُونَ المَجْمُوعُ اسمًا واحدًا موصولاً، أو نكرةً موصوفةً.

الرَّابِع: أَنْ يكُونَ:" ذَا " بمَعْنَى: صَاحِب، وإنَّما يكونُ كَذلكَ حَالَةَ النَّصْبِ، نَحْـوَ: رَأَيتُ ذَا مَـال، أي: صَاحب مَال[1].

والخِلافُ هُنَا فِي:" ذَا " المُلْغَاة، هَلْ هِي اسْمٌ أم حَرْفٌ؟

ثَانيًـا: القَائِلُـوْنَ بالاسْمِيَّـةِ:

ذَهَبَ جُمْهورُ النُّحَاةِ إلَى أنَّها اسْمٌ[2].

أَوَّلاً: القَائِلُـوْنَ بالحَرْفِيَّـةِ:

ذَهَبَ المَالِقِيُّ إلَى أنَّها حرْفٌ[1].

---

(١) الجني الداني

(٢) الجني الداني ، ورصف المباني ١٨٦.

والعِلَّـــةُ:

أنَّهَا قَدْ تُوجَدُ:" مَا " الاستفهاميةُ وحْدهَا دُونَها، ومَعْنَاها الاستفهامُ، وتوجدُ مَعَهَا أَيضًا، وهي مَعَهَا بذَلكَ المَعْنَى، فحَكَمْنَا أنَّها وَصْلَةٌ لَهَا[٢].

والله تَعَالَى أَعْلَى وأعْلم

---

(١) رصف المباني ١٨٦.

(٢) رصف المباني ١٨٦.

المسألة الحادية عشرة

(بَيْـدَ) بَيْنَ الاسْمِيَّـةِ وَالحَرْفِيَّـةِ

(بَيْـدَ): مِنْ أدَوَاتِ الاستثناءِ، ويُسْتَثنى بِهِ فِي الانْقِطاعِ خَاصَّةً، ويُقالُ فِيْهَا:" مَيْدَ " بالمِيْمِ.

واختَلفَ النُّحَاةُ فِي نَوْعِهِ، بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالحَرْفِيَّـةِ:

أَوَّلاً: القَائِلُـوْنَ بِالاسْمِيَّـةِ:

ذَهَبَ جُمْهورُ النَّحْوِيِّينَ[١] إلَى أنَّهُ اسمٌ مُلازِمٌ للإضافَةِ إلى:" أنَّ " وَصِلتها، ولَهُ مَعْنَيَان:

أحدُهما:- وهو الأكثرُ - أنْ يَأْتِيَ بمَعْنَى:" غَير "، إلاَّ أنَّهُ لا يَقعُ مَرْفوعًا، ولا مَجْرُورًا، بَلْ مَنْصُوبًا، ولا يَقَعُ صِفَةً، ولاَ استِثْنَاءً مُتَّصِلاً، وإنَّما يُسْتَثنى بِهِ فِي الانْقِطاعِ خَاصَّةً، ومِنْهُ قَوْلُهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ:(نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُون يَوْمَ القِيَامَةِ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنا)[٢].

الثَّانِي: أن يكونَ بمَعْنَى:" مِنْ أجْلِ "، ومِنْهُ قَوْلُهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ:(أَنَا أفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِن قُرَيشٍ [٣])[٤].

ثَانِيًا: القَائِلُـوْنَ بِالحَـرْفِيَّـةِ:

ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ، والدَّمَامِينِيُّ، إلَى أنَّهُ حَرْفٌ.

---

(١) الأصول ٢٨٤/١، والارتشاف ١٥٤٦/٣، ومعني اللبيب ١١٤.

(٢) مرويٌّ عن أبي هريرة(رضي اللهُ عنهُ) أخرجه مسلم ٦/٣، (كتاب الجمعة). وتمامه:(وَأُوتِينَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ ثُمَّ هَذَا الْيَوْمُ الَّذِى كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْنَا هَدَانَا اللهُ لَهُ فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَع الْيَهُودُ غَدًا وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ).

(٣) ينظر: الفائق في غريب الحديث، للزمخشري ١١/١.

(٤) مغني اللبيب ١١٤، والارتشاف ١٥٤٥/٣.

قَالَ مَالِكٍ:(والمختار عندي فِي:" بَيْدَ " أنَّ يُجعلَ حَرفَ استثناءٍ، ويكونُ التقديرُ: إلاَّ أنَّ كُلَّ أُمَّةٍ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنا، عَلَى مَعْنَى:" لَكِن "؛ لأنَّ مَعْنَى:" إلاَّ " مفْهومٌ منْهَا، ولاَ دَلِيْلَ عَلَى اسْمِيَّتِهَا)[١].

وقَالَ الدَّمَامِينِيُّ:(أَمَّا أَنَّهُ اسْمٌ فدعوى لَم يقُمْ عَلَيهَا دَلِيلٌ، ولَو قِيلَ بأنَّهُ حرفُ استثناءٍ لَم يبعُدْ)[٢].

والصَّوَابُ:

أَنَّ:" بَيْدَ " اسمٌ ملازمٌ للنّصب على الاستثناءِ، ولا يكونُ إلاَّ فِي استثناءٍ منقطعٍ، وهو يَلزَمُ الإضَافَةَ إلى المصدرِ المؤوَّلِ بـ:" أنَّ " الَّتِي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، نحو:" إنهُ لكثيرُ المالِ، بيدَ أنَّهُ بخِيلٌ ".

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) شواهد التوضيح ١٥٦.

(٢) شرح المغني(المزج) ٥٩٣.

المسألة الثانية عشرة

(بَلْهَ) بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ

(**بَلْهَ**): يَأتي عَلى ثلاثةِ أوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: اسْمُ فِعْلٍ بمَعْنَى:" دَعْ " وفَتْحُهُ للبِنَاءِ، ومَا بَعْدَهُ منصوبٌ عَلَى أنَّه مَفْعُولٌ بِهِ.

الثَّانِي: مَصْدَرٌ بمَعْنَى:" التَّرْكِ " وفَتْحُهُ إعْرابٌ، ومَا بَعْدَهُ مَخْفُوضٌ عَلَى الإِضَافَةِ نحو: لَيْسَ فِي الكَاذِبِ خضير بَلْهَ الخَاسِرِ، ومَعْنَاهُ: اترك الخَاسِرَ.

الثَّالِثُ: اسمٌ مُرادِفٌ لـ:" كَيْفَ "، وفَتْحُهُ للبِنَاءِ، ومَا بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ[١].

وَقَدْ رُوي بالأوْجُهِ الثَّلاثَةِ قَولُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ[٢]

وإِذَا جَرَّتْ فَقَالَ بَعْضُ الكُوفِيِّينَ: هِيَ اسْمٌ بمَعْنَى:" غَيْر "، والجَرُّ بإضَافَتِهَا؛ فيكون استثناءً مُنقطِعًا[٣].

و:" بَلْهَ " فِي هَذه الأوْجُهِ اسْمٌ.

قَالَ سِيْبَوَيْهِ:(وأمَّا:" بَلْهَ زَيْدٌ " فيقول: دَعْ زَيْدًا، و:" بَلْهَ " هَهُنَا بمنزلةِ المَصْدَرِ، كَمَا تقولُ: ضَرْبَ زَيْدٌ)[٤].

---

(١) معاني الحروف، للزجاجيّ ١٠، والجنى الداني ٤٢٤، ومغني اللبيب ١١٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو في:(ديوانه ٢٤٥)، برواية:(فترى الجماجم).
وهو من شواهد: كتاب الشعر، للفارسي ٢٦/١، وشرح التسهيل ١٨٤/٢، ومغني اللبيب ١١٥، والتصريح ١٩٩/٢، والأشموني ١٢١/٢، والهمع ٢٢١/٢.
الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" بَلْهَ الأَكُفّ " حيث رُوي:" الأكف " بالنصب على أنها اسم فعل، وبالجر على أنها مصدر، وبالرفع، فقيل: هي اسم فعل، بمعنى: اترك، وقيل: بمعنى:" كيف ".

(٣) الهمع ٢٢١/٢.

(٤) كتاب سيبويه ٢٣٢/٤.

وذَهَبَ الأَخْفَشُ أنَّ:" بَلْهَ " حَرْفُ جَرٍّ بمَعْنَى:" مِنْ "[١].

وقَدْ وَجْهَ أبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ كَوْن:" بَلْهَ " حَرْفًا، فَقَالَ:(ووَجْهُ كَوْنِهِ حَرْفًا؛ أنَّهُ يُمْكِنُ أنْ يُقال: إنَّكَ إنْ حملْتَهُ علَى أنَّه اسمُ فِعْلٍ، لَمْ يَجُز؛ لأنَّ الجُمَلَ الَّتِي تَقَعُ فِي الاستثناءِ، مِثْل: لاَ يكونُ زَيْدًا، ولَيْسَ عَمْراً، وعَدَا خَالداً، فيمَن جَعَلَهُ فِعْلاً، لَيْسَ شَيْءٌ منْهُ أمْراً، وهَذَا يُرادُ بِهِ الأَمْرُ، وهُوَ اسمٌ للفِعْلِ، فإذَا كَانَ كَذَلِكَ لَم يَجُزْ؛ لأنَّهُ لاَ نَظِيرَ لَهُ.

فَإنْ قُلْتَ: فَلِمَ لاَ تَجعلُهُ المَصْدرَ؛ لأنَّ المَصْدرَ قَدْ وَقَعَ فِي الاستثناءِ، فِي قَولِكَ: أتَانِي القَومَ مَا عَدَا زَيْدًا، والتَّقْديرُ: مُجَاوزَتَهم زَيْدًا، فهُوَ مَصْدرٌ؟

فَإنَّهُ يُمْكِنُ أنْ يُقال: إنَّ:" مَا " زَائدةٌ، وليست الَّتِي للمَصْدرِ، و:" عَدَا " إذَا قَدَّرْتَ زِيادَةَ:" ما " كَانَ جُمْلَةً، فليسَ فِي ذَلكَ دَلاَلَةٌ، لاحتمالِهِ غَيْرَ ذَلكَ.

والحُرُوفُ قَد وَقَعَتْ فِي الاستثناءِ، نَحْوَ: خَلاَ، وحَاشَا، ولاَ وَجْهَ لهَذِهِ الكَلِمِ إلاَّ أنْ تكونَ حُروفَ جَرٍّ.

فإذَا كَانَ: بَلْهَ زَيْدٍ، هُنَا لَيْسَ يَخلُو من أنْ يكونَ: اسمَ فِعْلٍ، أو مَصْدرًا، أو حَرْفًا، ولَيْسَ يَجُوزُ وُقوعُ اسمِ الفِعْلِ، ولاَ المَصدرُ؛ لأَنَّه لَم تَقعْ عَلَيْهِ دَلاَلَةٌ من حَيْثُ جازَ أنْ تكونَ:" مَــا " فِي

" مَا عَدَا " كَانَ حَرْفَ جَرٍّ؛ لأنَّ حُرُوفَ الجَرِّ قَدْ وَقَعَتْ فِي مَوضِعِ الاستثناءِ) [٢].

<u>والصَّــوَابُ:</u>

أنَّ:" بَلْهَ "، اسمٌ، والدَّليلُ عَلَى ذَلكَ مَا حَكَاهُ أبُو زَيْدٍ الأَنْصَاريُّ من دُخُولِ:" مِنْ " عَلَيْهِ، نَحْوَ: إنَّ فُلاناً لاَ يُطِيقُ أنْ يَحْمِلَ الفِهْرَ فمِنْ بَلْهِ أنْ يَأتِيَ بالصَّخْرَةِ.

والقَلْبِ، نَحْوَ قَولِ بَعْضِ العَرَبِ: مِنْ بَهْلِ أنْ يَحْمِلَ بالصَّخْرَةَ !

---

(١) كتاب الشعر، ٢٥/١، شرح الرضيّ على الكافيــة ٧٠/٢، والارتشــاف ١٥٥٤/٣، والجنــى الداني ٤٢٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٤٠/٢، والأشموني ٢٠٦/٢، والهمع ٢٢١/٢.

(٢) كتاب الشعر ٢٥/١، ٢٦.

والإضَافَةِ، نَحْوَ قَولِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ اسْــمٌ، ولَيْسَ بحَرْفٍ.

ومِمَّا يُقَوِّي كَوْنَهُ اسمًا، أنَّ أَبَا عَمْرٍو الشَّيبَانِيَّ حَكَى: مَا بَلْهُكَ لا تَفْعَلُ كَذَا؟ أى: مَالَكَ[1].

والله تعالى أعلى وأعلم

(١) كتاب الشعر ١/٢٦، ٢٧.

المسألة الثالثة عشرة

(مَتَى) بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ

المَشْهُورُ فِي: (مَتَى) أنَّهَا اسمٌ من الظُّروفِ، تكُونُ اسمَ استفهامٍ، نَحْوَ قولِهِ تَعَالَى:﴿مَتَى نَصْرُ اللهِ[١]﴾، واسمَ شَرْطٍ، نَحْوَ قَولِ سُحَيم بن وُثيل:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[٢]

وَهِي فِي الاستفهامِ، والشَّرطِ: للزَّمَانِ[٣].

وأمَّا مَجيئُهَا حَرْف جَرٍّ، فذلك في لُغةِ هُذَيلٍ، وهي بمعنى:" مِن " الابتدائية، سُمِع من كلامِهم:" أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهْ "، أي: مِن كُمِّهْ، وقَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيُّ يَصِفُ سَحَابًا:

شَرِبنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنَّ نَئِيجُ[٤]

أَي: مِنْ لُجَجٍ[٥].

والله تَعَالَى أَعْلَى وأَعْلَم

---

(١) من الآية (٢١٤) من سورة البقرة.

(٢) البيت من الوافر، وهو في: الكتاب ٢٠٧/٣، وشرح الجمل، لابن عصفور ٣٢٨/٢، والارتشاف ٩٠٦/٢، ومغني اللبيب ١٦٠، ٣٣٤، ٦٢٦.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ ": على أن:" متى " اسم شرط.

(٣) الارتشاف ١٦٩٧/٤، وأوضح المسالك لابن هشام ٦/٣، ومغني اللبيب ٣٣٤، ٣٣٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو في: ديوان الهذليين ١٢٩، والخصائص ٨٥/٢، وأمالي ابن الشجريّ ٦١٣/٢، ورصف المباني ١٥١، والارتشاف ١٦٩٧/٤، ١٧٥١، ومغني اللبيب ٣٣٥، والتصريح ٢/٢.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" مَتَى لُجَجٍ ": حيث جاءت:" مَتَى " حرف جرٍّ في لغة هذيل.

(٥) أوضح المسالك لابن هشام ٦/٣، ومغني اللبيب ٣٣٤، ٣٣٥.

المسألة الرابعة عشرة

(مَهْمَا) الشَّرْطِيَّة بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ

(مَهْمَا) فِي المَعْنَى: لما لا يَعْقِلُ، وهي: من أدواتِ الجَزْمِ التي تَجْزِمُ فِعْلَين، نحو: مَهْمَا تَفْعَلْ أفْعَلْ مِثْلَهُ.

ووزنُها:" فَعْلَى "، وألفُها إمَّا للتأنيثِ، وإمَّا للإلحاق، وزوالُ التنوينِ للتأنيثِ[١].

واختلفَ النَّحْويُّونَ فِي اسْمِيَّتِها، وحَرْفِيَّتِها.

أَوَّلاً: القَائِلُوْنَ بِالاسْمِيَّةِ:

ذَهبَ جُمْهُورُ النَّحْوِيِّينَ[٢] إِلَى أنَّها: اسمٌ، بدليلِ عَوْدِ الضَّميرِ عليها.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(وَأَمَّا:" مَهْمَا " فَزَعَمَ الجُمْهُورُ أنَّهَا اسمٌ، بدليلِ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ [٣]﴾، فـ:" الهَاءُ " من:" بِهِ " عائدةٌ عليها، والضميرُ لا يعودُ إلا على الأسماءِ) [٤].

فـ:" مَهْمَا " اسمُ شرطٍ جازمٍ، و:" تَأْتِنَا ": فِعْلُ الشَّرْطِ، والجُمْلَةُ المقترنةُ بـ:" الفَاءِ ": جوابُهُ وجزاؤهُ.

وأيضاً قول المُتَنَخِّلِ الهُذَلِيِّ:

إِذَا سُدْتَهُ سُدْتَ مِطْوَاعَةً ... وَمَهْمَا وَكَلْتَ إِلَيْهِ كَفَاهُ[٥]

---

(١) الارتشاف ١٨٦٣/٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٦٠/٣، والمقتضب ٤٥/٢، واللباب ٥٣/٢، ٥٤، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٣/٢، وأوضح المسالك لابن هشام ٢٠٥/٤، وشرح قطر الندى ٣٧، والهمع ٤٥١/٢.

(٣) الآية (١٣٢) من سورة الأعراف.

(٤) شرح قطر الندى ٣٧.

(٥) البيت من المتقارب، يرثي به أباه، وهو في: شرح أشعار الهذليين ١٢٧٧/٣، تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٣/٧، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٣/٢؛ وخزانة الأدب ٢٨/٩.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" مَهْمَا " على أنها: اسمٌ، بدليل عودة الضمير عليها من قوله:" كَفَاهُ ".

فــ:" الهَاءُ " في:" كَفَاهُ " تعودُ إلى:" مَهْمَا ".

ثَانيـًا: القَائِلُـوْنَ بِالحَـرْفِيَّـةِ:

ذهب ابْنُ السِّيِّدِ البَطَلْيَوْسِيُّ[١]، وابْنُ يَسْعُونَ، والسُّهَيْلِيُّ، إلى أنَّها: حَرْفٌ[٢].

واسْتَدَلُّوا على ذلك بقولِ زُهَيْرٍ:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِن خَلِيْقَةٍ وَإِنْ خالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[٣]

ووجْهُ الدليلِ أنهم أَعْرَبُوا:" مِنْ خَلِيْقَةٍ " اسْماً لــ:" تَكُنْ "، و:" مِــنْ " زائــدةٌ، وليست متعلِّقةً بشيءٍ، و:" مَهْمَا " لا موضعَ لها من الإعرابِ، إذْ لا يصحّ أنْ تكونَ: مبتدأ، لعدمِ وجودِ رابطٍ، يربطُ الجُمْلَةَ الواقعةَ خبراً له، وهو : فِعْلُ الشَّرْطِ، وإذا ثبتَ أنه لا موقعَ لها من الإعرابِ، تعيَّن كونها: حَرْفاً[٤].

واسْتَدلُّوا أَيضاً بقولِ سَاعِدَة بن جؤية:

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ صاوِيَةٌ مَهْمَا تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بارِقٍ تَشِمِ[٥]

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٨٩.

(٢) ينظر رأي ابن يسعون، والسهيليّ في: مغني اللبيب ٣٣٠، وشرح قطر الندى ٣٧.

(٣) البيت من الطويل، في: ديوانه ٨٨، والحلل في شرح أبيات الجمل لابن السِّيد ٢٨٩، وشــرح المفصل، لابن يعيش ٤٣/٧، ٤٤، وشرح الجمل، لابن عصــفور ٣٢٣/٢، والجنــي الــداني ٦١٢، ومغني اللبيب ٣٢٣، ٣٣٠.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" مَهْمَا " على أنها: حَرْفٌ شرط بمعنى:" إنْ "، بدليل أنها لا محل لها من الإعراب، ولم يَعُدْ عليها ضميرٌ، عند: ابن السِّيِّدِ، ومن وافقه.

(٤) الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٨٩، ومغني اللبيب ٣٣٠، وشرح قطر الندى ٤٠، والتصريح ٢٤٨/٢.

(٥) البيت من البسيط، في: شرح أشعار الهــذليين ١١٢٨/٣، ومغنــي اللبيــب ٣٣٠، والهمــع ٤٥١/٢، وخزانة الأدب ١٦٦/٨، ١٦٧.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" مَهْمَا " على أنها: حَرْفٌ شرط بمعنى:" إنْ "، بدليل أنها لا محل لها مــن الإعراب، ولم يَعُدْ عليها ضميرٌ، عند: ابن السِّيِّدِ، ومن وافقه.

ووجْهُ الدليلِ أنَّ:" مَهْمَا " لاَ تكونُ مُبتَدأ؛ لعدمِ الرَّابطِ من الخبـــرِ، وهـــو فِعـــلُ الشَّرطِ، ولا مفعولاً؛ لاستيفاءِ فِعْلِ الشَّرطِ مفعوله، ولاَ سبيلَ إلَى غيرهِمِا؛ فتعيَّن أَنَّهَا لاَ موضعَ لهَا[١].

واعترضَ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى هَذين البَيْتَين:

أَمَّا البَيْتُ الأَوَّل: أنَّ اسمَ:" تَكُنْ ": مُسْتَتِرٌ، و:" مِنْ خَلِيْقَةٍ " تَفْسِيرٌ لـــ:" مَهْمَا "، كما أنَّ:" مِنْ آيَةٍ " تفسير لـــ:" مَا " في قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ مَا نَنسَخْ مِـــنْ آيَـــةٍ [٢]﴾، و:" مَهْمَا ": مبتدأ، والجملةُ: خَبَرٌ.

وأَمَّا البَيْتُ الثَّانِي: فَأنَّ:" مَهْمَا " مفعولُ:" تُصِبْ "، و:" أُفُقًا " ظَرْفٌ، و:" مِنْ بارِقِ " تَفْسِيرٌ لـــ:" مَهْمَا "، أَوْ مَتعلِّقٌ بـــ:" تُصِبْ "، فمعنَاها التبعيضُ، والمَعْنَى: أَيّ شَيْءٍ تُصِب فِي أُفُقٍ من البَوارِق تَشِمِ[٣].

<u>والصَّـــوَابُ:</u>

مَا ذَهبَ إِلَيْـــهِ الجُمْهُورُ[٤] من أنَّها: اسمٌ، بدليلِ عَوْدِ الضَّميرِ عليها.

والله تعَالَى أَعْلَى وأعْلَم

***

---

(١) مغني اللبيب ٣٣٠.

(٢) من الآية (١٠٦) من سورة البقرة.

(٣) مغني اللبيب ٣٣١، ٣٣٠، وشرح قطر الندى٤٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٦٠/٣، والمقتضب ٤٥/٢، واللباب ٥٣/٢، ٥٤، وشرح الرضي على الكافيـــة ٢٥٣/٢، وأوضح المسالك ٢٠٥/٤، وشرح قطر الندى ٣٧، والهمع ٤٥١/٢،

المسألة الخامسة عشرة

(أَيْمُنٌ) المُسْتَعْمَلُ فِي القَسَمِ بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ

(أَيْمُنٌ): موضوعٌ للقَسَمِ، مأخوذٌ من اليُمْنِ، والبَرَكَةِ، كأنهم أقسموا بِيُمْنِهِ وبَرَكَتِهِ، وَلاَ يستعملُ إلاَّ فِي القَسَمِ وَحْدَهُ [١].

أَوَّلاً: القَائِلُونَ بِالاسْمِيَّةِ:

ذَهَبَ الجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ.

يَقُولُ ابْنُ جِنِّي:(فَأَمَّا:" أَيْمُنُ " فِي القَسَمِ فَفُتِحت الهمزةُ فِيْهَا، وهِيَ اسْمٌ مِنْ قِبَلِ أَنَّ هَذَا اسْمٌ غَيْرُ مُتَمكِّنٌ، ولا يستعملُ إلاَّ فِي القَسَمِ وَحْدَهُ، فَلَمَّا ضَارَعَ الحَرْفَ بِقِلَّةِ تَمكُّنِهِ فُتِحَ تَشْبِيهًا بالهمزةِ اللاَّحِقَةِ لحَرْفِ التَّعريفِ، ولَيْسَ هَذَا فِيْهِ إلاَّ دُونَ بِنَاءِ الاسمِ لمُضَارَعَتِهِ الحَرْفَ)[٢].

قَالَ البَصْرِيُّونَ: إِنَّهُ اسْمٌ مُفْرَدٌ، وهُوَ مُشْتَقٌّ من اليُمْنِ.

وَقَالَ الكُوفِيُّونَ: هُو جَمْعُ :" يَمِين " [٣].

ثَانِيًا: القَائِلُونَ بِالحَرْفِيَّةِ:

ذَهَبَ الزَّجَّاجُ، والرُّمَّانِيُّ، إِلَى أَنَّهُ حَرْفٌ[٤].

قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ:(والَّذِي ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ استدَلَّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ:" أَيْمُن " اسْمٌ مُعْرَبٌ، والاسمُ المُعْرَبُ لاَ يجوزُ حَذْفُهُ حَتَّى يَبْقَى عَلَى حَرفٍ واحدٍ إلاَّ شَاذًّا، بَلْ لاَ يُحفظُ من ذَلِكَ إِلاَّ مَا حَكَاهُ ابْنُ مِقْسمٍ[٥]: شَرِبْتُ ماً، يُريدُ مِاءً، فَبطلَ أن يكونَ:" المِيمُ " اسمًا، وأيضًا: فإنَّ الاسمَ فِي القَسَمِ إِذَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ الجَرِّ ولَم يُعَوَّضْ مِنْهُ شَيْءٌ

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ٩٢/٩.

(٢) سر صناعة الإعراب ١١٧/١.

(٣) الإنصاف ٤٠٤/١.

(٤) الارتشاف ١٧٧٠/٤، ومغني اللبيب ١٠٠، والجني الداني ٥٣٩، والأشموني ٢٠٧/١.

(٥) هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن، بن مقسم العطار، عالم بالقراءات والعربية، توفي سنة ٣٥٤هـ، تنظر ترجمته في: الأعلام للزر كلي ٨١/٦.

لَم يَجُزْ فِيْهِ إلاَّ الرَّفْعُ أو النَّصْبُ، نَحْوَ: يَمِينُ الله لأَفْعَلَنَّ، برَفْعِ:" يَمِين الله " ونَصْبِهِ، وأَمَّا الخَفْضُ فَلاَ يجوزُ؛ لأَنَّ إضْمَارَ الخَافِضِ وإبْقَاءَعَمَلِهِ لاَ يجوزُ إلاَّ فِي ضَــرُورَةِ شِعْرٍ، أو نَادِرٍ)[1].

والصَّـوَابُ:

أَنَّ:" أَيْمُنَ " اسمٌ مُفْــرَدٌ، وُضِعَ للقَسَمِ، وهــو: مرفوعٌ: بالابتداءِ، وخبرُهُ: محذوفٌ للعِلْمِ به، وتقديــره: أَيْمُنُ اللهِ قَسَمِي، أو: يَمِيْنِي [2].

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) شرح الجمل ٤٧٧/١.

(٢) شــرح المفصــل، لابن يعيش ٩٢/٩.

المسألة السادسة عشرة

(كَمِ) الخَبَرِيَّةُ بَيْنَ الاسْمِيَّةِ والحَرْفِيَّةِ

(كَمِ): فِي العَرَبِيَّةِ كِنَايَةٌ عَنْ عَدَدٍ مَجْهُولِ الجِنْسِ والمِقْدَارِ، وهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

اسْتِفْهَامِيَّةٌ: بمَعْنَى: أيّ عَدَدٍ، ويَسْتَعْمِلُهَا مَنْ يَسْأَلُ عَنْ كَمِيَّةِ الشَّيْءِ.

وتَمْيِيزُهَا مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ، تَقُولُ: كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ؟ وكَمْ دَارًا بَنَيْتَ؟

ويَجُوزُ خَفْضُ تَمْيِيزِهَا إذَا دَخَلَ عَلَيهَا حَرْفُ جَرٍّ، تَقُولُ: بِكَمْ دِرْهِمٍ اشْتَرَيْتَ؟ والخَافِضُ لَهُ:" مِنْ " مُضْمَرَةً لاَ الإضَافَةَ، خِلافًا للزَّجَّاجِ.

وخَبَرِيَّةٌ: بمَعْنَى: كَثِيْر، ويَسْتَعْمِلُهَا مَنْ يُرِيدُ الافْتِخَارَ والتَّكْثِيرَ.

وتَمْيِيزُهَا مَخْفُوضٌ دَائِمًا، ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ مَجموعًا، تَقُولُ: كَمْ عَبِيْدٍ مَلَكْتَ، و تَارَةً يَكُونُ مُفْرَدًا، تَقُولُ: كَمْ عَبْدٍ مَلَكْتَ [١].

وسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لأنَّ مَا هِيَ فِيْهِ خَبَرٌ مَسُوقٌ للإعْلامِ بالكَثْرَةِ مُحْتَملٌ للصِّدْقِ والكَذِبِ[٢].

" وكَمِ " الاسْتِفْهَامِيَّةُ لاَ خِلاَفَ فِي اسْمِيَّتِهَا.

أَمَّا الخَبَرِيَّةُ فَفِيهَا خِلاَفٌ بَيْنَ اسْمِيَّتِهَا وحَرْفِيَّتِهَا:

قَالَ المُرَادِيُّ:(أَمَّا الاسْتِفْهَامِيَّةُ فَلاَ خِلاَفَ فِي اسْمِيَّتِهَا، وأَمَّا الخَبَرِيَّةُ فَذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّيْنَ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ، والصَّحِيْحُ أَنَّهَا اسْمٌ، ودَلِيلُ اسْمِيَّتِهَا وَاضِحٌ)[٣].

قَالَ الصَّبَّانُ:(وهُوَ جَرُّهَا بالحَرْفِ، والإضَافَةِ، نَحْوَ: بِكَمْ دِرْهِمٍ اشْتَرَيْتَ؟ وغُلاَمَ كَمْ رَجُلٍ مَلَكْتَ؟)[٤].

<u>والصَّوَابُ:</u>

أَنَّ:" كَمِ " الخَبَرِيَّةَ اسْمٌ، بِدَلِيْلِ جَرِّهَا بالحَرْفِ، والإضَافَةِ.

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) شرح قطر الندى ٢٣٩/١، ٢٤٠.

(٢) حاشية الصبان ٧٩/٤.

(٣) الجنى الداني

(٤) حاشية الصبان ٨٣/٤.

المبحث الثـانِـي

المختلف فيه بين الاسمية والحرفية،
والأرجح أنه حرف.

المسألة السابعة عشرة

(التَّـاءُ) فِي:(أَنْـتَ) بَيْن الاسْمِيَّـةِ والحَرْفِيَّـةِ

اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي أصْلِ:" التَّاءِ " فِي:" أَنْـتَ ":

فَذَهَبَ جُمْهورُ البَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ:" أَنْ "، و:" التَّاءِ "[١].

وذَهَبَ الفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ الضَّميرَ مَجْموعُ:" أَنْ " و:" التَّاءِ "[٢].

وذَهَبَ بعضُ المُتقدِّمينَ إِلَى أَنَّ:" أَنْتَ " مُرَكَّبٌ مِنْ:" أَلِفِ " أَقُـومُ، و:" نُـوْنِ " نَقُومُ، و:" تَاءِ " تَقُومُ[٣].

ويَترتَّبُ عَلَى القَوْلِ بالتَّرْكِيبِ خِلافٌ فِي:" التَّاءِ " بَيْنَ حَرْفِيَّتِها واسْمِيَّتِها:

<u>أَوَّلاً: القَائِلُـوْنَ بالحَرْفِيَّـةِ:</u>

ذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ المُضْمَرَ هُـو:" أَنْ "، و:" التَّاءُ " حَرْفُ خِطَـابٍ لاَ اسم، وهي كَالتَّاءِ الاسْميَّةِ، فتفتَحُ فِي المُذَكَّرِ، وتُكْسَرُ فِي المُؤَنَّثِ، فَيُقَالُ: أَنْـتَ، و: أَنْتِ[٤].

---

(١) الكتـاب ٣٥٠/٢، والأصـول ١٠٥/٢، والخصائص ١٩٠/٢. توضيح المقاصـد للمـرادي ٣٦٦/١.

(٢) ينظر رأي الفراء في: شرح الرضي علـى الكافيـة ١٠/٢، والارتشـاف ٩٢٧/٢، والهمـع ٢٠١/١.

(٣) الارتشاف ٩٢٧/٢، والهمع ٢٠١/١.

(٤) الهمع ٢٠١/١.

واخْتَارَهُ المَالَقِيُّ، واحتجَّ لَهُ: بِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَصْلُهَا وهُو:" أَنَــا " ضَمِيرًا للمُــتَكَلِّمِ مُذَكَّرًا كَانَ أو مؤنَّثًا، فَلَمَّا صِرْنَا إِلَى الخِطَابِ وَقَع الالتبــاسُ بَيْنَــهُ وبَــيْنَ المُــتَكَلِّمِ فَجُعِلَتِ:" التَّاءُ " لِذَلِكَ[١].

ثَـانِيـًا: القَائِلُـوْنَ بِالاسْمِيَّـةِ:

ذَهَبَ ابْنُ كَيْسَانَ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ هُــو:" التَّاء " فَقَــطْ، وهِــيَ:" تَــاءُ " فَعَلْــتَ، وفَعَلْــتِ، وكُثِّرَتْ بِــ:" أَنْ "[٢].

واخْتَارَهُ أَبُو حَيَّانَ واحتجَّ لَهُ: بِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ اسْمِيَّةُ:" التَّاءِ " فِي:" ضَرَبْتَ "، ولَــم يَثْبُتْ فِي كَلامِ العَرَبِ أَنَّ:" التَّاءَ " فِي:" ضَرَبْتَ " للخِطَاب، فَيُحْمَلُ هَذَا عَلَيْــهِ، وقَــدْ ثَبَتَ الاسْمِيَّةُ فَيُحْمَلُ هَذَا عَلَيْهِ، ولاَ يُمْكِنُ أنْ يكونَ:" أَنْ " الضَّمِير هُو ضَمِيرُ الخِطَابِ زِيْدَ عَلَيْهِ حَرْفُ خِطَابٍ للتَّدافُعِ؛ لأَنَّهُ منْ حَيْثُ هُو مَوْضُوعٌ للمُتَكَلِّمِ يُنَافِي الخِطَــاب، ومنْ حَيْثُ:" التَّاءُ " تَدلُّ عَلَى الخِطَابِ تُنَافِي المُتَكَلِّم[٣].

والصَّــوَابُ:

أَنَّ المُضْمَرَ هُــو:" أَنْ "، و:" التَّاءُ " حَرْفُ خِطَابٍ لاَ اسم، ولَيْسَ لَهَا مَوضِعٌ من الإعْرابِ؛ لأَنَّهَ لَو كَان لَهَا مَوضِعٌ من الإعْرابِ لَمْ تَخلُ من أنْ تكــونَ رَفْعًــا، أوْ نَصْبًا، أوْ جَرًّا، و:" التَّاءُ " لَيْسَت من عَلامَاتِ المَجْرُورِ ولاَ المَنْصُــوب؛ فَســقَطَ أنْ يكونَ مَوضِعُها نَصْبًا، أوْ جَرًّا، ولَمْ يجزْ أنْ يكونَ رَفْعًا؛ لأَنَّ العَامِلَ هُــو:" أَنْ " فِــي قَوْلِكَ: مَا قَامَ إِلاَّ أَنْتَ، فَلَوْ كَانتِ:" التَّاءُ " فِي مَوضِعِ رَفْعٍ لكُنْتَ قَــدْ جَعَلْــتَ للفِعْــلِ فَاعِلَينِ من غَيْرِ اشْتِرَاكٍ بَيْنَهُما فِي تَثْنِيَةٍ أَوْ عَطْفٍ.

---

(١) رصف المباني ١٧٠.

(٢) الارتشاف ٩٢٧/٢، والهمع ٢٠١/١، والتصريح ١٠٣/١.

(٣) التذييل والتكميل في شرح التسهيل ١٩٧/٢.

وَمِمَّا يَدلُّ عَلَى أنَّهَا لاَ مَوضِعَ لَهَا من الإعراب إِذَا أَدْخَلْتَهَا عَلاَمَةً كـ:" الهَـاءِ " التِي تَدْخُلُ عَلاَمَةً للتَّأْنِيثِ، والعَلاَمَاتُ لاَ يكُونُ لَهَا مَوضِع من الإعراب؛ لأَنَّها لَيْسَت لَهَا أَسْمَاء[1].

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) علل النحـو للوراق ٤١٢.

المسألة الثامنة عشرة

ضَمَائِرُ الفَصْلِ بَيْنَ الاسْمِيَّةِ والحَرْفِيَّةِ

(ضَمِيرُ الفَصْلِ) صِيغةُ مَرفوعٍ منفصلٍ، مُطَابِق للمبتدَأ، فِي الإفْرادِ وفَرْعَيْهِ، والتَّذْكيرِ وفَرْعِهِ، والغَيبَةِ، والتَّكلُّمِ، والخِطَاب، نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ [١]﴾، ونَحْوَ:﴿ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ [٢]﴾، ونَحْوَ:﴿ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ [٣]﴾[٤].

وسُمِّيَ فَصْلاً فِي اصْطلاحِ البصريِّين.

قَالَ الخَليلُ، وسِيْبَوَيْهِ: سُمِّيَ فَصْلاً لفَصْلِهِ الاسْمَ الَّذِي قَبْلَهُ عمَّا بَعْدَهُ، بدَلالَتِهِ عَلَى أَنَّهُ ليسَ من تَمَامِهِ، بَلْ هُو خَبَرُهُ، ومآلُ المَعْنَيين إلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ[٥].

ومَعْنَى الفَصْلُ: أنَّهُنَّ يَدْخُلنَ زَوَائِدَ عَلَى المُبتدأ المعرفةِ وخَبَرِهِ، ومَا كَانَ بمنزلَةِ الابتداءِ والخَبَرِ؛ ليُؤذن بأنَّ الخبرَ معرفةٌ، أو بمنزلةِ المعرفةِ[٦].

والكُوفِيُّونَ[٧] يسمُّونَهُ: عِمَادًا؛ لكونِهِ حَافِظًا لما بَعْدَهُ حَتَّى لاَ يسقط عن الخَبريَّةِ، كالعِمَادِ للبيتِ، الحَافِظِ للسَّقْفِ من السُّقوطِ[٨].

واختلفَ النُّحَاةُ فِيْهِ، هَلْ هُو حَرْفٌ أَمْ اسْمٌ ؟

<u>أولا: القَائِلُونَ بالحَرْفِيَّةِ:</u>

---

(١) من الآية (١٤) من سورة طه. (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ).

(٢) من الآية (٩٨) من سورة يوسف.(عَلَيْهِ السَّلاَمُ)، و(١٦) من سورة القصص، و(٥٣) من سورة الزمر.

(٣) من الآية (١١٨) من سورة المائدة.

(٤) شرح الرضيّ على الكافية ٢٣/٢.

(٥) الكتاب، لسيبويه ٣٩٤/١، وشرح الرضيّ على الكافية ٢٣/٢.

(٦) الأصول في النحو، لابن السراج ١٢٥/١.

(٧) معاني القرآن للفراء ٥١/١، ٢٤٨، والارتشاف ٩٥١/٢.

(٨) شرح الرضيّ على الكافية ٢٤/٢.

ذَهَبَ الرَّضِيُّ[١]، وابْنُ عُصْفُورٍ[٢]، وابْنُ هِشَامٍ[٣]، إِلَى أنَّ ضَمِيرَ الفَصْلِ حَرْفٌ، لاَ موضِعَ لَهُ من الإعرابِ.

وعَلَّلُوا ذَلِكَ بِالآتِي:

١- أنَّ إلغَاءَ الاسمِ ليسَ بسهلٍ، كإلغاءِ الحرفِ[٤].

٢- أنَّ كَونَها أَسماء لا موضعَ لها من الإعرابِ، لم توجدْ فِي كلامِ العربِ[٥].

٣- أنَّهُ أُتِي بِهِ لمَعْنَى فِي غَيْرِهِ[٦].

ثانياً: القَائِلُونَ بالاسْمِيَّةِ:

ذَهبَ الخَلِيلُ[٧]، وسِيْبَوَيْهِ، والكِسَائيُّ[٨]، والفَرَّاءُ[٩]، وأبُو حَيَّانَ[١٠]، إِلَى أنَّ ضَمِيرَ الفَصْلِ اسْمٌ مُلغَى من الإعرابِ، وصَحَّحَهُ: المُرَادِيُّ[١١]، والسّيوطِيُّ[١٢].

قَالَ وسِيْبَوَيْهِ:(واعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ فَصْلاً لاَ يُغيِّرُ مَا بَعْدَهُ عَنْ حَالِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيهَا قَبْلَ أَنْ يُذْكَرَ، وذَلِكَ قَولُكَ: حَسبْتُ زَيْدًا هُوَ خَيْرًا مِنْكَ، وكَانَ عَبْدُ اللهِ هُوَ الظَّرِيْفَ،

---

(١) شرح الرضيّ على الكافية ٢/٢٧.

(٢) شرح الجمل ٢/١٦١.

(٣) شرح اللمحة البدرية ١/٣٤٦.

(٤) شرح الرضيّ على الكافية ٢/٢٧.

(٥) شرح الجمل، لابن عصفور ٢/١٦١.

(٦) شرح الرضيّ على الكافية ٢/٢٧.

(٧) ينظر رأيه في: شرح الرضيّ على الكافية ٢/٢٧، والارتشاف٢/٩٥٢، والهمع ١/٢٢٧.

(٨) ينظر رأيه في: الجني الداني ٣٥١، والهمع ١/٢٢٨.

(٩) معاني القرآن، للفراء ١/١١٠، ٤٠٩، ٢/١٤٥.

(١٠) الارتشاف ٢/٩٥١.

(١١) الجني الداني ٣٥١.

(١٢) الهمع ١/٢٢٧.

وقَالَ اللهُ – عَزَّ وَجَلَّ:﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أنزلَ إلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ [١]﴾)[٢].

والصَّـــوَابُ:

أنَّ ضَمِيرَ الفَصْلِ حَرْفٌ؛ لأنَّ الفَصليَّةَ سَلَبَتْهُ معنَى الاسميةِ، وجَعَلَتهُ فِـــي حَيِّـــزِ الحَرفيَّةِ[٣].

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) من الآية (٦) من سورة سبأ.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٠.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش ٣/١١٤.

المسألة التاسعة عشرة

(مَـا) المَصْدَرِيَّـةُ بَيْنَ الاسْمِيَّـةِ والحَرْفِيَّـةِ

(مَـا) المَصْدَرِيَّـةُ، هي: التي تُسْبكُ مع ما بعدها بمصدرٍ، نَحْـوَ قَـولِهِ – تَعَالَى:﴿ وَدُّوا مَـا عَنِتُّمْ [١]﴾، أي: وَدُّوا عَنَتكم، وقَـول الشَّاعِـر:

يَسُرُّ المَـرْءَ مَا ذَهَـبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُـنّ لَهُ ذَهَابَـا[٢]

أي: يَسُرُّ المَرْءَ ذَهَـابُ اللَّيالي[٣]

وهي نوعـان: زَمَانِيَّـةٌ، وغَيْـرُ زَمَانِيَّـةٍ:

فَالزَّمَانِيَـةُ: هي التي تُقَدَّرُ بمَصْدَرٍ نائبٍ عن ظرفِ الزمانِ، فهي لا تدلُ علـى الزمانِ بذاتِها، بل تدلُ عليه بالنيابةِ، نَحْوَ قولِهِ تَعَالَى:﴿ وَأَوْصَانِي بالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا[٤]﴾، أي: مـدة دوامي حَيًّـا.

---

(١) مـن الآيـة (١١٨) من سـورة آل عمـران.

(٢) البيت من الوافـر، وهـو بلا نسبة في: المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القـاهر ٢٤٢/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٩٧/١، والإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجـب، ٢٣٣/٢، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢٢٥/١، والجنى الداني ٣٣١، والتصـريح ٢٦٨/١، والهمـع ٢٦٥/١.

الشَّاهِـدُ فِيْهِ قَوْلُـهُ:" يَسُرُّ المَـرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ": على أن " ما " مع مـا بعـدها مـن الفعـل:" ذَهَبَ " في موضع المصدر، تقديره: يَسُرُّ المرءَ ذَهَـابُ الليالي.

(٣) شـرح قطر النَّـدى وبَل الصَّـدى، لابن هشام ٤١.

(٤) مـن الآيـة (٣١) من سـورة مريـم.

النَّـوعُ الثَّانِـي: غَيْـرُ الزَّمَانِيَّةِ، وهي التي تقدَّر مع صلتِها بمصدرٍ، ولا يُحْسِنُ تقـديرُ الوقتِ قبلها، نحـو: يُعْجِبُنِي مَا صَنَعْـتَ، ومـن ذلـك قَـولُ تَعَـالَى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ[١]﴾.[٢]

هذا، وقد اختلف النُّحَاةُ في:" مَـا " المَصْدريَّةِ، هل هـي: موصـولٌ اسْـمِيٌّ أم موصولٌ حَرْفِيٌّ؟

أَوَّلاً: القَائِلُـوْنَ بِالحَرْفِيَّـةِ:

ذهـب سِيْبَوَيْهِ[٣]، والجُمْهُورُ، إلى أنَّ:" مَـا " المصْـدريةَ، موصـولٌ حَرْفِـيٌّ، بمنزلةِ:" أنْ " المصدرية، وعليه فلا يعـودُ على:" مَا " ضميرٌ من صلتِها.

قال الفَـارِقِيُّ[٤]:(والدليلُ على أنها حرفٌ، أنها تدخلُ على الفِعْـلِ، كدخولِ:" أنْ "، ولا خلاف أنَّ:" أنْ " لا تُضْمَرُ، ولا يعودُ إليها ضميرٌ من صلتِها، كذلك يلزم في:" مَا "؛ لأنها بمنزلتِها في دخولِها على الفِعْـلِ، وكونها في تأويـلِ المصدرِ)[٥].

ثَانِيًـا: القَائِلُـوْنَ بِالاسْمِيَّـةِ:

ذهب الفَـرَّاءُ[١]، والأَخْفَشُ[٢]، وابْنُ السَّـرَّاجِ، والسُّـهَيْلِيُّ، إلـى أنَّ:" مَـا " المصدرية، موصولٌ اسميٌّ، بمعنى:" الَّذِي " واقع على الحدثِ، وعائدها مقدَّرٌ، فإذا قلت: يُعْجِبُنِي مَا قُمْتَ، فتقـديره:" يُعْجِبُنِي القِيَامُ الَّذِي قُمْـتَهُ ".

---

(١) مـن الآيـة (٢٥) من سـورة التـوبة.

(٢) مغنـي اللبيب ٣٠٣، ٣٠٤، والجنى الدانـي ٣٣٠.

(٣) الكتـاب ٣٢٦/٢، ٣٤٩، ١١/٣، ١٥٦.

(٤) هـو: سعيد بن سعيد الفارقيّ، أبو القاسم النحويّ، كان بارعاً في العربية، وأديباً فاضلاً، قـرأ على الربعيّ، وسمع من ابن خالويه، صنف: تقسيمات العوامل وعللهـا، وتفسـير المسـائل المشكلة في أول المقتضب، والعوامل، تُوُفِّيَ سنة ٣٩١هـ. تنظـر ترجمتـه فـي: بغيـة الوعـاة ٥٨٤/١.

(٥) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب٦٤.

وحكى الفَـرَّاءُ أنه سمع بعضَ العربِ يقول: أَبُوكَ بِالجَارِيَةِ الَّـذِي يَكْفُـلُ، و: أَبُـوكَ بِالجَارِيَةِ مَـا يَكْفُلُ، وهذا محمولٌ على المَصْدَرِ، والمَعْنَى: أَبُـوكَ بِالجَارِيَةِ كَفَالَتَـهُ(٣).

وقد احتج ابْنُ السَّرَّاجِ (٤) لهذا، فقال:(والذي يوجبُ أنَّ:" مَا " اسـمٌ، وأنهـا ليست حرفـاً كـ:" أنْ " أنها لو كانـت كـ:" أنْ " لعَمِلَـتْ فـي الفِعْـلِ، كمـا عملـت:" أنْ "، لأنَّا وجدنا جميعَ الحروفِ التي تدخل على الأفعالِ، ولا تدخل على الأسماءِ، تَعملُ في الأفعالِ، فلما لم نجدها عاملةً حَكَمْنَا بأنها اسمٌ، وهذا مذهـب أَبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ).

وقد دفع السِّيْرَافيُّ هـذا الاحتجاج بأنَّ:" أنْ " لا يليها إلا الفعلُ، و:" ما " يليها الاسمُ، والفعلُ، فالفعلُ، نحـو: يُعْجِبُنِي مَا تَصْنَعُ، أيْ: يُعْجِبُنِي صَنِيْعُكَ، والاسمُ، نحـو: يُعْجِبُنِي مَا أَنْـتَ صَانِعٌ، أي: صَنِيْعُـكَ، وكُلُّ حرفٍ يليه الاسـمُ مـرةً، والفِعْـلُ مرةً، لم يعملْ في واحـدٍ منهمـا)(٥).

واحْتَجُّـوا أَيْضاً: بأن الفعلَ الذي لا يتعـدَّى إلى مفعولٍ به، يتعدَّى إلى مصـدرِه، كما يتعدى الفعلُ المتعدِّي إلى المفعولِ به إلى: مصدره، والفِعْلُ إذا ذُكـرَ دلَّ بلفظِـه على مصدرِه، وذلك نحـو: عَجِبْتُ مِمَّـا ضَحِكْـتَ، ونحـو:عَجِبْـتُ مِمَّـا نَـامَ زيْـدٌ، ويجوز إبرازُ هـذا الضميرِ، فنقـول: عَجِبْتُ مِمَّـا ضَحِكْـتَهُ، وعَجِبْـتُ مِمَّـا نَامَهُ زيْـدٌ.

---

(١) معـاني القـرآن، للفـرّاء ٤٣٠/١، ٤٠٠/٢.

(٢) معـاني القـرآن، للأخفش ٤٣/١.

(٣) شـرح الجمـل، لابن خروف ٣٩٣/١، وشـرح الكافيـة الشافيـة ٢٦٦/١.

(٤) الأصـول ١٦١/١.

(٥) شـرح الكتـاب ٨٠/١. (مطبوع).

وشَـرَطَ السُّهَيْلِيُّ: الوصْـل بـ:" مَـا " المصدريةِ صلاحية وقـوعِ:" مَـا " الاسميَّة موقعها، وأنَّ الفعلَ بعدها لا يكون خاصاً، بل في موضعِ: إبهامٍ، وعُمـومٍ.

واستدلَّ على ذلك بأنك تقول: أَعْجَبَنِي مَـا صَـنَعْتَ؛ لأنَّ الصُنْـعَ عـامٌّ، ولا تقـول: أَعْجَبَنِي مَا تَجْلِسُ، ولا: أَعْجَبَنِي مَا جَلَسْـتَ؛ لأنَّ الجلوسَ نوعٌ خـاصٌّ، ليس مُبهمًا [١].

و يُرجِّحُ هَـذَا الـرَّأْيِ :

أن فيه تخلّصًا من دعوى اشتراكٍ لا داعي إليـه؛ فـإنَّ:" مَـا " الموصـولةَ الاسميةَ ثابتةٌ باتفاقٍ، وهي موضوعةٌ لما لا يعقلُ، والأحداثُ من جملـةِ مـا لا يعقل، فإذا قيل: أَعْجَبَنِي مَا قُمْـتَ، فالتقدير: أَعْجَبَنِي الَّذِي قُمْتَهُ، وهـو يُعطـي معنى قولهم: أَعْجَبَنِي قِيَامُـكَ[٢].

وردَّهُ ابْنُ هِشَامٍ: بأن نحو: جَلَسْتُ مَا جَلَسَ زَيْـدٌ، تريد به المكان، ممتنع مع أنه مما لا يعقـل، وأنه يستلزم أن يسمع كثيراً: أَعْجَبَنِـي مَـا قُمْتَـهُ؛ لأنـه عندهما- أي: الأَخْفَشِ، وابْنِ السَّرَّاجِ – الأصل، وذلك غير مسموع [٣].

<u>القَـولُ بالتَّفْصِيلِ:</u>

ذَهَبَ ابْنُ الحَاجِبِ إلى أنَّ:" مَا " المصدريةَ، يتـواردُ عليهـا الحرفيـةُ تـارةً، والاسميةُ تارةً أُخْرى.

وضَابِطُهُ: أن يكون في الأفعالِ المتعدية المحذوفِ مفعولها، وغير المتعديةِ إذا احتمل أن يكون الفاعلُ له، أو لغيره، وذلك نحو: أَعْجَبَنِي مَا سَارَ، بعد تقدُّمِ ذكْرِ ما يصلح أن يكون سائراً، فيمكن تقدير الضميرِ لـ:" مَـا " فيكـون موصـولاً،

---

(١) نتائـج الفكـر ١٨٥، ١٨٦.

(٢) مغنـي اللبيـب ٣٠٥.

(٣) مغنـي اللبيـب ٣٠٥.

وتقديره: أَعْجَبَنِي السَّـائِرُ، ويمكن تقديره لِما تقدَّمَ فيكون مصـدرًا، وتقـديره: أَعْجَبَنِي السَّيْـرُ.

وتارة أخري يتعين فيها أن تكون حرفاً، إذْ لا يمكن تقديرُ ضميرٍ راجعٍ إلـى الأوَّل، وذلك نَحْـوَ قولِهِ تَعَالَى:﴿ وَضَاقتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ [١]﴾، ونَحْـوَ قولِـهِ تَعَالَى:﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا[٢] ﴾، وذلك لأنَّ الفعلَ في هاتين الآيتين ذُكر مفعوله راجعاً إلى غير:" مَـا "، وضمير الفاعلِ إلى غيرها، ولا يمكـن تقـديرُ ضميرٍ آخَـرَ لها فتعيَّنت للمصدريَّةِ.

وتتعين فيها الاسمية بتأويل جَعْـل:" مَا " لمن يعقل فيكون إذن الضميرُ راجعاً لها.

وكذلك قـول الشَّاعِـرِ:

يَسُرُّ المَـرْءَ مَا ذَهَـبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُـنّ لَهُ ذَهَابَا

متعيّنٌ للمصدريةِ؛ لكون الفعلِ غير متعدٍ، وفاعله مظهر، فتعذر تقديرُ ضميرٍ يعودُ عليه[٣].

والصَّـوَابُ:

مَا ذَهبَ إِلَيْـهِ سِيْبَوَيْهِ، بأنَّ:" مَا " الموصولة موصولٌ حرفيٌّ.

ومما يدل على حَرْفِيَّتِهَا قـولُه تَعَالَى:﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ [١] ﴾، فلـو كانت " ما " هنا اسمًا للزم أن يكون في الجملةِ بعدها ضميرٌ، ولا ضميرَ فيها، ولا يصحُّ تقديره؛ لأن الفعلَ قد استَوفَى مفعوله.

---

(١) مـن الآيـة (٢٥) من سـورة التوبـة.

(٢) مـن الآيـة (٥) من سـورة الشمس.

(٣) الإيضـاح في شـرح المفصـل ٢/٢٣٢، ٢٣٣.

وممَّا يؤيدُ هـذا الرأي أيضاً، قـولُه تَعَـالَى:﴿ وَضَاقتْ عَلَيْكُمُ الأرْضُ بمَا رَحُبَتْ[٢] ﴾.

فإنَّ فيه دلالة على أنَّ:" ما " حرفٌ، وليست اسماً؛ لأنه ليس في صلتِها عائدٌ، والفعلُ لازمٌ ولا يتعدَّى، ولا يصحُّ تقدير إلحاق الضمير به[٣].

وقال ابْنُ الشَّجَـرِيِّ:(ومما يُبطِلُ قـولَ الأَخْفَش، أننا نقول: عَجِبْتُ مِمَّـا ضَحِكْـتَ، ومِمَّـا نَامَ زَيْـدٌ، فنجد:" ضَحِكَ، و نَامَ " خَـاليَيْنِ من ضـميرٍ عائـدٍ على:" مَـا " ظاهرٍ ومُقدَّرٍ، ونجد أبداً عائداً إلى:" مَـا " الخبريةِ، ظـاهراً فـي نحو: عَجِبْتُ مِمَّا أَخَـذْتَهُ، ومِمَّا جَلَبَهُ زَيْـدٌ، ومُقدَّراً، في نحـو:﴿ فكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ [٤] ﴾ [٥].

ورَدَّ ابْنُ هِشَامٍ رأيَ الأَخْفَش: بأنه لم يُسْمع: أَعْجَبَنِي مَا قُمْتَهُ، و:مَا قَعَدَتَـهُ، ولو صحَّ ما ذكَرَ؛ لجاز ذلك؛ لأنَّ الأصلَ: أنَّ العائدَ يكون مذكوراً لا محذوفاً [٦].

ومما يُرجِّـحُ القول بحرفيةِ:" مَـا " قـولُ الشَّاعـرِ:

أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الأُمُورِ بِأَنْتُمَا ... بِمَا لَسْتُمَا أَهْـلَ الخِيَانَـةِ وَالغَـدْرِ[٧]

---

(١) مـن الآيـة (٣) في سورتي البقـرة، والأنفـال، و(٣٥) من سـورة الحج، و(٥٤) فـي سورة القصص، و(١٦) من سـورة السجدة، و(٣٨) في سورة الشورى.

(٢) مـن الآيـة (٢٥) من سـورة التـوبة.

(٣) البغـداديـات ٢٧٣، وشـرح المفصـل، لابن يعيش ١٤٣/٨.

(٤) مـن الآيـة (١١٤) من سـورة النحـل.

(٥) أمـالي ابن الشجـريّ ٥٥٨/٢، ٥٥٩.

(٦) شـرح قطـر الندى وبـل الصدى ٤٢.

(٧) البيت من الطويل، وهـو بلا نسبة في: معاني الأخفش ٤٥١/٢، وتوضيح المقاصد، للمراديّ ٢٠٤/١، ومغني اللبيب ٣٠٦، وتمهيد القواعد ٧٦١/٢، ٢٦٥٢/٦، والمقاصـد النحويَّـة، للعيني ٢٤٦/١.

قال ابْنُ هِشَـــامٍ:(وبهذا البيتِ رُجِّـــحَ القول بحرفيتِها، إذْ لا يتأتى هُنَا تقدير الضميرِ)[1].

المسألة العشرون

(مَـا) فِي:(لَعَـلَّمَـا) بَيْن الاسْمِيَّـةِ والحَرْفِيَّـــةِ

(لَعَـــلَّ): حَرْفٌ يَعْمَلُ عَمَلَ:" إنَّ "، يَنْصِبُ الاسْمَ، ويَرْفَعُ الخَبَرَ، واسْمُهَا مُشَبَّهٌ بالمَفْعُولِ، وخَبَرُهَا مُشَبَّهٌ بالفَاعِلِ، تَقُولُ: لَعَلَّ أَخَاكَ وَاقِفٌ.

الشَاهِـــدُ فِيْهِ قَـوْلُـــهُ:" بِمَـــا لَسْتُمَا " حيث دخلت:" مَـــا " المصدرية على:" لَيْسَ "، وهـــــو نـــادر.

(١) مغنـــي اللبيـــب ٣٠٦.

ومَعْناهُ: التَّوَقُّعُ، وهو: التَّرَجِّي فِي المَحْبُوبِ، نَحْوَ قَوْلِهِ – تَعَالَى:﴿ لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا[١]﴾، أو الإشْفاقُ فِي المَكرُوهِ، نَحْوَ قَوْلِهِ – تَعَالَى:﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ [٢]﴾[٣].

وَقَدْ تَتَّصِلُ بـــ" لَعَلَّ " " مَا "، نَحْـــوَ قَوْلِ الفَرَزْدَق:

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا[٤]

واختلفَ النَّحْوِيُّون فيهَا، هَل هِي اسمٌ أمْ حرفٌ؟

<u>أَوَّلًا: القَائِلُـوْنَ بِالحَرْفِيَّـةِ:</u>

ذَهَبَت طَائِفَةٌ من النَّحْوِيِّينَ إِلَى أنَّ:" مَا " المُتَّصِلَةَ بـــ:" لَعَـلَّ " حَـــرْفٌ، ثُـمَّ اخْتَلَفُوا:

ذَهَبَ الجُمْهُورُ إِلَى أنَّها حَرْفٌ زَائِدٌ كَافٌّ لَهَا عن العَمَلِ، مُهَيئَـةٌ لـدُخُولِ هـذه الأَحْرُفِ عَلَى الجُمَلِ[٥].

ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ أنَّهَا حَرْفُ نَفْيٍ، يَعْمَلُ عَمَلَ:" إِنَّ ".

---

(١) من الآيـــة (١) في ســـورة الطلاق.

(٢) من الآيـــة (٦) في ســـورة الكهف.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٧١/١، ٤٧٢، وأوضح المسالك ٣٢٩/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو في:(ديوانه ١٨٠/١)، برواية:(فربَّما)، وعليه فلا شاهد فيه.
وهو من شواهد: المقتصد ٤٦٨/١، والمفصل ٢٩٢، وأمالي ابن الشجري ٥٦١/٢، وشـــرح المفصل، لابن يعيش ٥٤/٨، ٥٧، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٣/٢، ورصـــف المبـــاني ٣١٩، ومغني اللبيب ٢٨٧، ٢٨٨، والأشموني ٢٨٤/١، والهمع ٤٥٩/١.
الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" لَعَلَّمَـــا " حيث اتصلت:" ما " بـــ" لَعَـلَّ ".

(٥) ينظر: الكتاب ٢٢١/٤، والمقتضب ١٨٩/١، والمقتصـــد ٤٦٨/١، ومغنـــي اللبيـــب ٢٨٧، والتصريح ٢٢٥/١، والأشموني ٢٨٣/١، والهمع ٤٦٠/١.

وعَلَى هَذَا تكونُ:" لَعَلَّ " فِي بيْتِ الفَرَزْدَق عَامِلَةً غَير مكفوفةٍ، ويكونُ اسمُهَا ضَمِيرَ الشَّأنِ محذُوفًا، و:" مَا " نافِيَةٌ عامِلةٌ عَملَ:" إنَّ "، يكونُ:" الحِمَار " اسْمَها، وجُمْلَةُ:" أضَاءَتْ " فِي مَحلِّ رَفْع خَبَر:" مَا "[١].

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ يَعِيْشَ هَذا القَولَ، فَقَالَ:(ولاَ يجوزُ أن تكونَ:" لَعَلَّ " بمَعْنَى الشَّأنِ، وتكونَ:" مَا " نافِيَةً، و:" الحِمَار " اسْمها، و:" أضَاءَتْ " الخبر؛ لأنَّ:" مَا " لا يتقدّمُ خبرُها عَلَى اسمِهَا[٢].

ثَانِيًا: القَائِلُوْنَ بالاسْمِيَّةِ:

زَعَمَ ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ، وبَعْضُ الكُوفِيِّينَ[٣] أنَّهَا نَكِرةٌ مُبهَمةٌ، بمنزلةِ الضَّمِيرِ المجهولِ لِمَا

فِيهَا من التفخيمِ، والجملةُ الَّتِي بعدَهَا فِي موضعِ الخَبَرِ، ومُفَسِّرَةٌ لَهَا، كَالَّتِي بَعدَ ضَمِيرِ الشَّأنِ.

ورُدَّ بأنَّهَا لَو كَانت كَذَلكَ لاستُعْمِلَتْ مَعَ جَمِيعِ النَّواسِخِ كَضَمِيرِ الشَّأْنِ[٤].

والصَّوَابُ:

أنَّ:" مَا " المتَّصِلَة بـ:" لَعَلَّ " حَرْفٌ كَافٌّ لَهَا عَنِ العَمَل، وذَلِكَ لوقوعِ الفِعْلِ بعدَهَا، ممَّا يدل عَلَى خُروجِها عَنِ اخْتِصاصِها، وزَوَال عَمَلِهَا.

والله تعَالَى أعْلَى وأعْلم

المسألة الحادية والعشرون

عَلاَمةُ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ اللاَّحِقَةُ للفِعْلِ بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ٥٨/٨.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش ٥٨/٨.

(٣) الارتشاف ١٢٨٤/٣، والهمع ٤٦٠/١.

(٤) الهمع ٤٦٠/١.

إِذَا أُسْنِدَ الفِعْلُ إِلَى الفَاعِلِ الظَّاهِرِ فالمَشْهُورُ تَجْرِيدُهُ من عَلاَمَةِ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ، نَحْوَ: قَامَ الزَّيْدَانِ، وقَامَ الزَّيْدُونَ، وقَامَتِ الهِنْدَاتُ.

ومِنَ العَرَبِ(١) مَنْ يُلْحِقُهُ الأَلِـفَ، والـوَاوَ، والنُّـونَ، وهَـذِهِ اللُّغَـةُ يُسَـمِّيهَا النَّحْوِيُّونَ:(لُغَةَ أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)، فممَّا جَاءَ من ذَلِكَ ممَّا اتَّصَلَتْ بِهِ الأَلِفُ قَولُهُ:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِيْنَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ(٢)

وممَّا اتَّصَلَتْ بِهِ:" وَاوُ " الجَمَاعَةِ، قُولُهُم:" أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ "، وقُولُـهُ:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ(٣)

وممَّا اتَّصَلَتْ بِهِ:" نُـونُ " النِّسْوَة، قَولُ الفَرَزدق:

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّـهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُـهُ(١)

---

(١) وهم قبائل: أزد شنوءة، وبني الحارث بن كعب، وجماعة مـن طيـىء. ينظـر: الارتشـاف ١٠٨٢/٣، وأوضح المسالك ٩٨/٢، ومغني اللبيـب ٣٦٥، والمقاصـد النحويـة ٢١٣/٢، والهمع ٥١٤/١.

(٢) البيت من الطـويل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات (ديوانه ١٩٦).

وهو من شواهد: أمالي ابن الشجري ١٩٩/١، وشرح التسهيل ١١٦/٢، وأوضح المسـالك ١٠٦/٢، ومغني اللبيب ٣٦٧، ٣٧١، والتصريح ٢٧٧/١، والهمع ٥١٣/١، وشـرح ابـن عقيل ٨١/٢، والأشموني ٤٧/٢.

الشَّاهِدُ فِيْـهِ قَوْلُـهُ:"وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ " حيث ألحق بالفعـل المسـند إلـى الفـاعِلَين الظاهرَين علامة التثنية، والقياس:وَقَدْ أَسْلَمَهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ، ولكنه جاء على لغة بعض العرب.

(٣) البيت من المتقارب، لأمية بن أبي الصلت (ملحقات ديوانه ٣٥٧).

وهو من شواهد: معاني القرآن، للفراء ٣١٦/١، وأمالي ابن الشـجري ٢٠١/١، وأوضـح المسالك ١٠٠/٢، ومغني اللبيب ٣٦٥، ٣٧١، والتصريح ٢٧٧/١، والهمع ٥١٣/١، ويـروى فيها:(ألوم) مكان:(يعذل)، وبرواية الديوان ورد في: شرح المفصل، لابـن يعـيش ٨٧/٢، وشرح ابن عقيل ٨١/٢، والأشموني ٤٧/٢.

الشَّاهِدُ فِيْـهِ قَوْلُـهُ:"يَلُومُونَنِي..... أَهْـلِي " حيث ألحق بالفعل المسند إلى الفاعِـل الظـاهر علامة الجمع.

يقولُ ابْنُ السَّرَّاجِ:(فهؤلاءِ إنَّمَا يجيئونَ بـــ: الألفِ والنُّونِ، وبالوَاوِ والنُّـــونِ، فِي: يَضْرِبَانِ ويَضْرِبُونَ، وبـــ: الألفِ والواوِ، فِي: ضَرَبَا وضَرَبُوا، فيقولونَ: ضَرَبَا الزَّيْدَانِ، وضَرَبُوا الزَّيْدُونَ؛ ليُعْلِموا أنَّ هَذَا الفِعْلَ لاثْنَين، لا لوَاحِدٍ ولاَ لجميـــعٍ، ولاَ لاثْنَين، ولا لوَاحِدٍ، كَمَا أُدْخلتِ:" التَّاءُ " فِي فِعْلِ المؤنَّثِ لتفصلَ بَـــيْنَ فِعْـــلِ المُـــذَكَّرِ والمؤنثِ، فكذَلكَ هؤلاءِ زَادوا بيَانًا؛ ليفرقوا بينَ فِعْلِ الاثنين وبينَ الواحدِ والجَمِيْـــعِ)[٢].

ويقولُ ابْنُ مَالكٍ أيضًا:(والسَّبَبُ فِي هَذا الاستعْمَال، هُـــوَ: أَنَّ الفاعِلَ قَدْ يكُـــونُ غَيْر قَابلٍ لعَلاَمَةِ تَثْنيةٍ ولا جَمْـــعٍ، كـــ:" مَنْ "، فإذَا قُصِدَ تَثنيتُهُ أو جَمْعُـــهُ والفِعْـــلُ مُجرَّدٌ لَمْ يُعْلَمِ القَصْد، فأرادَ أصْحَابُ هَذه اللُّغَةِ تَمييزَ فِعْلِ الوَاحدِ من غَيْرِهِ، فوصَلُوهُ عِنْدَ قَصْدِ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ بعلامتيهما، وجَرَّدُوهُ عِنْدَ قَصْدِ الإفْرَادِ، فَرَفعوا اللَّبْسَ، ثُـــمَّ ألزموا ذَلكَ فيما لاَ لبْسَ فيهِ؛ ليجريَ البابُ عَلَى سَنَنٍ وَاحِد)[٣].

واخْتَلَفَ النَّحْويُّونَ فِي عَلاَمةِ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ اللاَّحِقَةِ للفِعْلِ إذَا تَقَدَّمَ عَلَى الاسْمِ، بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ:

<u>أَوَّلاً: القَائِلُـــونَ بِـالحَـرْفِيَّـــةِ:</u>

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ، وطَائفَةٌ منَ النَّحْوِيِّينَ إِلَى: أَنَّ هذهِ اللوَاحِقَ حُرُوفٌ دَالَّـــةٌ عَلَـــى تَثْنِيةِ الفَاعِلِ، أوجَمْعِهِ، كَمَا ألحقت:" تَاء " التَّأنيثِ دالَّة على تَأنِيثِهِ[٤].

---

(١) البيت من الطويل، (ديوانه ٤٦/١). وهو من شـــواهد: الكتـــاب ٤٠/٢، وســـر الصـــناعة ٤٤٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٠١/١، ورصف المباني ١٩، ٣٣٢، والهمع ٥١٣/١.

الشَّاهِدُ فِيْـهِ قَوْلُـهُ:"يَعْصِرْنَ " حيث ألحق بالفعل المسند إلى الفاعِلِ الظـــاهر علامـــة جمـــع الإناث.

(٢) الأصول في النحو ١٧٢/١، ١٧٣.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك ١٩١.

(٤) الكتاب ٤٠/٢، والخصائص ١٩٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٠٠/١، وابـــن يعـــيش ٨٧/٣، ٧/٧، ورصف المباني ١٨، والهمع ٥١٣/١.

وإنَّمَا لَزمت عَلامَةُ التَّأنيثِ الحَقِيقِيّ فِي لُغَةِ جَميعِ العَرَبِ، ولَمْ تَلْزم عَلامَةُ التَّثنيَةِ والجَمعِ؛ لأَنَّ التأنيثَ مَعْنًى لازِمٌ، وأمَّا التَّثْنِيَةُ والجَمْعُ لاَ يلْزمَانِ؛ لأنَّ مَا يُثَنَّى ويُجْمَعُ يَجُوزُ عَلَيهِ الإفْرَادُ؛ فلهَذَا لَمْ تَلْزَمْ عَلاَمَتُهُمَا كَمَا تَلْزَمُ فِي الاسْمِ[١].

ثَانِيًا: القَائِلُونَ بالاسْمِيَّةِ:

ذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إلَى أَنَّهَا ضَمَائِر، مَرفُوعةٌ بالفِعْلِ قَبْلَهَا، والمَرْفوعُ بَعْدَهَا إمَّا مُبْتَدأ مُؤخَّرٌ، وإمَّا بَدَلٌ مِنْهَا[٢].

والصَّوَابُ:

أَنَّ هذهِ اللواحِقَ حُرُوفٌ دَالَّة عَلَى تَثْنِيةِ الفَاعِلِ، أوجَمْعِهِ، كَمَا ألحقت:" تَاء " التَّأنيثِ دالَّة على تَأنِيثِهِ، وذَلِكَ للآتِي:

١- اتِّفاقُ أَئمَّةِ اللُّغَةِ عَلَى أنَّ قَومًا من العَرَبِ يجعلونَ هذه الأحْرُفَ عَلامَاتٍ للتثْنِيةِ والجَمْعِ، وذَلِكَ بِنَاءً مِنْهُم عَلَى أنَّ من العَرَبِ من يلتزم مَعَ تَأخِيرِ الاسْمِ الظَّاهِرِ الألف في فِعْلِ الاثنين، والواو في جَمْعِ المُذَكَّرِ، والنُّون في فِعْلِ جَمْعِ المُؤنَّثِ، فَوَجَبَ أنْ تكونَ عِنْدَ هَؤلاءِ حُرُوفًا، وقَدْ لزمت للدلالةِ عَلَى التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ، كَمَا لَزمت التَّاء للدلالةِ عَلَى التَّأنِيثِ.

٢- أنَّها لَو كَانت أَسْمَاءً للزم: إمَّا وُجُوبُ الإبدالِ، أوالتَّقْدِيم والتَّأخِير، وإمَّا إسْنَادُ الفِعْلِ مَرَّتَينِ، واللاَّزمُ بَاطِلٌ اتِّفَاقًا[٣].

المسألة الثانية والعشرون

(مِنْ) الجَارَّةُ المُسْتَعْمَلَةُ فِي القَسَمِ

---

(١) الأصول ١٧٢/١، والتعليقة ١/ ٢٤٣، وأمالي ابن الشجري ٢٠٠/١، وعلل النحو، للوراق ٢٧٤.

(٢) التصريح ٢٧٦/١، والهمع ٥١٣/١، والأشموني ٤٨/٢.

(٣) الأشموني ٤٨/٢.

القَسَمُ: ضَرْبٌ من الخَبَرِ الَّذِي هُو: الإقْسَامُ، ولَيْسَ بمَصْدرِ:(أَقْسَمتُ)، بَلْ هُــو: عبَارَةٌ عن جُمْلَةِ اليَمِينِ، فهو بمَعْنَى: المُقْسَم بِهِ، فهو كالقَبْضِ، والنَّقْضِ، بمَعْنَــى: المَقْبُوضِ: والمَنْقُــوضِ.

والغَرَضُ مِنْهُ: تَوكِيدُ الكَلامِ الَّذِي بَعْدَهُ من إثْبَاتٍ أو نَفْيٍ.

والمُقْسَمُ بِهِ كُلُّ مُعَظَّم إلاّ أنَّهُ - نُهِيَ عن الحَلفِ بغَيْرِ اللهِ تَعَالَى.

والأصْلُ فِيْهِ:(أقْسِمُ)، و:(أحْلِفُ)؛ لأنَّ ذَلِكَ يَدلُّ بصَرِيحِهِ عَلَيْهِ، إلاَّ أنَّ الفِعْــلَ حُذِفَ لدَلالةِ حَرْفِ الجَرِّ والجَوابِ عَلَيْهِ.

والحُرُوفُ الَّتِي يَصِلُ بها القَسَمُ إلى المُقْسَمِ به ثَلاَثَةٌ، وهي:" البَاءُ "، و:" الــوَاوُ "، و:" التَّاءُ ".

فــ:" البَاءُ " هِيَ الأصْلُ، و:" الوَاوُ " بَدَلٌ مِنْهَا، و:" التَّاءُ " بَدَلٌ من:" الوَاوِ ".

وتَدْخُــلُ:" البَاءُ " عَلَى المُضْمَرِ والمُظْهَرِ؛ لأنَّهَا أَصْلٌ؛ فتجري فِي كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ.

فالمُظْهَرُ، نَحْوَ: باللهِ لأَقُــومَنَّ، والمُضْمَرُ، نَحْوَ: بِهِ لأنْطَلِقَنَّ.

و:" الوَاوُ " تَدْخُــلُ عَلَى المُظْهَرِ دُونَ المُضْمَرِ، تقول: وَاللهِ لأذْهَبَنَّ.

و:" التَّاءُ " بَدَلٌ من:" الوَاوِ "، هُنَا كَمَا أُبدِلَتْ فِي (تُرَاث، وتُجَاه، وتُهْمَة، وتُخْمَة) ولَمَّا كَانت بَدَلاً عن بَدَلٍ اختصَّت لضعفِها باسمِ اللهِ تَعَالَى خَاصَّة، لأنَّهُ أكْثَرُ فِي بَــابِ القَسَمِ.

وَحَكَى الأَخْفَشُ:" تَربِّ الكَعْبَةِ " وهُوَ قَلِيْلٌ.

وقد استعملُوا في القَسَمِ حَرْفَينِ آخرين، وهُمَا:" اللاَّمُ "، و:" مِنْ ".

فَأمَّا:" اللاَّمُ " فَنَحْوَ: للهِ لأَفْعَلَنَّ، ومَعْنَاهَا: الاخْتِصَاصُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَحْلِفُ للهِ، أَيْ: أَخْتَصُّ بِيَمِنِي اللهِ، ولاَ أَحْلِفُ بِغَيْرِهِ.

وأَمَّا:" مِنْ " فتُسْتَعْمَلُ فِي القَسَمِ مَعَ:" رَبِّي "، قَالُوا: مِنْ رَبِّي لأَفْعَلَنَّ ذَلِكَ، وَمِنْ رَبِّي إِنَّكَ لأَشِرٌ[١].

قَالَ سِيْبَوَيْهِ:(واعلَمْ أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: مِنْ رَبِّي لأَفْعَلَنَّ ذَلِكَ، وَمِنْ رَبِّي إِنَّكَ لأَشِرٌ، يَجْعَلُها فِي هَذَا المَوْضِعِ بِمَنْزِلَةِ:" الوَاوِ "، و:" اليَاءِ " فِي قَوْلِهِ: وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ، وَلاَ يُدْخِلُونَهَا فِي غَيْرِ:" رَبِّي "، كَمَا لاَ يُدْخِلُونَ:" التَّاءَ " فِي غَيْرِ:" اللهِ ")[٢].

ولاَ تُضَمُّ مِيْم:" مِنْ " إلاَّ فِي القَسَمِ.

واخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي:" مِنْ " الجَارَّةِ المُسْتَعْمَلَةِ فِي القَسَمِ، بَيْنَ الحَرْفِيَّةِ والاسْمِيَّةِ:

ثَانِيًا: القَائِلُونَ بِالحَرْفِيَّةِ:

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ[٣]، والمُبَرِّدُ[٤]، وابْنُ السَّرَّاجِ[٥]، وطَائِفَةٌ من النَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ:" مِنْ " الجَارَّةَ المُسْتَعْمَلَةَ فِي القَسَمِ، حَرْفُ جَرٍّ.

وحُجَّتُهُم:

١- أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بَقِيَّةَ:" أَيْمُن " لَمْ تُسْتَعْمَلْ إلاَّ مُضَافَة إِلَى لَفْظِ الجَلاَلَةِ:" الله "، كَمَا أَنَّ:" أَيْمُنًا " كذَلِكَ، وَهُم يُدْخِلُونَهَا عَلَى:" رَبِّي "، فَيَقُولُونَ: مِنْ رَبِّي لأَفْعَلَنَّ كَذَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ تَلْخِيصَ:" أَيْمُن ".

---

(١) اللباب علل البناء والإعراب، للعكبري ٣٧٣/١، ٣٧٥، ٣٧٦، وتوجيه اللمع ٤٧٥، ٤٧٦.

(٢) الكتاب ٤٩٩/٣.

(٣) الكتاب ٤٩٩/٣.

(٤) المقتضب ٣٣٠/٢.

(٥) الأصول ٤٣١/١.

٢- أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بَقِيَّةَ:" أَيْمُن " لكَانَتْ مُعْرَبَةً؛ لأَنَّ الاسْمَ المُعْرَبَ إِذَا حُذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ بَقى مُعْرَبًا، فكَونُ:" مُنْ " مَبنيَّة عَلى السُّكونِ دَليْلٌ أَنَّهَا حَرْفُ خَفْضٍ ولَيْسَتْ بَقِيَّةَ:" أَيْمُن "(١).

والعِلَّةُ فِي ضَمِّ المِيْمِ؛ هِي: التَنْبِيْهُ عَلَى القَسَمِ؛ لِمَا فِي لَفْظِهَا من الاشْتِرَاكِ، وقِلَّتها فِي القَسَمِ، فَقَصَدُوا إِلَى أَنْ يكُونَ لَهَا فِيْمَا قَلَّ دَلالَةٌ عَلَى أَنَّهَا المُقْسِمُ(٢).

ثَانِيًا: القَائِلُوْنَ بِالاسْمِيَّةِ:

ذَهَبَ بَعْضُ الكُوفِيِّينَ(٣)، والمَالقِيُّ(٤)، إِلَى أَنَّ:" مُنْ " المُسْتَعْمَلَةَ فِي القَسَمِ، اسْمٌ، وهُوَ بَقِيَّةُ:" أَيْمُن ".

واحْتَجَّ المَالقِيُّ بِوَجْهَيْنِ:

الأَوَّل: أَنَّ مَعْنَى:" مُنْ رَبِّي "، و:" أَيْمُن اللهِ "، واحِدٌ، ولَيْسَتُ حَرْفَ جَرٍّ؛ لأَنَّهَا لَو كَانت حَرْفَ جَرٍّ لأوصلَت مَا بَعْدَهَا إِلَى مَا قَبْلَها، وهَذَا لاَ يَسْتَقِيمُ لِفَسَادِ المَعْنَى.

الثَّانِي: أَنَّا وَجَدْنَا:" أَيْمُن " يُحذَفُ مِنْهَا النُّونُ؛ فَيُقَالُ: أَيْمُ اللهِ، والألِف واليَاء والنُّون، فَيُقَالُ: مُ اللهِ، بالفَتْحِ والضَّمِّ والكَسْرِ، فَلا يَبْعدُ أَنْ تُحْذَفَ أَلِفُهَا ويَاؤُهَا، فَتبقَى:" مُنْ "، فيكون هذا الحَذْفُ من التَّصَرُّفِ فِيهَا بِهِ، كَمَا تُصرِّف فِيْهَا بغَيرِهِ من الحَذْفِ(٥).

والعِلَّةُ هُنَا فِي سُكُونِ النُّونِ؛ لأَنَّها لزمَت الرفْعَ بالابتدَاءِ، وهِيَ: أَنَّهَ لَمَّا لزمَت الرفْعَ بالابتدَاءِ فِي القَسَمِ لاَغَير واتَّصَلت بالمُقْسَمِ بِهِ، اجتمعت ضَمَّةُ مِيْمِها مَعَ ضَمَّةِ

---

(١) شرح الجمل، لابن عصفور ٤٧٨/١، ٤٧٩.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٦/٢، ٣٢٧، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٢.

(٤) رصف المباني ٣٢٦.

(٥) رصف المباني ٣٢٦.

نُونِهَا مَعَ حَرَكَةِ مَا بَعْدَهَا؛ فجَرَت مجرى:" طُنُب "، و:" عُنُق "، فخُفِّفَت بالسُّكُونِ، فَثقِيْلَ:" مُنْ "، كَمَا قِيْلَ: طُنْب، و: عُنْق.

وقِيْلَ: كَثْرَةَ إضَافَتِهَا، والاقْتِطاعِ مِنْهَا؛ صَارَت تُشْبِهُ الحَرْفَ؛ فسُكِّنَتْ إجْراءً لَهَا مُجْرَى:" مُذْ "[1].

ورُدَّ: بأنّ:" (أيْمُن) مُخْتَصٌّ بلَفظِ الجَلاَلَةِ:" الله "، و:" مُنْ " مُخْتَصَّةٌ بِلَفْظِ:" رَبِّي"[2].

<u>والصَّوَابُ:</u>

أنَّ:" مُنْ " المُسْتَعْمَلَةَ فِي القَسَمِ حَرْفُ جَرٍّ، قَامَتْ مَقَامَ:" البَاءِ "، وضَمُّ المِيْمِ لدَلاَلَةِ تَغير مَعْنَاهَا وخُرُوجها عَن بَابِهَا.

ويُمْكِنُ أَنْ يُستدَلَّ بِبِنَائِهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَحْذُوفًا مِن:" أَيْمُن " المُعْرَب؛ لأنَّ اخْتِصَارَ المُعْرَبِ، ورَدَّهُ إِلَى حَرْفَيْنِ، لاَ يُوجِبُ البِنَاءَ، كَمَا فِي: يَد، ودَمٍ[3].

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) رصف المباني ٣٢٦، ٣٢٧.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٣٤/٢.

المسألة الثالثة والعشرون

(رُبَّ) بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ

(رُبَّ): ثُلاثِيَّةُ الوَضْعِ عِنْدَ الجُمهورِ، وزَعَمَ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ فَضَالٍ المجاشِعِيُّ أَنَّهَا ثُنَائِيَّةُ الوَضْعِ، سَاكِنَةُ الثَّانِي، كـ:" هَلْ "، و:" بَلْ "، و:" قَدْ "[١].

واختَلَفَ النَّحْوِيُّون فِيهَا بَيْنَ الحَرْفِيَّةِ وَالاسْمِيَّةِ:

أَوَّلاً: القَائِلُوْنَ بِالحَرْفِيَّةِ:

ذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا حَرفٌ[٢].

وحُجَّتُهُمْ مِن أَوْجُهٍ:

أَحَدهَا: أَنَّ مَعنَاهَا فِي غَيرِهَا فَكَانَتْ حَرْفًا كَسَائِرِ أَخَواتِهَا.

الثَّانِي: أَنَّ مَا بَعْدَهَا مَجرورٌ أَبَدًا، ولا مَعْنًى للإِضَافةِ فِيْهَا، فتعيَّن أن تكونَ حَرْفَ جَرٍّ.

الثَّالِث: أَنَّهَا تَتَعلَّقُ أَبدًا بفعْلٍ، وهَذَا حُكْمُ حَرفِ الجَرِّ[٣].

الرَّابِع: أَنَّهَا لاَ تَنْجرُّ بحرفٍ، ولاَ بإضَافةٍ، كَمَا تَنْجرُّ:" كَمْ "، فَلاَ يُقال: بِرُبَّ رَجُلٍ، ولاَ: غُلاَمُ رُبَّ رَجُلٍ[٤].

الخَامِس: أَنَّهمْ لَمْ يفصلُوا بينَها وبينَ المجرورِ، كَمَا فَصَلُوا بينَ:" كَمْ " وبينَ مَا تَعملُ فِيْهِ[٥].

ثَانِيًا: القَائِلُوْنَ بِالاسْمِيَّةِ:

---

(١) الهمع ٣٤٥/٢، ٣٤٦.

(٢) الكتاب ٤٢١/١، ١٦١/٢، والمقتضب ٥٧/٣، والأصول ٤١٦/١، والإنصاف ٨٣٣/٢.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبريّ ٣٦٣/١، ٣٦٤.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣٣٠/٢، وشرح مغني اللبيب للدماميني(المزج) ٦٨٨.(رسالة دكتوراه).

(٥) الهمع ٣٤٧/٢.

ذَهَبَ الكُوفيُّون، والأَخْفَشُ، وابْنُ الطَّرَاوَةِ، إِلَى أنَّهَا اسْمٌ مَبْنِيٌ[١].

وحُجَّتُهُمْ مِن أَوْجُهٍ:

أَحَدهَا: أنَّه أخبر عنها في قولِ الشَّاعِـر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[٢]

فرفعُ (عَارُ) يَدلُّ أنَّهُ خَبَرٌ عَنْهَا.

الثَّانِي: أنَّهَا لَو كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ لظَهَرَ الفِعْلُ الَّذِي تعدّيه، ولاَ يَظْهرُ أَبَدًا.

الثَّالِث: أنَّهَا فِي التَّقليلِ مِثْلُ:" كَمْ "، فِي التَّكثير، و:" كَمْ " اسْمٌ بِإجماعٍ[٣].

وهَذَا اختيارُ الرَّضِيِّ، وعلَّلَ ذَلكَ: بأنَّ مَعْنَى:" رُبَّ رَجُلٍ " فِي أصْلِ الوَضعِ: قَلِيلٌ فِي هَذَا الجِنْسِ، كَمَا أَنَّ مَعْنَى:" كَمْ رَجُلٍ ": كَثِيرٌ من هَذَا الجِنْسِ، وإعرابُهُ أبدًا رَفْـعٌ عَلَى أَنَّهُ مُبتَدأ لا خَبَرَ لَهُ [٤].

وأجَابَ العُكْبَرِيُّ عَنْ أَدِلَّةِ الكُوفِيِّينَ ومن وَافَقَهُم بِالآتِي:

١- أَمَّا الإخبارُ عَنْ:" رُبَّ " فغيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّ:" رُبَّ " ليسَ لَهَا مَعْنَى فِي نَفْسِها حَتَّى يَصِحّ نِسْبَةُ الخبرِ إليهَا؛ ولَذَلِكَ تكونُ الصِّفَةُ تَابعةٌ للمجرورِ بـ:" رُبَّ " فِي التَّذْكِيرِ والتَّأنِيثِ، والإفْرادِ والجَمْعِ، وَ:" رُبَّ " مُتَّحدَةُ المَعْنَى، فَعُلِمَ أَنَّ الخبرَ لَيسَ عَنْ:" رُبَّ ".

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٣/١، وشرح الجمل، لابن عصفور ٤٩٠/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٠/٢، والارتشاف ١٧٣٧/٤، ومغني اللبيب ١٣٤، والهمع ٣٤٦/٢.

(٢) البيت من الكامل، لثابت بن قطنة، وهو في ديوانه ٤٩، جمع وتحقيق/ماجد أحمد السامرائي، بغداد ١٩٦٨، والمقتضب١٤٥/١، وأمالي ابن الشجري ٤٦/٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٣/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٠/٢، ومغني اللبيب ٢٧، ١٣٤، ٥٠٣، والهمع ٣١٦/١، ٣٤٦/٢.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ " على أنها: " رُبَّ " مبتدأ، و:" عَارُ " خبرٌ عنه.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٤/١، والهمع ٣٤٦/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣٣١/٢.

٢- وأَمَّا قَــولُهُ:

وَرُبَّ قَتْـلٍ عَـارُ

فشَاذٌّ، والوَجْهُ فيهِ أَنَّهُ خبرُ مُبتَدأ محذوفٍ، أي: هُوَ عَارُ، والجملةُ صــفةٌ لـــــ:" قَتْل ".

٣- وأَمَّا الفَعلُ الَّذِي تَتَعلَّقُ بِهِ:" رُبَّ " فيجوزُ إظْهارُهُ، غَيْرَ أَنَّهُم اكتفَوا بالصِّــفةِ عَنْهُ فِي كَثيرٍ من المواضعِ لظُهُورِ مَعْنَاهُ.

٤- وأَمَّا حَمْلُها علَى:" كَمْ " فَلاَ يَصِحُّ لوجْهَينِ:

أَحَدهمــا: أنَّ الاسْميَّةَ لا تثبتُ فِي مَعْنَى بالإلحاق فِي المَعْنَى، ألاَ تَرَى أَنَّ مَعْنَى:" مِن " التبعيضُ، ولا يُقالُ هِي اسْمٌ لأنَّها للتبعيض، وكَذلكَ مَعْنَى:" مَا " النَّفْيُ، وهي حرفٌ، وهُوَ اسمٌ؛ فعُلِمَ أنَّ الاسْميَّةَ تُعْرَفُ من أَمْرٍ آخَــر.

والثــانـي: أنَّ:" كَم " اسمٌ لعَدَدٍ؛ ولذَلكَ يُخْبَرُ عَنْهَا، وتدخلُ عَلَيهَا حروفُ الجَــرِّ، ولو جُعِلَ مكَانَها:" عَدَد كَثِير " أغْنَى عَنْهَا، كقولِكَ: مَائةُ رَجُلٍ، أو أَلْفُ رُجُلٍ، و:" رُبَّ " للتَّقليل، والتَّقليلُ كالنَّفِي؛ ولذلكَ استعملُوا:" أَقَــلّ " بمعنَى: النَّفْي، كقــولِهم:" أَقَــلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ إلاّ زَيْدٌ، أي: مَا رَجُــلٌ[1].

<u>والصَّــوَابُ:</u>

أنَّ:" رُبَّ " حرفُ جَرٍّ، ومِمَّا يدلُّ علَى حَرْفِيَّتِها أنَّها مَبْنِيَّةٌ، ولَو كَانت اسْمًا لكَانَ حَقّهَا الإعْــراب، ولجَازَ أنْ يتعدَّي إليْهَا الفعلُ بحرفِ الجَرِّ فيقال: بِرُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ مَرَرْتُ، وأنْ يعودَ عَلَيهَا الضَّميرُ، ويُضافَ إليهَا، وذلكَ وجميعُ عَلامَاتِ الاسْمِ مُنتفيةٌ عَنْهَا[2].

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٦٤، ٣٦٥.

(٢) الجنى الداني ٤٣٩، والهمع ٢/٣٤٥.

المسألة الرابعة والعشرون

(الكَافُ) بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ

تأتي:(الكَافُ) المُفْرَدَةُ في الكلامِ على ضَربين: جَارَّةً، وغيرَ جارَّةٍ.

ولا خلافَ بين النُّحَاةِ في مجيء:" الكَافِ " الجارَّةِ اسْماً، بمعنى:" مِثْل "، وإنَّمَا الخلافُ هُنا في خُرُجِها عن الحَرْفِيَّةِ إلى الاسْمِيَّةِ، وفي ذلكَ مَذَاهِب:

أَوَّلاً: القَائِلُونَ بالحَرْفِيَّةِ:

يرى سِيْبَوَيْهِ، والمُبَرِّدُ[١]، وابْنُ السَّرَّاجِ[٢]، والسِّيْرَافِيُّ[٣]، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٤]، أنَّ:" الكَافَ " لاتكُون إلاَّ حَرْفًا، ولا تَأتي اسْمًا إلاَّ في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، نَحْوَ قَولِ رُؤْبَة:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ[٥]

وقال خِطَامُ المُجَاشِعِيُّ:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[١]

---

(١) المقتضب ٤/١٤٠، ١٤١.

(٢) الأصول ١/٤٣٨.

(٣) شرح الكتاب ١/١٦٤.

(٤) البغداديات ٣٩٦، والمسائل العضديات ٢١٩.

(٥) رجز، وهو في: ملحقات ديوانه ١٨١، وفي: الكتاب ١/٤٠٨، ومعاني الأخفش ١/٣٢٩، والمقتضب ٤/١٤١، والأصول ١/٤٣٨، والبغداديات ٣٩٨، وسر الصناعة ١/٢٩٦، ومغني اللبيب ١٨٠، والمقاصد النحويَّة ٢/١٥٦، ٣/٥٥٤.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" مِثْلَ كَعَصْفٍ ": حيث جاءت:" الكَافُ " اسماً، بمعنى: مِثْل، وأُضيف إليها.

وَحُجَّـةُ هَـذَا الـرَّأْيِ السَّمَاعُ وَالقِيَاسُ:

أَمَّا السَّمَاعُ: فلأنَّه لا يُحفظُ أنَّ:" الكَافَ " قد جاءت في نَثْـرٍ موجوداً فيها أحكَامُ الأسماءِ، بل تقـرَّر فيها الحرفيَّةُ، بدليلِ أنَّهم يقـولون: جَـاءَنِي الَّـذِي كَزَيْـدٍ، فيَصِلُـون الموصولَ بـ:" الكَافِ "، والاسمَ المجرورَ بها في فصيحِ الكـلامِ، كمـا يَصِلُونه بسائرِ المجـرورات.

وأَمَّا القِيَاسُ: فلأنَّ الأسماءَ الظاهرةَ لا تَجِيءُ على حرفٍ واحدٍ إلا شُـذُوذاً، فـلا يلتفتُ إليه(٢).

وهـذا الـرأي اختيـار: ابْنِ خَـرُوفٍ(٣)، وأَبِـي عَلِـيٍّ الشَّـلَوْبِيْن(٤)، وابْـنِ عُصْفُـورٍ(٥)، وابْنِ أَبِي الرَّبِيْـعِ(٦).

وأمَّا الأَخْفَشُ(٧) فَأَجَازَ أن تكونَ:" الكَـافُ " حرفًا واسْمًا في الاخْتيارِ.

فَإذَا قُلْتَ:" زَيْدٌ كَالأَسَـدِ " احتَملَ الأمرين.

واعْتَرضَهُ ابْنُ هِشَامٍ أيضاً، بأنَّهُ: لو كان كما زَعَـمَ لسُمِعَ فـي الكـلامِ مثـل: مَرَرْتُ بِكَالأَسَـدِ(١).

---

(١) رجز، وهـو في: الكتـاب ٤٠٨/١، ومعاني الأخفش ٣٣٠/١، والمقتضب ٩٥/٢، ومجالس ثعلب ٣٩/١، والأصـول ٤٣٨/١، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ١٦٤/١، والبغـداديات ٣٩٨، ومغني اللبيب١٨١، والمقاصد النحـويَّة ٥٥٣/٣.

الشَّاهِـدُ فِيْـهِ قَوْلُـهُ:" كَكَمَـا ": حيث جاءت:" الكَـافُ " الثانية: اسماً، بمعنى: مِثْـل، فـي ضرورة الشعـر، وهي مجرورة بـ:" الكَـافِ " الأُوْلَى.

(٢) شـرح الجمـل، لابن عصفور ٤٩١/٤٩٠/١.

(٣) شـرح الجمـل، لابن خـروف ٤٨٠/١.

(٤) التوطئـة ٢٤٣.

(٥) شـرح الجمـل ٤٩٠/١.

(٦) البسيط في شرح الجمـل ٨٥٠/٢.

(٧) معـاني القـرآن ٣٢٩/١، ٣٣٠، والتوطئـة، للشلوبين ٢٤٣، ومغـني اللبيـب ١٨٠.

ثَانِيًا: القَائِلُونَ بِالاسْمِيَّةِ:

ذَهَبَ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ مضَاء [٢] إِلَى أَنَّ:" الكَافَ " اسمٌ حتَّى يقومَ الدليلُ علَى أَنَّها حرفٌ، واحتجَّ لذلكَ: بأَنَّهَا فِي مَعْنَى:" مِثْل "، ومَا معْنَاهُ اسمٌ فهُو اسمٌ، وبأَنَّها تكونُ فاعلةً، نحوَ قَولِ الأَعْشَى:

أَتَنْتَهُوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذهَبُ فِيْهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ[٣]

ومَجْرُورةً بِـ:" البَاء " نحوَ قَولِ امرئ القَيْسِ:

وَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ يُجْنَبُ وَسْطُنَا تَصَوّبُ فِيهِ العَيْنُ طَوْراً وَتَرْتَقِي[٤]

لأَنَّ الفاعليةَ لا تكونُ إِلاَّ في الأسماءِ، ولا تُجَرُّ إِلاَّ الأسْماءَ[٥].

ثَالِثًا: القَائِلُونَ بِالتَّفْصِيْلِ:

ذَهَبَ الزَمَخْشَرِيُّ[٦]، وابْنُ الحَاجِبِ[٧]، وابْنُ هِشَامٍ[٨]، إلى التَّفْصِيلِ فِيْهَا:

---

(١) مغني اللبيب ١٨٠.

(٢) ينظر: رصف المباني ١٩٥، وشرح الكافية الشافية ٨١٢/٢، والجنى الداني

(٣) البيت من البسيط، للأعشى، وهو في: ديوانه ٩٩، وفي: المقتضب ١٤١/١، والأصول ٤٣٩/١، والمسائل البصريات٥٣٧/١، والمسائل العضديات٢٢٠، وضرائر الشعر، لابن عصفور٢٣٤، والمقاصد النحويَّة ٤٥٩/٢.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" كَالطَّعْنِ " حيث جاءت:" الكَافُ " فاعلاً لـ:" يَنْهَى "، وهي بمعنى:" مِثْل ".

(٤) البيت من الطويل، وهو في: ديوانه ١٣٧، وفي: وأمالي ابن الشجريّ ٥٣٨/١، وتوجيه اللمع، لابن الخباز ٢٣٦، وشرح الجمل، لابن عصفور ٤٩٢/١، ورصف المباني ١٩٦.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" بِكَابْنِ ": حيث جاءت:" الكَافُ " اسماً مجرورةً بِـ:" البَاء ".

(٥) ينظر: رصف المباني ١٩٥، ١٩٦.

(٦) المفصل

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١٥٧/٢.

(٨) مغني اللبيب ١٨٠، ١٨١.

أَوَّلاً: تتعَيَّنُ الاسميَّةُ إن كانت معْمُولةً، كَما فِـي البَيْتَـين السَّـابقَين، لأَنَّ الفاعليـةَ والمَجْرُوريَّةَ لا تكونان إلاَّ في الأسماءِ(١).

ثَـانِيـًا: تتعَيَّنُ الحَـرْفِيَّةُ فِي ثَلاَثَةِ مَواضِعَ:

١- إذا وقعت زائدةً، نَحْوَ قولهِ تَعَالَى:﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ(٢)﴾.

٢- إذا وقعت أول كافين، كقولِ خِطَـام المُجَـاشِعِيّ:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

٣- أن تقع مع مجرورها صلة، كقول الشاعر:

مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمَعَا فَهُوَ الَّذِي كَاللَّيْثِ والغَيْثِ مَعَا(٣)

ونَحْو: جَاءَنِي الَّذِي كَزَيْدٍ.

وإنِّما تَعَيَّنت الحَرْفِيَّةُ فِي هذهِ المواضعِ؛ لأَنَّ الزِّيادةَ لا تكونُ إلاَّ فِي الحروفِ، ولأَنَّها لو كانت فِي صِلَةِ الموصولِ اسماً لأدَّى إِلَى حذفِ المبتدأ، وحذفُ المبتدَأ من صِلَةِ:" الذي " فِي مثل ذلكَ قبيحٌ(٤).

والصَّـوَابُ:

أنَّ:" الكَافَ " قد تقعُ اسْماً في الاختيارِ قَلِيْلاً؛ لأَنَّهُ قد تُصرِّفَ فيها بكثرةِ ورودِها فاعلةً، واسمَ كانَ، ومفعولةً، ومبتدأةً، ومجرورةً بحرفٍ، وإضافةٍ، وهكـذا شَـأْنُ الأسماءِ المُتَصَرِّفَةِ يَتَقَلَّبُ عليها وُجُـوهُ الإسْنَادِ والإعْـرَابِ(٥).

والله تعَالَى أَعْلَى وأَعْلَم

---

(١) ينظر: رصف المباني ١٩٥، ١٩٦.

(٢) مـن الآيـة (١١) من سـورة الشـورى.

(٣) رجز، بلا نسبة في:شرح التسهيل ١٧١/٣، ومغني اللبيب ١٨١، وشرح أبيات مغني اللبيب، للبغداديّ ١٣٨/٤، والمساعد ٢٧٨/٢.

الشَّاهِـدُ فِيْهِ قَوْلُـهُ:"فَهُوَ الَّذِي كَاللَّيْثِ ": حيث وقعت:" الكَافُ " صلة لـ:" الذي ".

(٤) ينظر:الجنى الداني ، رصف المباني ١٩٦.

(٥) التذييل والتكميل ١١٦٦/٤. (رسالـة دكتوراه).

المسألة الخامسة والعشرون

(عَلَى) بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ

(عَلَى): الَّتِي يَنْجَرُّ مَا بَعْدَهَا، اختلفَ النُّحَاةُ فِيْهَا، هَلْ هُي اسْمٌ أَمْ حَرْفٌ؟

أَوَّلاً: القَائِلُوْنَ بالحَرْفِيَّةِ:

ذَهَبَ جُمْهُورُ البَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّ:" عَلَى " الجَارَّةَ لاَ تكُونُ إِلاَّ حَرْفًا[١].

ثَانيًا: القَائِلُوْنَ بالاسْمِيَّةِ:

ذَهَبَ ابْنُ طَاهِرٍ، وابْنُ خَرُوفٍ، وابْنُ الطَّرَاوَةِ، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ، وأَبُو عَلِيٍّ الرُّنْدِيُّ، وابْنُ مَعْزُوزٍ، وأَبُو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِيْن، إِلَى أَنَّ:" عَلَى " الجَارَّةَ لاَ تكُونُ إِلاَّ اسْمًا[٢].

والصَّوَابُ:

أَنَّ:" عَلَى " الجَارَّةَ لاَ تكُونُ إِلاَّ حَرْفًا، والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: حَذْفُهَا فِي قَولِ الشَّاعِرِ:

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأَسَى لَقَضَانِي[٣]

أي: لَقَضَى عَلَيَّ، فَحُذِفَت:" عَلَى " وجُعِل مَجْرورُها مَفْعُولاً، ولَو كَانت اسْمًا لَم تُحْذَفْ ويُجعلُ اللاسم المُضاف هي إليْهِ مَفْعُولاً.

---

(١) الارتشاف ١٧٣٢/٤، والجنى الداني ٤٧٣، ومغني اللبيب ١٤٢.

(٢) التوطئة ٢٤٩، والارتشاف ١٧٣٢/٤، والجنى الداني ٤٧٣، والهمع ٣٥٧/٢، والمساعد ٢٦٩/٢، وتوضيح المقاصد، لابن عقيل ٧٦٤/٢.

(٣) البيت من الطويل، قاله: أعرابيٌّ من بني كلاب، وهو في: الكامل في اللغة والأدب، للمبرد ٣١/١، والمسائل العسكريات ١٩٢، ومغني اللبيب ١٤٢، ٥٧٧، والهمع ٣٥٦/٢، ٨/٣.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَولُهُ:" لقَضَانِي " حيث حذفت:" عليّ " والتقدير: لقضى علىَّ، وجعل مجرورها مفعولاً.

الثَّانِي: أَنَّهُم يَقُولُون:" نَزَلْتُ عَلَى الَّذِي نَزَلْتَ "، أَيْ: عَلَيْهِ، كَمَا جَاءَ قولُهُ تَعَالَى:﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ [1]﴾، أي: مِنْهُ، فَلَو كَانَت اسْمًا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، فَأَنَّكَ لَو قُلْتَ: قَعَدْتُ وَرَاءَ الَّذِي قَعَدْتَ، تُرِيدُ: الَّذِي قَعَدْتَ وَرَاءَهُ، لَمْ يَجُزْ[2].

والله تعالى أعلى وأعلم

(١) من الآية (٣٣) من سورة المؤمنين.

(٢) مغني اللبيب ١٤٢، وشرح مغني اللبيب، للدماميني (المزج) ٧٣٤، (رسالة دكتوراه)، ومنتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب، لابن الملا الحلبيّ، ٨/١، (رسالة ماجستير).

المسألة السادسة والعشرون

(إِذَنْ) بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ

(إِذَنْ) حَرْفٌ يَنْصبُ الفِعْلَ المُضَارِعَ، بثَلاثَةِ شُرُوطٍ:

الأَوَّل: أَنْ يكونَ مُسْتقبلاً، فَلَو قِيْلَ لَكَ: أُحِبُّكَ، فَقُلْتَ: إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقًا، رَفَعْتَ؛ لأَنَّهُ حَالٌ.

الثَّانِي: أَنْ تَكونَ مُصَدَّرَةً، فَإِنْ تأخَّرَتْ أُلغِيَتْ حَتْمًا، نَحْوَ: أُكْرِمُكَ إِذَنْ.

الثَّالِث: ألاَّ يُفْصَل بَيْنَهُمَا وبَيْنَ الفعلِ بِغَيرِ القَسَمِ، فَإِنْ فُصِلَ بَيْنَهُمَا بِغَيرِهِ أُلغِيَتْ، نَحْوَ: إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ[1].

واخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي بَسَاطَتِهَا وتَرَكُّبِهَا:

فَذَهَبَ الجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا بَسِيْطَةٌ.

وذَهَبَ الخَلِيلُ إِلَى أَنَّهَا مُركَّبَةٌ مِنْ:" إِذْ "، و:" أَنْ ".

وذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الرُّنْدِيُّ إِلَى أَنَّهَا مُركَّبَةٌ مِنْ:" إِذَا "، و:" أَنْ "[2].

أَمَّا مَعْنَاهَا: فَسِيْبَوَيْهِ[3] يَرَى أَنَّ مَعْنَاهَا: الجَوَابُ والجَزَاءُ، فَقَالَ: أَبُو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِيْن[4]: في كُلِّ مَوضِعٍ، وقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[5]: فِي الأَكْثَرِ، وقَدْ تَتَمَحَّضُ للجَوَابِ، بِدَلِيلِ: أَنَّهُ يُقَالُ لَكَ: أُحِبُّكَ، فَتَقُولُ: إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقًا، إِذْ لاَ مُجَازَاة – هُنَا – ضَرُورَة.

واختلفَ النَّحْوِيُّونَ فِي اسْمِيَّتِها، وحَرْفِيَّتِها.

---

(١) الجنى الداني ٣٦٣، ومُغني اللبيب ٢١، ٢٢، والهمع ٢/٢٩٤.

(٢) الجنى الداني ٣٦٣، والهمع ٢/٢٩٤.

(٣) الكتاب ٤/٢٣٤.

(٤) التوطئة ١٤١، ١٤٢.

(٥) المسائل المنثورة ١٤١.

أَوَّلاً: القَائِلُـوْنَ بالحَرْفِيَّـةِ:

ذَهَبَ الجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَـا حَرْفٌ[١].

ثَانيـًا: القَائِلُـوْنَ بالاسْمِيَّـةِ:

وذَهَبَ بعضُ الكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا اسْمُ ظَرْفٍ[٢].

وهَـذَا اخْتِيارُ الرَّضِيُّ، قَالَ:(وإِذَا جَازَ لَكَ إِضْمارُ:" أَنْ " بَعْدَ الحَرُوفِ الَّتِي هِيَ: الواو، و: الفاء، و: أو، و: حتَّى، فَهَلاّ جَازَ إِضْمارُهَا بَعْدَ الاسمِ – يعني: إِذَنْ – وإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ إِظْهَارُ:" أَنْ " بَعْدَ:" إِذَنْ " لاسْتِبْشَاعِهِم للتَّلَفُظِ بِهَا بَعْدَهَـا)[٣].

وَقَالَ فِي مَوضعٍ آخر:(وَ:" إِذَنْ " كَنَواصِبِ الفِعْلِ الَّتِي لا يُفصلُ بَيْنَهَا وبَيْنَ الفِعْلِ، إِلاَّ أَنَّ:" إِذَنْ " لَمَّا كَانَ اسمًا بِخِلافِ أَخَواتِهِ جَازَ أَنْ يُفصلَ بَيْنَـهُ وبَـيْنَ الفِعْلَ)[٤].

بَلْ إِنَّهُ رَجَّحَ اسْمِيَّتَهَا بِقَولِهِ:(وقَلْبُ نُونِهَا فِي الوَقْفِ أَلِفًـا يُـرَجِّحُ جَانِـبَ اسْمِيَّتِه)[٥].

والصَّـوَابُ:

مَا ذَهبَ إِلَيْـهِ الجُمْهُورُ من أَنَّهَا حَرْفٌ.

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) الجنى الداني ٣٦٣، والارتشاف ١٦٥٠/٤، ومغني اللبيب ٢٠، والهمع ٢٩٤/٢.

(٢) الجنى الداني ٣٦٣، والارتشاف ١٦٥٠/٤، ومغني اللبيب ٢٠، والهمع ٢٩٤/٢.

(٣) شرح الكافية ٢٣٧/٢.

(٤) شرح الكافية ٢٣٧/٢.

(٥) شرح الكافية ٢٣٨/٢.

المسألة السابعة والعشرون

(إِذْمَـا) بَـيْنَ الاسْمِيَّـةِ والحَرْفِيَّـةِ

(إِذْمَـا): أَدَاةُ شَرْطٍ تَجزِمُ فِعْلَيْن، وأصْلُها:" إِذْ " دَخَلَتْ عليها:" ما " فَمَنَعَتْها من الإضَافةِ؛ فَعَمِلَتْ في الجَزاءِ، ولا تَعْمل بغيرِ:" مَا " نَحْوَ:" إِذْ ما تَلْقَني تُكْرِمْني ".

قال العبَّاسُ بنُ مرداس:

إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرّسُولِ فَقُلْ لَهْ حَقًّا عَلَيكَ إِذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ[١]

وخَصَّ بعضُ النَّحْوِيِّين الجزمَ بها في الشِّعْرِ وجَعَلَها كـ:" إِذَا "، والصَّحيحُ أَنَّ الجزمَ بهَا جَائزٌ فِي الاختيارِ[٢].

واختلفَ النَّحْويُّونَ فِي اسْمِيَّتِها، وحَرْفِيَّتِها.

<u>أَوَّلاً: القَائِلُـوْنَ بِالحَرْفِيَّـةِ:</u>

ذَهبَ سِيْبَوَيْهِ[٣]، والمُبَرِّدُ[٤]، وابْنُ جِنِّي[٥]: إِلَـى أَنَّهـا حَـرْفٌ، بمنزلَـةِ:" إِن " الشَّرطِيَّةِ، فَإِذَا قُلْتَ:" إِذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ، فمَعْنَاهُ: إِنْ تَقُمْ أَقُمْ.

ولَعَلَّهم نَظَرُوا إِلَى أَنَّ لفظةَ:" مَا " تدخلُ علَى:" إِذَا " معَ أَنَّ فيهِ مَعْنَـى الشـرطِ، وهِي للمستقبلِ – وإِنْ دخلتْ علَى المَاضي– كـ:" إِنْ "، ولا تصيرُ جازمـةً معَهـا، فكيفَ بـ:" إِذْ " الخاليةِ من معنَى الشرطِ الموضوعة للماضِي؟[٦].

---

(١) البيت من الكامل، في ديوانه ٧٢، والكتاب ٥٧/٣، والمقتضب ٤٦/٢، وحـروف المعـاني، للزجاجيّ ٧٥، ورصف المباني ٦٠، ومنازل الحروف، للرماني ٣٨، وخزانة الأدب ٣١/٩.
الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" إِذْ مَا " على أنها: جزمت:" تَأْتِ " و:" تَجِدْ ".

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٨٧، والجنى الداني ١٩١، وشرح مغني اللبيب (المزج) ٤٧٠.

(٣) الكتاب ٥٦/٣، ٥٧.

(٤) المقتضب ٤٦/٢.

(٥) اللمـع ٣٧١.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٢٥٣/٢.

ثَانيـًا: القَائِلُـوْنَ بـالاسْمِيَّـةِ:

ذهب ابْنُ السَّرَّاجِ[١]، وأبُو عَلِيٍّ الفَارسِيُّ[٢]، إلى أنَّهَا اسْـمٌ.

واحْتَجَّـا:

بأنَّهَا قبلَ دخولِ:" مَا " كَانت اسْمًا، والأَصلُ عدمُ التغييـرِ، وأنَّ مـدلُوهَا مـن الزَّمانِ صارَ مستقبلاً، بعد أنْ كانَ ماضيًا، و:" مَا " كافَّةٌ لَها عن طلـبِ الإضَـافةِ، ومُهيئة لها، لما يكُن لهَا معْنَى وهو الاستقبالُ، وعملٌ وهو الجزمُ[٣].

وأجَابَ ابْنُ هِشَامٍ عن هذا الاحتجاجِ: بأنَّ التغييرَ قد تحققَّ قَطْعًا، بدليلِ أنَّهـا كَانت للمَاضِي فصارت للمستقبلِ، فدلَّ علَى أنَّها نُزعَ منها ذلك المعنَى ألبتةَ[٤].

والصَّـوَابُ:

مَا ذَهبَ إِلَيْـهِ سِيْبَوَيْهِ، ومن وافقهُ، من أنَّها حَرفٌ.

قَالَ ابنُ مَالكٍ:(والصحيحُ ما ذَهَبَ إليهِ سِيْبَوَيْهِ، لأنَّهـا قبـلَ التَّركيـبِ حُكِـمَ باسميَّتِها، لدلالتِها على وقتٍ ماضٍ، دونَ شَيءٍ آخر يُدْعَى أنَّها دَالَّةٌ عَليهِ.

ولمساواتِهَا بَعضَ الأسماءِ، في قَبولِ بعضِ عَلاَماتِ الاسْمِيَّةِ، كالتَّنوينِ، والإضافَةِ إليْهَا.

والوُقُوعِ مَوقِعَ مفعولٍ فيهِ، نَحوَ:﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا[٥]﴾.

ومَوقِعِ مفعولٍ بِهِ، نَحوَ:﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ [٦]﴾.

---

(١) الأصول ١٥٦/٢.

(٢) الإيضاح العضدي ٣٢١.

(٣) ينظر: الجنى الداني ١٩١، وشرح مغني اللبيب، للدماميني (المزج) ٤٧٠.

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى ٣٧.

(٥) من الآية (١٣٤) من سورة البقرة.

(٦) من الآية (٦٩) من سورة الأعـراف.

وأمَّا بعدَ التركيبِ فمدلُولُها المجمعُ علَيهِ: مَعنَى المُجازاةِ، وهُو مِن مَعَانِي الحُروفِ.

ومَن ادَّعَى أنَّ لهَا مدلُولاً آخرَ زائدًا علَى ذَلكَ، فلا حجةَ لَهُ، وهِيَ مَعَ ذَلكَ غَيرُ قَابِلَةٍ لشَيْءٍ من العَلاماتِ الَّتِي كَانت قابلةً لَهَا قَبلَ التَّركيبِ، فَوجَبَ انتفَاء اسميَّتها، وثبوت حرفيَّتَها) [1].

والله تعَالَى أعْلَى وأعْلم

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣، ١٦٢٣.

المسألة الثامنة والعشرون

(جَيْـر): بَيْن الاسْمِيَّـةِ والحَرْفِيَّـةِ

(جَيْـر): بكسرِ الرَّاءِ وفَتْحِهَا، والكَسْرُ أشْهرُ.

واختلفَ النَّحْويُّون فيهَا، هَل هِي اسمٌ أمْ حرفٌ؟

أَوَّلاً: القَائِلُـوْنَ بالحَرْفِيَّـةِ:

ذَهَبَ الرُّمَّانِيُّ(١)، والجُزُوْلِيُّ(٢)، وابنُ مَالِكٍ(٣)، وابنُ هِشَامٍ(٤): إلَى أَنَّهَـا حَـرْفُ جَوَابٍ، بمَعْنَى:" نَعَمْ ".

فيكون تصْدِيقًا للمُخْبِرِ، وإعلامًا للمُستَخْبَرِ، ووعْدًا للطَّالبِ(٥).

ثَانيًـا: القَائِلُـوْنَ بالاسْمِيَّـةِ:

ذَهَبَ ابْنُ بَرِّيٍّ(٦)، وأَبُو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِيْن(٧)، والمَالِقِيُّ(٨)، إلَى أَنَّهَا اسـمٌ بمَعْنَـى:" حَقًا "، وعَلَى هذَا المَعْنَى تكونُ مَصْدرًا.

واستدلَّ المَالِقِيُّ عَلَى اسميَّةِ:" جَيْر " بشَيئَين:

أَحَدِهِمَـا: أَنَّ مَعْنَاهَا:" حَقًّا "، ومَا حَلَّ من الألفَاظِ المُشْكِلَةِ فِي الحرفيَّةِ والاسميَّةِ مَحَلَّ الاسمِ حُكِمَ عَلَيهِ بالاسميَّةِ، إلاَّ إنْ قامَ دليلٌ عَلَى حرفيتهِ، كـ:" كافِ " التَّشْـبيهِ الَّتي مَعْنَاهَا:" مِثْل ".

الثَّـانِي: أَنَّها قَد نُوِّنت في الشِّعْرِ مُراعاةً لأَصلِهَا من الاسميَّةِ، قَالَ الشَّاعِـرُ:

---

(١) معاني الحروف، للرماني ١٠٦.

(٢) شرح التسهيل ٢١٩/٣.

(٣) ينظر رأيه في: رصف المباني ١٧٦.

(٤) مغني اللبيب ١٢٠.

(٥) شرح مغني اللبيب، للدماميني ٦٢٣، (المزج). (رسالة دكتوراه).

(٦) ينظر رأيه في: التوطئة ٣٥٦.

(٧) التوطئة ٣٥٦.

(٨) رصف المباني ١٧٦.

وقائِلةٍ: أَسِيتَ فَقُلْتُ: جَيْرٍ أَسِيٌّ، إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ[١]

فهذا التنوينُ – وإنْ كانَ ضرورةً – لا يكونُ إلاَّ فِي الأسماءِ التِي أصلُها التمكُّنُ، ولا يكونُ التنوينُ ضرورةً فِي فعلٍ ولاَ حرفٍ[٢].

وقِيْلَ: إنَّ:" جَيْر " ظَرْفُ زَمَانٍ، بمَعْنَى:" أَبَدًا "، بُنِيَ لِقِلَّةِ تَمَكُّنِهِ[٣].

واعْتَرَضَ ابْنُ مَالِكٍ، والمُرَادِيُّ، وابْنُ هِشَامٍ عَلَى أنَّ:" جَيْر " اسمٌ بمَعْنَى: حَقًّا، أو: أبَدًا، بِأَنَّهَا: لَو كَانت كذَلِكَ: لأُعْرِبَتْ، ولَجَازَ أن يَصْحَبَهَا:" اللاَّمُ.

ولَو لَم تَكُنْ بمَعْنَى:" نَعَمْ " لَم يُعْطَفْ عَلَيْهَا فِي قَولِ بَعْضِ الطَّائِيِّينَ:

أَبَى كَرَمًا، لاَ آلِفًا جَيْرِ أَوْ نَعَمْ بِأَحْسَنِ إِيْفَاءٍ، وَأَنْجَزِ مَوعِدِ[٤]

ولَمْ تَؤكَّدْ:" أَجَلْ " بِهَا فِي قَولِ طُفَيْلٍ الغَنَوِيّ:

وقُلْنَ: عَلَى الفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ أَنْ كَانَتْ رِوَاءً أَسَافِلُهْ[٥]

ولاَ قُوبِلَ بِهَا:" لاَ " فِي قَولِ الرَّاجِزِ[٦]:

---

(١) البيت من الوافر، قائله: أعرابيّ من بني أسد، وهو في: رصف المباني١٧٦، ١٧٧، ٤٠٠، وشرح الكافية الشافية ٨٨٥/٢، ومغني اللبيب ١٢٠، وهمع الهوامع ٤٠٧/٢، ٤٩٢.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" جَيْرٍ " على أن التنوين فيها دليل على اسميتها.

(٢) رصف المباني ١٧٧، ١٧٨.

(٣) الارتشاف ١٧٨٩/٤، ومغني اللبيب ١٢٠، وخزانة الأدب ١٢٢/١٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو في: شرح التسهيل ٢١٩/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٨٣/٢، والجنى والجنى الداني ٤٣٤، ومغني اللبيب ١٢٠، وهمع الهوامع ٤٠٧/٢، ٤٩٢.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" جَيْر أو نَعَمْ " حيث عطف:" نَعَمْ " على:" جَيْر "، وهذا دليل على حرفيتها.

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ١٠، وشرح التسهيل ٢١٩/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٨٤/٢، والجنى الداني ٤٣٤، ومغني اللبيب ١٢٠.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أَجَلْ جَيْر " حيث أكَّد:" أَجَلْ " بـ:" جَيْر "، وهذا دليل على حرفيتها.

(٦) وهو في: شرح التسهيل ٢١٩/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٨٤/٢، والجنى الداني ٤٣٤، ومغني اللبيب ١٢٠، وهمع الهوامع ٤٠٧/٢، ٤٩٢.

إِذَا تَقُولُ لاَ ابْنَةُ العُجَيْرِ
تَصْدُقُ لاَ، إِذَا تَقُولُ: جَيْرِ[١].

وأَمَّا قَولُ الشَّاعِـرِ:

وقَائِلَةٍ: أَسِيتَ فَقُلْتُ: جَيْرٍ ... أَسِيٌّ، إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ

فَفِيْهِ ثَلاثَةُ أَجْـوبَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ:" جَيْر " حَرفٌ، والتَّنْوينُ لضَرُورةِ الشِّعْرِ.

ثَانِيهَا: أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يكُونَ من تَنْوينِ التَّرَنُّمِ؛ تَشْبِيهًا لآخـرِ النِّصْـفِ بـآخرِ البَيْتِ، وتَنْوينُ التَّرَنُّمِ لاَ يختصُّ بالأسْمَاءِ، بَلْ يَلْحَقُ الحَرْفَ والفِعْلَ.

ثَالِثُهَا: أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يكُونَ أَرَادَ تَوكِيدَ:" جَيْر " بـ:" إِنَّ " الَّتِي بِمَعْنَى:" نَعَـمْ " فَحَذَفَ هَمْزَتَهَا، وخففت بحذفِ النُّونِ الثَّانِيَةِ[٢].

وذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارسِيُّ[٣]، وعبد القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ[٤]، وأبو حَيَّانَ[٥]، إِلَى أَنَّهَـا اسمُ فِعْلٍ، بمَعْنَى: اعْتَرِفُ وأقِرُّ.

واحْتَجُّوا: بأَنَّ تَنْوينَها للتَّنكِيرِ، وهُو لاَ يُوجَدُ إِلاَّ فِي اسْمِ الفِعْلِ، أو الصَّوتِ[٦].

والصَّـوَابُ:

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" لا...جَيْر " حيث قابل:" جَيْر " بـ" لاَ " وهذا دليل على حرفيتها.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢١٩/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٨٤/٢، والجنى الداني ٤٣٤، ومغني اللبيب ١٢٠.

(٢) ينظر: التوطئة ٣٥٦، وشرح الكافية الشافية ٨٨٥/٢، ٨٨٦، والجنى الداني ٤٣٤، ومغنـي اللبيب ١٢٠.

(٣) ينظر: رأيه في: شرح أبيات مغني اللبيب ٦١/٣، وخزانة الأدب ١٢٢/١٠.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ١٤١/١.

(٥) تذكرة النحاة ٤٠٤.

(٦) الهمع ٤٠٨/٢.

أَنَّ:" جَيْر " حَرْفُ جَوَابٍ، بمَعْنَى:" نَعَمْ "؛ لأنَّ كُلَّ مَوضِعٍ وَقَعَتْ فِيْهِ:" جَيْر " يَصْلُحُ أنْ تَقَعَ فِيْهِ:" نَعَمْ "، ولَيْسَ كُلُّ مَوضِعٍ وَقَعَتْ فِيْهِ:" نَعَمْ " يَصْلُحُ أنْ تَقَعَ فِيْهِ:" حَقًّا "، فإلحَاقُهَا بـ:" نَعَمْ " أَوْلَى، وأيْضًا فَإنَّ لَهَا شَبَهًا بـ:" نَعَمْ " لَفْظًا واسْتِعْمَالاً؛ ولِذَلِكَ بُنِيَتْ[1].

والله تعالى أعلى وأعلم

(١) شرح التسهيل ٣/٢١٩.

المسألة التاسعة والعشرون

(التَّـاءُ) اللاحِقة للفِعْـل المَاضِـي

(التَّـاءُ): المُفْرَدَةُ أَرْبَعَــةُ أَقْسَــامٍ:

١- مُحَرَّكَةٌ فِي أَوَائِلِ الأَسْمَاءِ، وهِيَ حَرْفُ جَرٍّ، مَعْنَاهُ القَسَمُ، وتَخْتَصُّ باسْــمِ:" اللهِ " تَعَالَى، نَحْــوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ [١]﴾.

٢- مُحَرَّكَةٌ فِي أَوَاخِرِ الأَسْمَاءِ، وهِيَ حَرْفُ خِطَابٍ، نَحْــوَ: أَنْتَ، وأَنْتِ.

٣- مُحَرَّكَةٌ فِي أَوَاخِرِ الأَفْعَالِ، وهِيَ ضَمِيْرٍ، نَحْــوَ: قُمْتُ، وقُمْتَ، وقُمْتِ،

٤- سَاكِنَةٌ فِي أَوَاخِرِ الأَفْعَالِ، نَحْــوَ: قَامَتْ هِنْدٌ[٢].

واخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي:" التَّاءِ " السَّاكِنَةِ الَّتِي فِي أَوَاخِرِ الأَفْعَالِ، نَحْــوَ: قَامَــتْ هِنْدٌ، بَيْنَ الاسْمِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ:

أَوَّلاً: القَائِلُــوْنَ بِالحَــرْفِيَّــةِ:

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ، وطَائِفَةٌ منَ النَّحْوِيِّينَ إِلَى: أَنَّ هذهِ:" التَّاءَ " حَرْفٌ وُضِعَ عَلاَمَــةً لتَأنِيثِ المُسْنَدِ إِلَيه، نَحْــوَ: قَامَتْ هِنْدٌ، وطَلَعَتِ الشَّمْسُ[٣].

قَالَ سِيْبَوَيْهِ:(وَإِذَا قُلْتَ: ذَهَبَتْ جَارِيتَاكَ، أوجَاءَتْ نِسَاؤكَ، فَلَــيسَ فِــي الفِعْــلِ إِضْمَارٌ، فَفَصَلُوا بينهمَا فِي التَّأنيثِ والتَّذْكير، ولَمْ يفْصِلُوا بينهمَا فِي التَّثْنيةِ والجَمْعِ، وإِنَّمَا جَاءُوا بِــ:" التَّاءِ " للتَّأنِيثِ؛ لأنَّها لَيستْ عَلاَمةَ إِضْمَارٍ كَالواوِ والألفِ، وإِنَّمَــا هِي كــ:" هَاءِ " التَّأنِيثِ فِي:" طَلْحَةَ "، ولَيستْ باسْمٍ) [٤].

---

(١) من الآيــة (٨٥) من سورة يوســف (عَلَيْــهِ السَّــلاَمُ).

(٢) مغني اللبيب ١١٥، ١١٦.

(٣) الكتاب ٣٨/٢، والتعليقة ١/ ٢٤٣، وحروف المعاني، للزجــاجيّ ٤٧، ورصــف المبــاني ١٦٥، والهمع ٢٩٢/٣.

(٤) الكتاب ٣٨/٢.

ثَانيـًا: القَائِلُـوْنَ بـالاسْمِيَّـةِ:

ذَهَبَ الجَلُولِيُّ: إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ، ومَا بَعْدَهَا بَدلاً مِنْهَـا، أو مُبْتَـدأ خَبَـرُهُ الجُمْلَـةُ قَبْلَهُ(١).

وردَّهُ ابْنُ هِشَامٍ: بأنَّ البَدَلَ صَالِحٌ للاستغناءِ بِهِ عَنِ المُبْـدَلِ مِنْـهُ، وأنَّ عَـوْدَ الضَّمِيرِ عَلَى مَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ، نَحْوَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّءوفِ الرَّحِيمِ، قَلِيلٌ(٢).

ووَجْـهُ الرَّدِّ: أَنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ، وهُـو: قَامَتْ، كَثِيرٌ شَائِعٌ، وأنَّ عَـوْدَ الضَّـمِيرِ عَلَى مَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ، قَلِيلٌ، فَكيفَ يُخَرَّجُ الكَثِيرُ الشَّائِعُ عَلَى القَلِيلِ؟ (٣).

وأنَّ تَقَدُّمَ الخَبَرِ الوَاقِعِ جُمْلَةً قَلِيلٌ أَيْضًا(٤)، كَقَـوْلِهِ:

إِلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِن مُحَارِبٍ أَبُـوه، ولاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُه (٥)

ووَجْـهُ الـرَّدِّ: أَنَّ تَقْدِيمَ الخَبَرِ الَّذِي هُو جُملَةٌ – وإِنْ كَانَ مَقِيسًا – قَلِيْلٌ، فَكيفَ يُخَرَّجُ عَلَيهِ هذا التَّركيبُ الشَّائِعُ الكَثِيرُ؟ (٦).

والصَّـوَابُ:

أَنَّ:" التَّاءَ " السَّاكِنَةَ الَّتِي فِي أَوَاخِرِ الأَفْعَالِ، نَحْـوَ: قَامَتْ هِنْدٌ، حَـرْفٌ:

---

(١) ينظر رأيه في: مغني اللبيب ١١٦، والهمع ٢٩٢/٣.

(٢) مغني اللبيب ١١٦.

(٣) شرح مغني اللبيب(شرح المزج) للدماميني ١١٦. (رسالة دكتوراه).

(٤) مغني اللبيب ١١٦.

(٥) البيت من الطويل، للفرزدق(ديوانه ٢٥٠/١)، ويروى فيه:" أبوها " مكان:" أبوه "، فيكـون بدل اشتمال من:" أمه "، وعليه فلا شاهد فيه.

وهـو من شواهد: الخصائص ٣٩٤/٢، ورصف المباني ١٨، وشرح ابـن عقيـل ٢٣٠/١، والمقاصد النحـويَّة ٣٦٤/١، والهمع ٣٧٤/١.

الشَّاهِـدُ فِيْـهِ قَوْلُـهُ:" مَا أُمُّهُ مِن مُحَارِبٍ أَبُوه " حيث قدّم الخبر، وهو:" مَا أُمُّهُ مِن مُحَارِبٍ " وأخَّر المبتدأ، وهو:" أَبُـوه ".

(٦) شرح مغني اللبيب(شرح المزج) للدماميني ١١٦. (رسالة دكتوراه).

والدَّلِيــلُ عَلَى ذَلِكَ: كَونُ ضَمِيرِ التَّثْنيةِ وهُــو:" الألِف " يُبرزُ مَعَهَــا، نَحْــوَ: الهِنْدَانِ قَامتَا، فيجتمع مَعَ الضَّمِيرِ، ولو كَانت اسْمًا مَا اجتمعَ ضَمِيرانِ[1].

والله تعالى أعلى وأعلم

(١) رصف المباني ١٦٥.

المسألة الثلاثون

(يَـاءُ النَّسَـبِ) بَيْنَ الاسْمِيَّـةِ وَالحَرْفِيَّـةِ

(يَـاءُ النَّسَـبِ): يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ، تلْحَقُ آخِرِ الاسْمِ المَنْسُوبِ؛ لِتَدُلَّ على نِسبتِهِ إلى المجرَّدِ عَنْهَا(١).

تَقُولُ: هَاشِمِيٌّ، وبَكْرِيٌّ، وزَيْدِيٌّ، وسَعْدِيٌّ، وتَمِيمِيٌّ، وقَيسِيٌّ، ومِصْـرِيٌّ، فِـي النَّسَبِ إِلَى: هَاشِم، وبَكْر، وزَيْد، وسَعْد، وتَميم، وقَيس، ومِصْر(٢).

وإنَّمَا كَانت:" اليَاءُ " مُشَدَّدَةً ليجْرِيَ عَلَيها وُجُوهُ الإعرابِ الثَّلاثَة، ولَـو أُفْـرِدَت لاستُثْقِلَتِ الضَّمَةُ والكَسْرَةُ عَلَيهَا؛ ولئلا تلتبس بـ:" يَاءِ " المُـتَكَلِّمِ؛ ولأنَّ الخفيفَـةَ تُحذفُ لالتقاءِ السَّاكِنَين(٣).

واختَلَفَ النَّحْوِيُّون فِيهَا بَيْنَ الحَرْفِيَّـةِ وَالاسْمِيَّـةِ:

<u>أَوَّلاً: القَائِلُـوْنَ بِالحَرْفِيَّـةِ:</u>

ذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ، لا موضعَ لَهُ من الإعْـرَابِ(٤).

<u>ثَـانِيًا: القَائِلُـوْنَ بِالاسْمِيَّـةِ:</u>

ذَهَبَ الكُوفِيُّون إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ مُضافٌ إِلَيْهِ فِي مَحَلِّ جَـرٍّ(٥).

واحتجُّوا بقولِ بعضِ العرب: رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيّ، بجَرِّ:" تَيْم " الثَّانِي، عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ من:" يَاءِ " النَّسَبِ في:" التَّيْمِيّ " وإذَا كَانَ بدلاً منهُ كَانَ اسمًا؛ لأنَّ حُكْمَ البدلِ حُكْمُ المُبدلِ منه.

وقَدْ رَدَّ النَّحْوِيُّونَ قَولَ الكُوفِيِّين مِـن وَجُهَيْـن:

---

(١) الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب ٣٧، وشرح الشافية، للرضي ١٣/٢.

(٢) الأصول في النحو ٦٤/٣.

(٣) حاشية الصبان ١٧٦/٤.

(٤) شرح المفصل، لابن يعيش ١٤٢/٥، وحاشية الصبان ١٧٦/٤.

(٥) شرح المفصل، لابن يعيش ١٤٢/٥، وحاشية الصبان ١٧٦/٤.

أَحَدهمَا: أنَّ:" اليَاءَ " حرفُ مَعْنَى دَالٌّ عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ، كَمَا أنَّ:" تَاءَ " التَّأنيثِ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى التَّأنيثِ، وليست كِنايةً عن مُسمَّى، فيكون لَهَا موضعٌ من الإعْــرَابِ، مَعَ أنَّ الاسمَ الَّذِي لَهُ موضعٌ من الإعْــرَابِ، هو الَّذِي يتَعذَّرُ ظهورُ الإعْــرَابِ فِــي لفْظِهِ، فَيُحْكَمُ عَلَى مَحَلِّهِ.

والثَّانِي: أنَّ احتجاجَهم بقولِ بعضِ العربِ: رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَــدِيّ، محمــولٌ عَلَى حذْفِ مُضافٍ، والتقديرُ: صَاحب تَيْمِ عَدِي، أو ذا تَيْمِ عَدِي، فَحُــذِفَ المُضَــافُ وبَقِي المُضَافُ إليهِ عَلَى حَالِهِ من الإعْــرَابِ [1].

<u>والصَّــوَابُ:</u>

أنَّ:" يَاءَ " النَّسَبِ حرفٌ، وأنَّ:" عَدِيَّ " مجرورٌ بالإضافةِ، لاَ عَلَى البدَلِ.

والله تعَالَى أَعْلَى وأعْلم

***

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ١٤٢/٥.

الفصـــل الثـالـــث

المختلف فيه بين الظرفية، والاسمية، والحرفية، دراسة نحوية.

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: المختلف فيه بين الظرفية والاسمية، والأرجح أن ه ظرف.

المبحث الثاني: المختلف فيه بين الظرفية والحرفية، والأرجح أنه ظرف.

المبحث الثالث: المختلف فيه بين الظرفية والحرفية، والأرجح أنه حرف.

المبحث الأول

المختلف فيه بين الظرفية والاسمية، والأرجح أنه ظرف

المسألة الحادية والثلاثون

(مُذْ، ومُنْذُ) إِنْ وليهُمَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ
بَيْنَ الظَّرْفِيَّةِ والاسْمِيَّةِ

يَلِي:(**مُذْ، ومُنْذُ**) اسمٌ مرفوعٌ، نحو: مُذْ يَوْمُ الخَمِيْسِ، أومُنْذُ يَوْمَانِ[١].

واختَلَفَ النَّحْوِيُّون فِي:" مُذْ، ومُنْذُ " إِذَا وقَعَ بَعدَهُما اسمٌ مرفوعٌ، بَيْنَ الاسْمِيَّةِ والظَّرْفِيَّةِ:

أَوَّلاً: القَائِلُوْنَ بالاسْمِيَّةِ:

ذَهَبَ المُبَرِّدُ[٢]، وابْنُ السَّرَّاجِ[٣]، وأبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٤]، أنَّهمَا اسْمَانِ، ويُعْرَبانِ مُبتدآنِ، ومَا بَعْدَهُما خَبَرٌ، ومَعنَاهُمَا: الأَمَدُ، إِنْ كَانَ الزَّمَانُ حَاضِرًا، أو مَعْدُودًا، وأولُ المُدَّةِ إِنْ كَانَ مَاضِيًا[٥].

والتَّقدِيرُ فِي المَعْرِفَةِ: أوَّلُ انقِطَاعِ الرُّؤْيَةِ يَوْمُ الجُمعةِ، وفِي النَّكرةِ: أَمَدُ انقِطَاعِ الرُّؤْيَةِ يَوْمَانِ[١].

---

(١) مغني اللبيب ٣٣٥.
(٢) المقتضب ٣٠/٣.
(٣) الأصول ١٣٧/٢.
(٤) الإيضاح العضدي ٢٦١، ومغني اللبيب ٣٣٥.
(٥) مغني اللبيب ٣٣٥.

وسَاغَ الابتداءُ بهمَا؛ لأنَّهُما مَعْرِفَتَانِ لَفْظًا ومَعْنَى، أوْ مَعْنًى فَقَطْ[٢].

ثَانِيًا: القَائِلُونَ بِالظَّرْفِيَّةِ:

ذَهَبَ الأَخْفَشُ[٣]، والزَّجَّاجُ، والزَّجَّاجِيُّ[٤]، والسُّهَيْلِيُّ، وابْنُ مَضَاء[٥]، وابْنُ مَالكٍ[٦]، أنَّهمَا ظَرْفَانِ، ثُمَّ اختَلَفُوا:

فَذَهَبَ الأَخْفَشُ، والزَّجَّاجُ، والزَّجَّاجِيُّ، أنَّهُمَا ظَرْفَانِ فِي مَوضِعِ الخَبَرِ، والمَرْفُوعُ هُوَ المُبتدأُ، والتَّقْديرُ: بَيْنِي وبَيْنَ لِقَائِهِ يَوْمَانِ[٧].

وذَهَبَ السُّهَيْلِيُّ، وابْنُ مَضَاء، وابْنُ مَالكٍ، أنَّهُمَا ظَرْفَانِ مُضَافَانِ إِلَى الجُمْلَةِ، والمَرفُوعُ بَعْدَهُمَا فَاعِلٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، أي: مُنْذُ مَضَى يَوْمُ الجُمْعَةِ، أوْ يَوْمَانِ[٨].

واعتُرِضَ عَلَى الأَخْفَشِ، ومن وَافَقَهُ بأنَّ اللَّفْظَ والمَعْنَى يَأْبَيَاهُ:

أَمَّا اللَّفْظُ: فلأَنَّكَ تُخْبِرُ عن جَمِيعِ المُدَّةِ بأنَّها يَوْمَانِ، وذَلِكَ غَيْرُ مُحقَّقٍ عَلَى هَذَا الإِعْرَابِ.

وَأَمَّا المَعْنَى: فَلأنَّ:" يَوْمَانِ " نَكِرَةٌ، لا مُسَوِّغَ لَهَا، وليسَ الظَّرْفُ الوَاقِعُ خَبَرًا ظَرْفاً للمُبتدأ حتى يكون تَقْدِيمُهُ مُسَوِّغًا؛ إذْ لَو كانَ ظَرفًا لكَانَ زَائِداً عَلَيهِ، وهُو مُنَافٍ للمُرادِ؛ إِذِ المُرادُ أَنَّهُ هُوَ[٩].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٧٦٦/٢.

(٢) حاشية الصبان ٢٢٧/٢.

(٣) معاني القرآن ٣٦٥/١، ومغني اللبيب ٣٣٥.

(٤) ينظر رأي الزجاج، والزجاجيّ في: مغني اللبيب ٣٣٥، وحاشية الصبان ٢٢٧/٢.

(٥) ينظر رأي السهيلي، وابن مضاء في: الارتشاف ١٤١٨/٣.

(٦) شرح التسهيل ٢١٧/٢.

(٧) مغني اللبيب ٣٣٥.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٧٦٦/٢.

(٩) حاشية الصبان ٢٢٧/٢.

والصَّـــوَابُ:

مَا ذَهَـــبَ إلَيهِ السُّهَيْلِيُّ، ومن وافقَهُ، أنَّهُمَا ظَرْفَانِ مُضَـــافَانِ إلَـــى الجُمْلَـــةِ، والمَرفُوعُ بَعْدَهُمَا فَاعِلٌ بفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، وذَلِكَ للآتِي:

١- أَنَّ فِيهِ إجْرَاءَ:" مُـــذُ، ومُنْـــذُ " فِي الاسْمِيَّةِ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِـــدَةٍ مَـــعَ صِـــحَّةِ المَعْنَى، فَهُو أَوْلَى من اختِلافِ الاستعْمَالِ.

٢- أَنَّ فِيهِ تَخَلُّصًا من ابتداءِ نَكِرَةٍ بلا مُسَوِّغٍ إن ادُّعِيَ التَّنكِيرُ، ومن تَعْرِيفٍ غَيْـــرِ مُعْتَادٍ إن ادُّعِيَ التَّعْرِيفُ.

٣- أَنَّ فِيهِ تَخَلُّصًا من جَعْلِ جُمْلَتَينِ فِي حُكْمِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ من غيرِ رابِطٍ ظَـــاهِرٍ ولا مُقَدَّرٍ[١].

والله تعالى أعلى وأعلم

المسألة الثانية والثلاثون

(مُـــذْ، ومُنْـــذُ) إنْ وليهُمَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّـــةٌ

بَيْنَ الظَّـرْفِيَّـــةِ والاسْمِـيَّـــةِ

يَلِـــي:(مُـــذْ، ومُنْـــذُ)جُمْلَةٌ اسْمِيَّـــةٌ، نَحْـــوَ قَـــولِ الكُمَيْـــتِ:

وَمَا زِلْـتُ مَحْمُولاً عَلَيَّ ضَغِيْنَـةٌ وَمُضْطَلِعُ الأَضْغَانِ مُذْ أَنَـا يَافِـعُ[١]

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢١٧.

أَوْ فِعْلِيَّـةٌ، كَقَـولِ الفَـرَزْدَق:

مَـا زَالَ مُذْ عَـقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَهُ فَـدَنَـا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[٢]

واختَلَفَ النَّحْوِيُّون فِي:" مُذْ، ومُنْذُ " إِذَا وقَعَ بَعدَهُما جُمْلَةٌ اسْمِيَّـةٌ، أَوْ فِعْلِيَّـةٌ، بَيْنَ الاسْمِيَّةِ والظَّرْفِيَّةِ:

أَوَّلاً: القَائِلُـونَ بِالظَّرْفِيَّـةِ:

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ[٣]، والسِّيْرَافِيُّ[٤]، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٥]، والجُـزُولِيُّ[٦]، وأَبُـو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِيْن[١]، وابْنُ السَّرَّاجِ[٢]، وابْنُ عُصْفُور[٣]، وابْنِ مَالِكٍ[٤]إلى أنَّ:" مُذْ، ومُنْذُ ومُنْذُ " ظَرْفَانِ مُضَافانِ إِلَى مَا بَعْدَهُمَـا، ثُـمَّ اخْتَلَفُـوا:

---

(١) البيت من الطويل، وهـو في: ديوانه ١٦٦، وفي: الكتـاب ٤٥/٢، والنكـت ٤٦٢/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢١٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٨١٥/٢، والجنى الداني٥٠٤، ومغني اللبيب ٣٣٥، ٣٣٦، والمساعد ٥١٢/١، والمقاصد النحويَّة ٤٨٠/٢.

اللُّغَـةُ:" ضَغِيْنَةٌ ": حِقْـد. " يافع ": ناهـز الحلـم.

الشَّاهِـدُ فِيْـهِ قَوْلُـهُ:" مُـذْ أَنَا يَافِـعُ ": حيث وقعـت الجملة الاسمية، وهي:" أَنَا يَافِـعُ ": بعـد:" مُـذْ "، مصرح بالمبتدأ والخـبر.

(٢) البيت من الكامـل، وهـو في: ديوانه ٣٠٥/١، والمقتضب ١٧٤/٢، وكتاب الكتـاب، لابـن درستويه ١٤٩، وتوجيه اللمع ٤٤٥، وابن يعيش ١٢١/٢، والجنـى الداني ٥٠١، ٥٠٤، ومغني اللبيب ٣٣٦، وتمهيد القواعـد ١٩٦٢/٤، والمقاصد النحويَّة ٤٧٧/٢، والأشمونيّ ١٨٧/١.

الشَّاهِـدُ فِيْـهِ قَوْلُـهُ:" مُـذْ عَقَـدَتْ يَـدَاهُ ": حيث وقعت الجملة الفعلية، وهي: " عَقَـدَتْ يَـدَاهُ " بعـد:" مُـذْ "، وهـذا كثير.

(٣) الكتـاب ١١٧/٣.

(٤) شـرح الكتـاب ١٤١/١.

(٥) التعليقـة ٢٢٩/٢.

(٦) المقدمـة الجـزوليَّة ١٢٣.

فَذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ، والسِّيْرَافِيُّ، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ، وابْنِ مَالِكٍ، إِلَى أَنَّ:" مُذْ، ومُنْذُ " ظَرْفَانِ مُضَافانِ إِلَى الجُمْلَةِ الجملةِ نَفْسِهَـا.

وذَهَبَ الجُـزُولِيُّ، وأَبُو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِيْن، وابْنُ السَّرَّاجِ، وابْنُ عُصْفُورٍ، إِلَى أَنَّهُما ظَرْفَانِ مُضَافانِ إِلَى زَمَانٍ مُضَافٍ إِلَى الجُمْلَةِ؛ لأنهما لا يدخُـلانِ إلاَّ عَلَـى أسـمَاءِ الزَّمَـانِ ملفوظاً بها، أو مُقَدَّرةً، فالتقدير في: مَا رَأَيْتُهُ مُـذْ زَيْـدٌ قَائِمٌ: مُـذْ زَمَـنِ زَيْـدٌ قَائِـمٌ(٥).

ثَانِيًا: القَائِلُوْنَ بِالاسْمِيَّةِ:

ذهب الأَخْفَشُ(٦)، وابْنُ فرُّخَان(٧) إلى: أنهما مبتـدآن، والخبـرُ: اسـمُ زمـانٍ محـذوفٍ.

والتقدير فِي البَيْتَينِ السَّابِقَينِ : مُذْ زَمَانٍ عَقَـدَتْ ، ومُذْ زَمَانٍ أَنَا يَافِعٌ(٨).

والصَّـوَابُ:

أَنَّهُمَا ظَرْفَانِ مُضَافَانِ إِلَى الجُمْلَةِ نَفْسِهَـا.

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) شـرح المقدمـة الجـزوليَّة ٨٥١/٢.

(٢) الأصـول ١٣٧/٢، والموجـز في النحـو٥٩.

(٣) شـرح الجمـل ١٥٧/٢.

(٤) شرح التسهيل ٢١٦/٢.

(٥) الارتشـاف ٣/ ١٤١٧، والهمـع ١٦٥/٢.

(٦) معاني القـرآن ٣٦٥/١، ومغـني اللبيـب ٣٣٦.

(٧) المستوفي في النحو١٩٤/١، ١٩٥.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٧٦٨/٢.

المبحث الثاني

المختلف فيه بين الظرفية والحرفية، والأرجح أنه ظرف.

المسألة الثالثة والثلاثون

(إِذِ) التَّعْلِيلِيَّةُ بَيْنَ الظَّرْفِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ

(إِذْ) أصْلُهَا أن تكونَ ظَرْفًا للمَاضِي من الزَّمانِ، مُضَافةً أَبَدًا إِلَى الجُمْلَةِ، والتَّنْوين هو المُعَوِّض منها، نَحْو: جِئْتُ إِذْ قَامَ زَيْدٌ، وقوله تَعَالَى:﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ[١]﴾.

وكَانَ حَقَّهَا أَنْ تَكُونَ فِي كُلِّ مَوضِعٍ حَرْفًا؛ إِذْ هِيَ مُتَوغِّلَةٌ فِي البِنَاءِ، لاَ تَخْرُجُ عنهُ أصْلاً، ولكِن حُكِمَ لهَا باسْمِيَّتِهَا؛ لأَنَّهَا فِي مَعْنَى:" حِيْنَ "[٢].

وتَأتِي:" إِذْ " عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ[٣]:

<u>أَحَدهَا:</u> أَنْ تَكُونَ اسْمًا للزَّمَنِ المَاضِي، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا [٤]﴾.

<u>الثَّانِي:</u> أَنْ تَكُونَ اسْمًا للزَّمَنِ المُستقبلِ، بمعنَى:" إِذَا "، ذَهَبَ إِلَى ذَلك قَومٌ من المتَأخِّرين، منهم ابن مالك[٥]، واستدلُّوا بقَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ [٦]﴾، وقَولِه تَعالَى:﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا[٧]﴾.

<u>الثَّالِث:</u> أَنْ تَكُونَ للمُفَاجَأةِ، وذَلك بَعْدَ:" بَيْنَا "، و:" بيْنَمَا "، نَصَّ عَلَى ذَلِك سِيْبَوَيْهِ[٨]، نَحْوَ: بيْنَمَا أَنَا كَذَا إِذْ جَاءَ زَيْدٌ.

---

(١) الآيــة (٦) من سورة الزلزلة.

(٢) رصف المباني ٦٠.

(٣) الجنى الداني ١٨٩، ومغني اللبيب ٨٠.

(٤) من الآيــة (٤٠) من سورة التــوبة.

(٥) شرح التسهيل ٢١٢/٢، ١٨١/٣.

(٦) من الآيتيــن (٧٠، ٧١) من سورة غافــر.

(٧) الآيــة (٤) من سورة الزلزلة.

(٨) الكتاب ٢٣٢/٤.

الرَّابِع: أَنْ تَكُونَ للتَّعْلِيلِ، نَحْوَ قَــوْلِهِ تَعَالَى:﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ [١]﴾، وقَوْلِــهِ تَعَالَى:﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ [٢]﴾.

وَذُكِرَ لِــ:" إِذْ " مَعْنيان آخران:

أَحَدُهُمَا: التَّوْكِيدُ، وذَلكَ بأنِ تُحملَ عَلى الزِّيادةِ، قَالَهُ: أَبُو عُبَيْدَه[٣]، وتَبعهُ ابنُ قُتَيبَةَ[٤]،

وحَمَلاَ عليهِ قَــوْله تَعَالَى:﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ [٥]﴾.

والثَّانِي: التَّحْقِيقُ: كــ:" قَــدْ " وحُمِلَ عَلَيهِ قَولُهُ تَعَــالَى:﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ [٦]﴾[٧].

وقــد اختلف النُّحَاةُ في:" إِذ " التَّعلِيلِيَّةِ، هل هي: ظَــرْفٌ، أم حَــرْفٌ؟

أَوَّلاً: القَائِلُــوْنَ بِالظَّــرْفِيَّــةِ:

ذَهبَ أبُو عَلِيٍّ الشلوبين[٨]، إلى أنَّها ظَرْفٌ، والتعليلُ مُسْتَفادٌ من قوةِ الكَــلامِ، لاَ من اللَّفْظِ.

وحُجَّتُــهُ:

إنَّهُ إذَا قِيلَ: ضَربتُهُ إِذْ أَسَاءَ، وأُريدَ بــ:" إِذِ " الوقْتُ اقتضَى ظَاهرُ الحَــالِ أنَّ:" الإِسَاءةَ " سَبَبُ الضَّرْبِ[١].

---

(١) من الآيــة (٣٩) من سورة الزخرف.

(٢) من الآيــة (١١) من سورة الأحقــاف.

(٣) مجاز القرآن ٦٣/١، ٣٧، ١٨٣.

(٤) ينظر رأيه في: شرح الرضي ١١٤/١، ومغني اللبيب ٨٣.

(٥) من الآيــة (٣٠) من سورة البقــرة، ومن الآيــة (٢٨) من سورة الحجر.

(٦) الآيــة (٣٩) من سورة الزخرف.

(٧) الجنى الداني١٨٩، ومغني اللبيب ٨٠، وشرح مغني اللبيب، للدماميني(شــرح المــزج ٤٥٧) رسالة دكتوراه.

(٨) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٤٠٤/٣، والجنى الداني١٨٩، والمساعد ٥٠١/١.

وذَلك من جِهةِ أنَّ تعليقَ الحُكمِ بوصفٍ مُشعرٌ بِعِلِّيَّةِ الوصفِ لذَلكَ الحُكْمِ[٢].

واعتُرِضَ عَليهِ بأمـــرين:

الأَوَّل: لزومِ أن تكونَ:" إذْ " للتعليلِ في قَولِكَ: سَأضربُ زَيْدًا إذْ أَسَاءَ، ولا قَائِـــلَ بِهِ[٣].

الثَّاني: أنَّ هذا القولَ لا يتأتى في قَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ [٤]﴾؛ لاختلافِ زمَنَي الفعْلَين، النَّفع المنفيّ، والظلم، فإنَّ زمنَ الأوَّل زمن الآخرةِ، وزمن الثَّاني زمن الدُّنيا[٥].

ثَانيـًا: القَائِلُـوْنَ بِالحَرْفِيَّـــةِ:

ذَهبَ السُّهيليُّ[٦]، وابنُ مالكٍ[٧]، والرَّضِيُّ[٨]: إلَى أنَّها حَرْفٌ، بِمَنْزِلَةِ لامِ العِلَّةِ.

يقولُ الرَّضِيُّ:(وتَجِيء:" إذْ " للتعليلِ، نَحْوَ: جِئتُكَ إذْ أَنْـــتَ كَـــريمٌ، أي: لأنَّـــكَ، والأولَى حَرفيَّتُها، إذن، إذْ لاَ معنَى لتَأويلِها بالوقتِ حتَّى تدخل في حدِّ الاسمِ) [٩].

والصَّـــوَابُ:

أنَّها ظَرْفٌ، والتعليلُ مُسْتَفادٌ من قوةِ الكَلامِ، وذَلكَ لأمْـــرَين:

الأَوَّل: أنَّ الجُمهُورَ لا يُثْبِتُونَ التَّعْلِيلية، ولا يَقُولُونَ إلاَّ بظَرْفِيَّتِها [١٠].

---

(١) مغني اللبيب ٨٢.

(٢) شرح مغني اللبيب (شرح المزج) ٤٤٧، (رسالة دكتوراه).

(٣) شرح مغني اللبيب (شرح المزج) ٤٤٧، (رسالة دكتوراه).

(٤) الآيـــة (٣٩) من سورة الزخرف.

(٥) مغني اللبيب ٨٢، وشرح مغني اللبيب ٤٤٧ (شرح المزج)، وحاشية الصبان ٢٥٣/٣.

(٦) أمالي السهيلي ٢٥.

(٧) شرح التسهيل ٢٠٦/٢، ٢٠٧.

(٨) شرح الكافية ١١٥/٢.

(٩) شرح الكافية ١١٥/٢.

(١٠) شرح مغني اللبيب (شرح المزج) ٤٤٧، (رسالة دكتوراه).

الثَّاني: أَنَّهُ يجوزُ جَعْلُ:" إذْ " في قَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ [١]﴾؛ بَدلاً من:" اليوم ". قَالَهُ: أَبُو عَلِيٍّ الفَارسِيُّ، وابنُ جِنِّي. يقُولُ ابنُ جِنِّي:(وعلَى هذا يتوجّهُ عندِي قَولُ الله – سبحانَه:﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾؛ وذلكَ أنْ تَجعَلَ:" إِذْ " بَدلاً من قولِه:" اليومَ " وإلاّ بقيتْ بلاَ نَاصبٍ، وجازَ إبدالُ:" إذْ " – وهو مَاضٍ في الدنيا – من قولِـه:" اليـومَ " وهو حينئذٍ حَاضِرٌ في الآخرةِ؛ لمّا كَانَ عدمُ الانتفاعِ بالاشتراكِ فِي العذابِ إنَّمَا هـو مسبَّبٌ عن الظُّلمِ، وكانت أيضًا الآخِرةُ تَلِي الدُّنيا بلا وقْفَةٍ ولا فصلٍ، صارَ الوقْتـانِ علَى تباينهما وتنائيهما كالوقتين المقترنِين الدَّانيين المتلاصقين، نَحْوَ أحسنتُ إليهِ إذْ شَكرني وأعطيتُه حِينَ سَأَلَنِي، وهذا أمْرٌ استقرّ بيني وبين أبِي عَلِيٍّ)[٢].

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) الآيــة (٣٩) من سورة الزخــرف.

(٢) الخصــائص ٣/٢٢٤.

المسألة الرابعة والثلاثون

" إِذَا " الفُجَائِيَّةُ بَيْنَ الظَّرْفِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ

تأتي:" **إِذَا** " للمفاجأةِ، فتختصُّ بالجُمَلِ الاسْمِيَّةِ، ولا تحتاجُ إلى: جوابٍ، ولا تقعُ في: الابتداءِ، ومعناها: الحالُ لا الاستقبالُ، نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ بِالبَابِ[١].

وقد اختلفَ النُّحَاةُ فيْهَا بَيْنَ الظَّرْفِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ:

أَوَّلاً: القَائِلُوْنَ بِالظَّرْفِيَّةِ:

ذهب سِيْبَوَيْهِ، ووافقه: الرِّيَاشِيُّ، والزَّجَّاجُ[٢]، والزَّمَخْشَرِيُّ[٣]، وابْنُ طَاهِرٍ[٤]، وابْنُ خَرُوفٍ[٥]، والجُزُولِيُّ[٦]، والشَّلَوْبِيْن[٧]، إلى أنَّها: ظرفُ زمانٍ.

---

(١) مغني اللبيب ٨٧.

(٢) ينظر رأي الرياشيّ، والزجاج في: الجنى الداني٣٧٤.

(٣) المفصل ٣١٢، والكشاف ٥٤٣/٢، ٢١٨/٣.

(٤) ينظر رأي ابن طاهر في: الجنى الداني ٣٧٤.

(٥) شرح الجمل ٨٧٠/٢.

(٦) المقدمة الجزوليَّة ٤٢.

(٧) شرح المقدمة الجزوليَّة ٥٣١/٢، ٥٣٢.

قال سِـيْبَوَيْهِ:(وأمَّـا:" إِذَا " فلِما يُستقبلُ من الدَّهرِ، وفيها مجـازاةٌ، وهـي: ظرفٌ، وتكونُ للشَّيْءِ تُوافقهُ في حالٍ أنت فيها، وذلك قولك: مَرَرْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِـمٌ)[١].

فقـولُه:(في حالٍ أنت فيها)، يُفْهَمُ منها أنها في وقـتٍ، وهـذا هـو مـدلُولُ الزَّمَـانِ.

وَحُجَّتُهُـمْ:

مصاحبةُ الحالِ لها، فإذا قلت: خَرَجْـتُ فَإِذَا الأَسَـدُ خَارِجٌ، فـ:" الأَسَـدُ " مبتدأ، و:" خَـارِجٌ " خَبَـرُهُ، وإذا قلت: خَارِجاً، فانتصابُهُ علـى: الحـالِ، والخَبَـرُ محذوفٌ؛ لدلالةِ المفاجأةِ عليه، كأنك قلت: مَـارّ، أو: لاقٍ، ونحوهما[٢].

وأيضاً: الأَوْلَى فيها أنها: ظَـرْفُ زمانٍ، بقاءً على ما ثبتَ لها، وإذا قدر علـى بقاءِ الشيءِ على أصْلِهِ من وجْـهٍ من الوجوهِ فهـو: أَوْلَى[٣].

ذهـب المُبَـرِّدُ[٤]، وأَبُو بَكْرِ بْنُ الخَيَّـاطِ[٥]، وأَبُو عَلِيٍّ الفَـارِسِيُّ[٦]، وابْـنُ جِنِّـي[٧]،وعَبْدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ[٨]، وابْنُ الشَّجَرِيِّ[٩]، إلى أنَّ:" إِذَا " التي للمفاجأةِ ظَـرْفُ مَكَانٍ.

---

(١) الكتـاب ٤/ ٢٣٢.

(٢) رصـف المباني ٦١.

(٣) التذييل والتكميل ٣/٣٣٦. (رسالـة دكتوراه).

(٤) المقتضـب ٣/١٧٨، ٢٧٤.

(٥) ينظر رأي ابن الخياط في: تذكرة النحـاة ١٧٩.

(٦) المسائل العسكريات ٨٥، ٨٦.

(٧) سـر الصنـاعة ١/٢٥٤، ٢٥٥.

(٨) المقتصـد ٢/١١٠١.

(٩) الأمـالي الشجـرية ٢/٨٤.

يقول المُبَرِّدُ:(فأمَّـــا:" إِذَا " التي تقـــع للمفاجأةِ، فهي: التي تَسُدّ مَسَدَّ الخَـــبَرِ، والاسمُ بعدها: مبتدأ، وذلك قولك: جِئْتُـــكَ فَإِذَا زَيْـــدٌ، وكَلَّمْتُـــكَ فَإِذَا أَخُـــوْكَ)[١].

واسْتَدَلَّ ابْنُ الشَّجَرِيِّ:

بأنَّها لمَّا كانت اسماً للمكانِ أخبروا بها عن الأعيانِ، فقالوا: خَرَجْتُ فَإِذَا أَخُـــوكَ جَالِساً، فـــ:" أَخُـــوكَ " مبتدأ، و:" إِذَا " خبـــرُهُ.

وأيضاً: مجيءُ الحالِ منصوباً بها، كما ينصبونَهُ بالظَّرْفِ نحو: خَلْفَكَ زَيْدٌ جَالِساً[٢].

و اعْتَرَضَ المَالَقِيُّ عَلَى القَائِلِيْنَ بالظَّـرْفِيَّـةِ:

بأنها لو كانت ظرفاً بمعنى:" بالحَضْرَةِ "، لجاز تقديمُها على: الاسمِ، وتأخيرُهَـــا بعده، كما يجوز تقديمُ:" بالحَضْرَةِ " وتأخيرُهُ، ولزومُ تقديمِ:" إِذَا " في كُلِّ كلامٍ تكونُ فيه للمفاجأةِ، دليـــلٌ على الفَسَادِ.

وأيضاً: لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجبٌ للبناءِ، كما كان لها في غيرِ المفاجأةِ، وهـــو: إضافتُها إلى الجُمْلَةِ، ولا جملةَ هُنا تَتِـــمُّ بهَـــا[٣].

ثَانِيـًا: القَائِلُـوْنَ بالحَرْفِيَّـــةِ:

ذهب الأَخْفَشُ[٤]، والكُوْفِيُّـــوْنَ[٥]، وابْنُ بَرِّيٍّ[٦]، والمَـــالِقِيُّ[٧]، إلـــى أنَّ:" إِذَا " الفُجَائِيَّـــةَ: حَـــرْفٌ.

---

(١) المقتضـــب ١٧٨/٣.

(٢) الأمـــالي ٨٤/٢.

(٣) رصـــف المبـــاني ٦١، ٦٢.

(٤) ينظر رأي الأخفش في: شرح التسهيل ٢١٤/٢، والجني الداني ٣٧٥، ومغني اللبيب ٨٧.

(٥) ينظر رأي الكوفيين في: التذييل والتكميل ٣٣٦/٣،(رسالـــة)، والجني الداني ٣٧٥.

(٦) ينظر رأي ابن بريّ في: شرح الكافية في النحـــو ١٠٤/١.

(٧) رصـــف المبـــاني ٦٢.

قال السِّيْرَافِيُّ في بيانِ هــذا الرأي:(ومن جعل:" إِذَا " حرفاً، وجعلَ ما بعــدها: مبتدأ، وخبراً، فكأنَّهُ يقول: خَرَجْــتُ فَإِذَا زَيْــدٌ، فالخَبَرُ محذوفٌ، كأنَّهُ قال: فَإِذَا زَيْدٌ بِحَضْرَتِي؛ و:" الفاءُ " إذا كانت جواباً، فالحَذْفُ فيها شَائِعٌ)[١].

وَرَجَّحَــهُ ابْنُ مَالِكٍ مِـنْ أَوْجُــهٍ:

أَحَدِهِـا: أنَّها كَلِمَةٌ تدلُّ على مَعْنَى في غيرِها، غيرُ صالحةٍ لشيءٍ من علامــاتِ الأسماءِ والأفعالِ.

الثَّانِـي: أنَّها كَلِمَــةٌ لا تقــعُ إلا بين جملتين، وذلك لا يُوجــدُ إلا في الحــروفِ، كــ:" لَكِنَّ "، و:" حَتَّى " الابتدائيــة.

الثَّالِــثِ: أنَّها كَلِمَــةٌ لا يليها إلا جملةٌ ابتدائيــةٌ، مع انتفاءِ علاماتِ الأفعالِ، ولا يكونُ ذلك إلا في الحــروفِ.

الرَّابِــعِ: أنها لو كانت ظرفاً لم يختلف من حكَمَ بظرفيتها في كونِها مكانيــةً، أو: زمانيةً، إذ ليس في الظروفِ ما هو كــذلك[٢].

<u>والصَّــوَابُ:</u>

أنَّ:" إِذَا " ظَــرْفُ زمانٍ بقاءً على ما ثَبَتَ لها [٣].

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) شــرح الكتــاب ٢/٥٧٤. (رسالــة دكتوراه).

(٢) شــرح التسهيــل ٢/٢١٤.

(٣) التذييل والتكميل ٣/٣٣٥، (رسالــة دكتوراه)، وتذكرة النحــاة ١٧٩، ١٨٠.

المسألة الخامسة والثلاثون

(مَـعْ) السَّاكِنَةُ العَيْن بَيْنَ الظَّرْفِيَّـةِ والحَرْفِيَّـةِ

(مَـعَ) كَلِمَةٌ تَضُمُّ الشَّيءَ إلى الشَّيءِ وأصْلُهَا مَعاً [١].

وفِيهَا لُغَتَـان:

الأُوْلى: أَنْ تكُونَ مفتُوحةَ العَين، وهِيَ اللَّغةُ المشْهُورةُ، وبِهَـا نَـزلَ القُـرْآنُ الكريمُ، قَـالَ تَعَـالَى:﴿ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ [٢]﴾، وقَولُـهُ أيضَـا:﴿ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ[٣]﴾.

الثَّانِيَةُ: أَنْ تكُونَ ساكنَةَ العَين، وهِيَ لُغَةُ رَبِيعَةَ وغَنْمٍ، يبنونَها على السُّـكونِ قبلَ مُتحرّكٍ، ويُكسرون قبلَ سَاكنٍ[٤].

والخِلافُ هُنا فِي السَّاكنَةِ العَين، هَل هِي اسمٌ أمْ حرفٌ؟

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي ٢١٠/٢٢.

(٢) مـن الآيـة (١٩٤) من سـورة البقـرة، ومن الآية (٣٦) من سورة التوبة.

(٣) مـن الآيـة (٥٣) من سـورة المائدة.

(٤) الجني الداني ٣٠٦، والتصريح ٤٨/٢.

أَوَّلاً: القَائِلُوْنَ بِالاسْمِيَّةِ:

ذَهَبَ أكثرُ النحويين إلَى أنَّهَا اسمٌ، نَوعُهُ: ظَرْفٌ، لا فرقَ بينَها وبينَ المفتوحَةِ؛ لأنَّ المَعْنَى فِي الحَالَينِ واحدٌ، والمَعْنَى الواحدُ لا يكونُ مُستقلاً وغيرَ مستقلٍ[١].

ثَانِيًا: القَائِلُوْنَ بِالحَرْفِيَّةِ:

ذَهَبَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارسِيُّ[٢]، إِلَى أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ.

قَالَ المُرَادِيُّ:(وزَعَمَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ أنَّ الإجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى حَرْفِيَّتِهَا) [٣].

وحُجَّتهُمَا:

أنَّهَا عَلَى حرفَين، وانضمَّ إِلَى ذلكَ فيهَا السُّكونُ، فنزَّلهَا منزلةَ: هَلْ، وبَلْ وقَدْ[٤].

والصَّوَابُ:

أنَّهَا اسم، للحَاق التنوينِ لَهَا، ودخُولِ:" مِنْ " عَلَيها فِي قَولِهم: كَانَ مَعَها فانتزعتُه مِن مَعِها[٥].

والله تعَالَى أَعْلَى وأعْلم

***

---

(١) شرح المفصل ١٢٨/٢، وشرح التسهيل ٢٤١/٢، والجني الداني ٣٠٦، ومغني اللبيب ٣٣٣، والتصريح ٤٨/٢، وحاشية الصبان ٢٦٥/٢.

(٢) ينظر رأيه في: أمالي ابن الشجريّ ٣٧٤/١، ٥٨٣/٢.

(٣) الجني الداني ٣٠٦.

(٤) أمالي ابن الشجريّ ٥٨٤/٢.

(٥) أمالي ابن الشجريّ ٥٨٤/٢.

المبحث الثالث

المختلف فيه بين الظرفية والحرفية، والأرجح أنه حرف

المسألةُ الساوسة والثلاثون

(مُذْ، ومُنْذُ) إِنْ وليهُمَا اسْمٌ مجرورٌ بَيْنَ الظَّرْفِيَّةِ والحَرْفِيَّةِ

يَلِي:(**مُذْ، ومُنْذُ**) اسمٌ مجرورٌ، نَحْوَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الخَمِيْسِ، أو: مُذْ يَوْمِنَا، أو: عَامِنَا، أو: مُذْ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ[1].

واختَلَفَ النَّحْويُّون فِي:" مُذْ، ومُنْذُ " إِذَا وقَعَ بَعدَهُما اسمٌ مجرورٌ، بَيْنَ الظَّرْفِيَّةِ والحَرْفِيَّةِ:

---

(١) مغني اللبيب ٣٣٥.

أَوَّلاً: القَائِلُونَ بِالحَرْفِيَّةِ:

ذَهَبَ الجُمهورُ إِلَى أَنَّهُما حَرْفَا جَرٍّ[١].

يقولُ ابْنُ هِشَامٍ:(والصَّحِيحُ أَنَّهُمَا حَرْفَا جَرٍّ بمَعْنَى:" مِنْ " إِنْ كَانَ الزَّمَانُ مَاضِيًا، وبمَعْنَى:" فِي " إِنْ كَانَ حَاضِرًا، وبمَعْنَى:" مِنْ "، و:" إِلَى " جَمِيعًا إِنْ كَانَ مَعْدُودًا، نَحْوَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الخَمِيْسِ، أو: مُذْ يَوْمِنَا، أو: عَامِنَا، أو: مُذْ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ)[٢].

واستدلُّوا عَلَى حَرْفِيَّتِها:

بأَنَّهما يصِلانِ الفِعْلَ إِلَى:" كَمْ " كَمَا يوصلُ حرفُ الجَرِّ، تقولُ: مُنْذُ كَمْ سِرْتَ، كَمَا تقولُ: بِكَمْ اشْتَرَيْتَ[٣].

وممَّا يؤكّدُ حَرْفيَّتها قَولُهُم: أَنْتَ عِنْدَنَا مُذِ اللَّيلَةِ؛ لأَنَّ المَعْنَى: أَنْتَ استقررتَ أَنْتَ عِنْدَنَا مُذِ اللَّيلَةِ، فـ:" مُذْ " أوصلَ الاستقرارَ والكونَ إلى:" اللَّيلَةِ " كَمَا يفْعلُ ذَلِكَ:" فِي " إِذَا قُلتَ: أَنْتَ عِنْدَنَا فِي اللَّيلَةِ[٤].

ثَانِيًا: القَائِلُونَ بِالظَّرْفِيَّةِ:

ذَهَبَ بَعضُ البَصْرِيِّيْنَ إِلَى أَنَّهُما ظَرْفَانِ مُضَافانِ؛ لأَنَّ الاسْمِيَّةَ قَدْ تَثْبُتُ لَهُما، فَلا يَخْرُجَانِ عنْهَا مَا أَمْكَنَ بَقَاؤهُمُا عَلَيهَا، وقَدْ أَمْكَنَ ذَلِكَ بَأَنْ يُجْعَلاَ ظَرْفَين فِي موضعِ نَصْبٍ بالفِعْلِ قَبلَهمَا[٥].

والصَّوَابُ:

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١١٨/٢، والهمع ١٦٧/٢.

(٢) مغني اللبيب ٣٣٥.

(٣) مغني اللبيب ٣٣٥.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ٨٥٤/٢.

(٥) الهمع ١٦٧/٢.

أَنَّ:" مُــذْ، ومُنْــذُ " حَرْفَا جَــرٍّ، ولَو كانَ ظَرْفَينِ لَجَازَ أَنْ يَستغْنِي الفِعْلُ بعدهُما عَنِ العَمَلِ فيهمَا بإعمالهِ فِي ضَميرِهِمَا، فكَانَ يُقَالُ: مُنْذُ كَمْ سِرْتَ فِيْهِ، أو سِرْتَهُ، إنِ اتَّسَعَ، كَمَا تَقُولُ: يَوْم الجُمْعةِ قُمْتُ فِيْهِ، أو قُمْتُهُ، ولَمْ تتكلَّم العَرَبُ بِذَلِكَ، وعلَى هَذَا فَهُمَا بِمَعْنَى:" مِنْ " إنِ كَانَ الزَّمَانُ مَاضِيًا، وبمَعْنَى:" فِي " إنْ كَانَ حَاضِرًا، وبمَعْنَى:" مِنْ "، و:" إِلَى " جَميعًا إنْ كَانَ مَعْدُودًا، نَحْوَ: مَا رَأَيْتُهُ مُــذْ يَوْمِ الخَمِيْسِ، أو: مُــذْ يَوْمِنَا، أو: عَامِنَا، أو: مُذْ ثَلاثَةِ أَيَّــامٍ)[١].

المسألة السابعة والثلاثون

(إِذِ) الفُجَائِيَّةُ بَيْنَ الظَّرْفِيَّةِ وَالحَرْفِيَّــةِ

تَأتِي:(إِذِ) للمُفَاجَأةِ، وذَلِك بَعْدَ:" بَيْنَــا "، و:" بيْنَمَا "، نَصَّ عَلَى ذَلِك سِيْبَوَيْهِ[٢]، نَحْوَ: بيْنَمَا أَنَا كَذَا إِذْ جَاءَ زَيْــدٌ.

وقد اختلف النُّحَاةُ في:" إذ " الفُجَائِيَّةُ، بيْنَ ظَرْفِيَّتِها، وحَرْفِيَّتِها:

<u>أَوَّلاً: القَائِلُــوْنَ بِالظَّــرْفِيَّــةِ:</u>

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ، والمُبَرِّدُ، والزَّجَّاجُ، وأبُو حَيَّانَ، إلى أنَّها ظَرْفٌ، ثُمَّ اختلفُوا:

فَذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ[٣]، والزَّجَّاجُ[٤]، وأبُو حَيَّانَ[٥]، إلى أنَّها ظَرْفُ زَمَانٍ.

وذَهَبَ المُبَرِّدُ إلَى أنَّها ظَرْفُ مَكَانٍ[١].

---

(١) الهمــع ١٦٧/٢.

(٢) الكتاب ٢٣٢/٤.

(٣) الكتاب ٢٣٢/٤.

(٤) ينظر رأيه في: شرح الرضي على الكافية ١١٤/٢.

(٥) الارتشاف ١٤٠٥/٣.

ثَانيـًا: القَائِلُـوْنَ بالحَرْفِيَّـةِ:

ذَهبَ الأَصْـمَعِيُّ[٢]، وابْـنُ الشَّـجَرِيِّ[٣]، وابْـنُ بَـرِّيِّ[٤]، وابْـنُ يَعِـيشَ[٥]، والشَّلوبين[٦]، وابْنُ مالكٍ[٧]، والرَّضِيُّ[٨]: إِلَى أنَّها حَرْفٌ، ثُمَّ اختلفُوا:

فَذَهَبَ الأَصْمَعِيُّ، وابن الشَّجَرِيِّ، وابنُ يَعِيشَ، إِلَى أنَّها حَرْفٌ مُؤكِّدٌ، أي: زَائِدَةٌ.

وحُجَّتُهُـم:

أنَّ الأكثرَ في قولهم: بيْنَمَا زَيْـدٌ إِذْ جَاءَ عَمْرٌو، أن يُقال: بَيْنَمَا زَيْدٌ جَاءَ عَمْرٌو؛ بإسْقاطِ:" إِذْ "؛ لأنَّ المعْنَى المُستفاد معها مُستفادٌ بتركِها، واستدلُّوا علَى إسْـقاطِهَا بقـولِ الشَّاعِـر:

فبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا ... مُعَلَّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ[٩]

وقَـولِ الآخـر:

بَينَما نَحْنُ بِالبَلاكِثِ بِالقَا ... عِ سِرَاعًا وَالعِيْسُ تَهْوِي هُوِيّا[١٠]

---

(١) المقتضب ١٧٨/٣، وشرح الرضي على الكافية ١١٤/٢.

(٢) ينظر رأيه في: الإيضاح في شرح المفصل ٥١٤/١.

(٣) الأمـالي ٥٠٤/٢، ٥٠٥.

(٤) ينظر رأي ابن بريّ في: شرح الرضي على الكافية ١١٤/٢.

(٥) شرح المفصل ٩٩/٤.

(٦) الهمع ١٣٠/٢.

(٧) شرح التسهيل ٢١٠/٢.

(٨) شرح الكافية ١١٤/٢.

(٩) البيت من الوافر، لنصيب، (ديوانه ١٠٤)، وهو من شـواهد: الكتـاب ١٧١/١، وكتـاب الشعر، لأبي عليّ الفارسي ٢٥٩/١، والخصائص ٧١٩/٢، وابـن يعـيش ٩٧/٤، والهمـع ١٤٨/٢.

الشَّاهِـدُ فِيْـهِ قَـوْلُـهُ:" فبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَـانَا "، حيث أسقِطت:" إذ " بعد:" بينا " والمعنـى مستقيم بدونها، وهذا دليل عل زيادتها.

(١٠) البيت من الخفيف، لكثير (ديوانه ٥٣٨)، وهو شواهد: أمالي ابن الشجريّ ٥٠٤/٢.

قَالَ وابْنُ الشَّجَرِيِّ:(وصوابُ هذا الكلامِ عندِي بزيادةِ:" إِذْ "؛ لأنَّكَ لَوْ جَعَلْتَهَا غيرَ زَائِدَةٍ أعمَلْتَ فيهَا الخَبرَ مذْكورًا أو مُقدَّرًا، وهي مضافة إلى الجملةِ الفعليَّةِ، التِي هي:" جَاءَ " وفاعِلُه، وهذا الفِعلُ هو النَّاصِبُ لـ:" بَيْنَما "، فإذَا قَدَّرتَ:" إِذْ " مُضافةً وهي على بابِها غيرُ زائدةٍ، بطلَ إعمالُه في: " بَيْنَما "؛ لأنَّ المُضافَ إليه كَما لاَ يصحُّ إعمالُه في المُضافِ، كَذَلك لاَ يصحُّ أن يعملَ فيما قبلَ المُضَافِ)[1].

والصَّوَابُ:

أنَّها حَرْفٌ زَائِدٌ؛ لأنَّ المعْنَى المُستفاد معها مُستفادٌ بتركِها، وحذفُها مَرويٌّ عن العربِ نَظْمًا.

والله تعالى أعلى وأعلم

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" بَيْنَما نَحْنُ .....تَهْوِي "، حيث أسقِطت:" إذ " بعد:" بينما " والمعنى مستقيم بدونها، وهذا دليل عل زيادتها.

(١) الأمالي ٢/٥٠٥.

المسألة الثامنة والثلاثون

(لَمَّـا) التَّعْلِيقِيَّـةُ بَيْنَ الظَّرْفِيَّـةِ وَالحَرْفِيَّـةِ

(لَمَّـا): لَهَا ثَلاَثَـةُ أَقْسَـامٍ:

الأول: أنْ تَكُونَ جَازِمَةً للفعلِ المُضَارِعِ، وهِي حرفُ نَفْيٍ، تدخلُ علَى المُضَارِعِ فَتَجْزِمُه، وتَصْرِفُ مَعْنَاهُ إِلَى المُضِيِّ، كـ:" لَمْ "، قَالَ تَعَالَى:﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ (١)﴾.

الثَّانِي: أنْ تَكُونَ بمَعْنَى:" إلاَّ "، نَحْوَ: إِنْ ضَرْبَكَ لَمَّا زَيْدٌ.

الثَّالِث: أنْ تَكُونَ حَرْفَ وُجُوبٍ لوجُوبٍ، وبعضُهم يَقُولُ: حرفُ وُجُـودٍ لوُجُـودٍ، وتُسمَّى:" لَمَّا " التَّعْلِيقِيَّـةُ.

فتكُونُ حَرْفَ وُجُوبٍ لوجُوبٍ إذا كانت الجُملتَانِ بَعْدَها مُوجبَتَينِ، نَحْوَ: لَمَّا قُمْتُ أَكْرَمْتُكَ ولَمَّا جِئْتَنِي أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ.

---

(١) من الآية (٨) من سورة (ص).

وإنْ كَانتَا مَنْفِيَّتَينِ كَانت:" لَمَّا " حَرْفَ نَفْيٍ لنَفْي، نَحْوَ: لَمَّا لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرٌو.

وتكُونُ حَرْفَ لنَفْي إذا كانت الجُمْلَةُ الأُولَى مَنْفِيَّةً، والثَّانيَةُ مُوجبةً، نَحْوَ: لَمَّا لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ، وبالعَكْسِ إذا كانت الجُمْلَةُ الأُولَى مُوجبةً، والثَّانيَةُ مَنْفِيَّةً، نَحْوَ: جَاءَ زَيْدٌ لَمْ أُحْسِنْ إِلَيْكَ.

وفِيْهَا مَعْنَى الشَّرطِ أَبَدًا لا يُفَارقُها، ولا تدخُل إلاَّ عَلَى المَاضِي لفْظًا أو مَعْنًى، أو مَعْنًى دُونَ لَفْظٍ[١].

و:" لَمَّا " التَّعْلِيقِيَّةُ، اختَلَفَ النَّحْويُّونَ فِيهَا بَيْنَ الحَرْفِيَّةِ وَالظَرْفِيَّةِ:

أَوَّلاً: القَائِلُوْنَ بِالحَرْفِيَّةِ:

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ[٢]، وأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ[٣]، إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ، تَقْتَضِى جُملَتين، وُجدت ثانيتهما عن وُجودِ أولاهُمَا، نَحْوَ: لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ.

قَالَ سِيْبَوَيْهِ:(وَأَمَّا:" لَمَّا " فَهِيَ للأمْرِ الَّذِي قَدْ وَقَعَ لوقُوعِ غَيْرِهِ)[٤].

والدَّلِيلُ عَلَى حَرْفِيَّتِهَا:

١- أَنَّهَا لَيْسَ فِيْهَا شَيْءٌ من عَلامَاتِ الأسْمَاءِ.

٢- أَنَّهَا تُقَابِلُ:" لَو "؛ لأنَّ:" لَو " فِي الغالِبِ تدلُّ عَلَى امتناعٍ لامتناعٍ، و:" لَمَّا " تدلُّ عَلَى وُجُوبٍ لِوُجُوب.

وتَحْقِيقُ تَقَابُلِهما أَنَّكَ تقولُ: لَو قَامَ زَيْدٌ لقَامَ عَمْرٌو، لَكنَّهُ لَمَّا لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرٌو.

---

(١) رصف المباني ٢٨١- ٢٨٤، والجنى الداني٢٤٠، ومغني اللبيب ٢٨٠.

(٢) الكتاب ٢٣٤/٤.

(٣) رصف المباني٢٨٤، والارتشاف ١٨٩٧/٤، والجنى الداني ٢٤٠، ومغني اللبيب ٢٨٠، والهمع ١٦٣/٢.

(٤) الكتاب ٢٣٤/٤.

٣- أنَّهَا لَو كَانت ظَرفًا لكَانَ الفِعْلُ جوابًا لَهَا غَير جَزاءٍ، وكانَ عَامِلاً فِيْهَا، ولَزمَ من ذَلكَ أنْ يكونَ الفِعْلُ واقعًا فِيْهَا، وأنتَ تقولُ: لَمَّا قُمْتَ أَمْس أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ اليَــوْمَ، فَدلَّ عَلَى أنَّهَا ليستَ بمَعْنَى:" حِيْنَ ".

٤- أنَّهَا تُشْعِرُ بالتَّعْليل، والظُّروفُ لاَ تُشْعِرُ بالتَّعْليل، كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا [١]﴾، والمُرَادُ أنَّهُم أُهْلِكُوا بِسَبَبِ ظُلْمِهِم، لا أنَّهُم أُهْلِكُــوا حِيْنَ ظُلْمِهِم؛ لأنَّ ظُلْمَهُم مُتَقدِّمٌ عَلَى إنْذَارِهم، وإنْذَارُهُم مُتَقدِّمٌ عَلَى إهْلاَكِهِم.

٥- أنَّ جوَابَها قَدْ يقْتَرنُ بــ:" إذَا " الفُجَائيَّةِ، كَقَولِهِ تَعَالى:﴿ فَلَمَّا جَاءهُم بآيَاتِنَا إذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ [٢]﴾، وما بعد:" إذَا " الفُجَائيَّةِ لاَ يَعْمَلُ فيمَا قَبْلَهَا.

٦- الإجْمَاعُ عَلَى زِيَادَةِ:" أَنْ " بَعْدَهَا، ولَو كَانت ظَرْفًا والجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَحَــلِّ خَفْضٍ بالإضَافَةِ لَزمَ الفَصْلُ بينَ المُضَافِ إلَيهِ بــ:" أَنْ "[٣].

ثَانيًا: القَائِلُونَ بالظَّرْفِيَّةِ:

ذَهَبَ أبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٤]، وابْنُ السَّرَّاجِ[٥]، وابْنُ جنّي[٦]، والجُرْجَانِيُّ[٧]، إلَــى أَنَّهَا: ظَرْفُ زَمَانٍ، بمَعْنَى:" حِيْنَ "؛ ولِذَا تُسَمَّى:" لَمَّا الحِيْنِيَّة ".

وذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ إلَى أَنَّهَا: ظَرْفُ زَمَانٍ، بمَعْنَى:" إذْ "، إذَا ولَيهَا فِعْلٌ مَاضٍ لَفْظًا ومَعْنًى[٨].

---

(١) من الآية (٥٩) من سورة الكهف.

(٢) الآيــة (٤٧) من سورة الزخرف.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٤، ورصف المباني ٢٨٤، والجنــى الــداني ، وحاشــية الصبان ٧/٤.

(٤) البغداديات ٣١٥، ٣١٦، وكتاب الشعر ٧٠.

(٥) الأصول ١٥٧/٢، ١٧٩/٣.

(٦) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٨٩٧/٤، ومغني اللبيب ٢٨٠، والهمع ١٦٣/٢.

(٧) المقتصد ١٠٩٢/٢.

(٨) شرح التسهيل ١٠١/٤، ١٠٢.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:(وهُوَ حسَنٌ؛ لأَنَّهَا مُخْتصَّةٌ بالمَاضِي، وبالإضَافَةِ إِلَى الجُمْلَةِ)[١].

والدَّلِيلُ عَلَى ظَرْفِيَّتِهَا:

١- أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: لَمَّا جِئْتَ جِئْتُ، يَجبُ أَنْ يُقضَى بانَّهَا اسمٌ لوجودِ معْنَاهُ فِي نَحْوَ: حِيْنَ جِئْتَ جِئْتُ، فدَلالةُ الاسميَّةِ وانتفاءُ الحرفيَّةِ أَنْ تكونَ الكلمةُ واقعةً فِي موضعٍ يُسْتَحقُّ الإعْرابُ فيهِ، فَهِي مَنْصوبةُ المَوْضِعِ عَلَى الظَّرْفِ، بمنزلةِ قَوْلِكَ: حِيْنَ جِئْتَ جِئْتُ.

٢- لَو كَان مَعْنَى الحَرْفيَّةِ باقيًا بِحَالِهِ لوجبَ أَنْ لا يقعَ موقِعَهَا الاسمُ، كمَا لَم يَقَعْ فِي نَحْوَ قَولِهِ تَعَالَى:﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ [٢]﴾؛ لأَنَّك لو قُلْتَ: حِيْنَ يَعْلَمُ اللهُ، أو: حِيْنَ عَلِمَ اللهُ، كان مُحَالاً [٣].

٣- أَنَّهَا جَاءَت لمُجَرَّدِ الوَقْتِ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ:

إِنِّي لأَرْجُو مُحْرِزًا أَنْ يَنْفَعَا

إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخًا قَلِعَا [٤]

والصَّوَابُ:

أَنَّ:" لَمَّا " التَّعْلِيقِيَّةُ حَرْفٌ، وذَلِكَ لأَنَّ الاسميَّةَ فِيْهَا مُتَكلّفةٌ، والحَرْفيَّةَ غير مُتَكلّفةٍ، وكُلُّ مَبْنِيٍّ لاَزِمٍ للبناءِ فالحكمُ عَلَيهِ بالحَرْفِيَّةِ، إِلاَّ إِنْ دلَّتْ دلائلُ مقوِّيةٌ لَهُ فِي حَيِّزِ الأَسْمَاءِ، فـ:" لَمَّا " وإِنْ كانت بمَعْنَى:"حِيْنَ " لاَ يُخرِجُهَا هَذَا المَعْنَى إِلَى

---

(١) مغني اللبيب ٢٨٠.

(٢) من الآية (١٤٢) من سورة آل عمران، و(١٦) من سورة التوبة.

(٣) المقتصد ١٠٩٢/٢.

(٤) رجز، أنشده ابن الأعرابيّ، وهو من شواهد: تاج العروس من جواهر القاموس ٧١/٢٢، وشرح التسهيل ١٠٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ٢٦.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" لَمَّا صِرْتُ "، حيث جاءت:" لَمَّا " هُنَا بمَعنى:" حِيْنَ ".

الاسميَّةِ، فإنَّ من الحُروفِ مَا يتقدَّرُ بالأسْمَاءِ وهو لازِمٌ للحرفيَّةِ، ومنهَا مَا يتقــدَّرُ بالفعليَّةِ وهو لازِمٌ للحرفيَّةِ[1].

واللهُ تعَالَى أَعْلَى وأعْلم

الفصــل الرابــع

المختلف فيه بين الاسمية، والفعلية، والحرفية، والأرجح أنه اسم.

---

(١) رصف المباني ٢٨٤.

المسألة التاسعة والثلاثون

(حَـاشَـا) التَّنْزِيْـهِيَّةُ بَيْنَ الاسْمِيَّـةِ وَالفِـعْـلِيَّـةِ وَالحَرْفِيَّـةِ

(حَـاشَـا): التَّنْزِيْـهِـيَّةُ: كَقَولِكَ: حَاشَا لِزيْدٍ، ولَيْسَ مَعْنَاها الاسْتِثْنَاء، بَلْ مَعْنَاها التَّنْزِيْهُ عَمَّا لاَ يَلِيقُ بالمَذْكُور، وقَدْ يُرادُ بِهَا تَنْزِيْهُ اسْمٍ، فَيَبْتَدِرُونَ تَنْزِيْـهَ اسْـمِ اللهِ تَعَالَى، عَلَى جِهَةِ التَّعَجُّب، والإنْكَارِ عَلَى من ذَكَرَ السُّوءَ فيمن لم يروه مِنْهُ، وهِـي ليست حَرفًا، بلاَ خِلافٍ[١].

والخِلاَفُ هُنا بَيْنَ فِعْلِيَّـتِهَا وَاسْمِيَّـتِهَـا، وحَرْفِيَّتِهَـا:

<u>أَوَّلاً: القَائِلُـوْنَ بالفِـعْلِيَّـةِ:</u>

ذَهَبَ المُبَرِّدُ، والكُوفِيُّونَ، إِلَى أَنَّهَا فِعْـلٌ[٢].

<u>وَاسْتَدَلُّوا عَلَى فِعْلِيَّـتِهَا من وجْهَينِ:</u>

١- دُخُولُهَا عَلَى الحَرْفِ، فِي: حَاشَ لله، وحَاشَا لله.

٢- التَّصَرُّفُ فِيْهَا بالحَذْفِ، فَأنَّ الأَصْلَ:" حَاشَا " بالألِفِ، فَحُذِفَت فِـي:" حَـاشَ للهِ"[١].

---

(١) الجني الداني ٥٥٩.

(٢) الجني الداني ٥٥٩.

واعْتَرَضَ المُرَادِيُّ، وابْنُ هِشَامٍ بَأنَّ هَذَين الوَجْهَين يَدُلانِ عَلَى انتفَاءِ حَرْفِيَّتِها، ولَكِنَّهُما لاَ يَدُلانِ عَلَى الفِعْلِيَّةِ؛ لأنَّ الاسمَ يُشَارِكُ الفِعْلَ فِي هَذَين الأَمْرَين[٢].

ثم اختلفُوا فِي فَاعِلِهَا، فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ: فِيْهَا ضَمِيرُ الفَاعِلِ، وقَالَ الفَرَّاءُ: لاَ فَاعِلَ لَهُ[٣].

ثَانِيًا: القَائِلُوْنَ بِالاسْمِيَّةِ:

ذَهَبَ الزَّجَّاجُ[٤] إِلَى أنَّهَا اسْمٌ مُنْتَصِبٌ انْتَصَابَ المَصْدرِ، الوَاقِعِ بَدَلاً مِن اللَّفْظِ بالفِعْلِ.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وابْنُ هِشَامٍ[٥]، والسّيوطِيِّ[٦].

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:(والصَّحِيحُ أَنَّهَا اسْمٌ، فينْتَصِب انْتَصَابَ المَصْدرِ، الوَاقِعِ بَدَلاً مِن اللَّفْظِ بالفِعْلِ)[٧].

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ:

بقِرَاءَةِ أَبِي السَّمَّالِ:﴿ حَاشًا للهِ [٨]﴾، بالتنوين، وقَولِهِم: رَعْيًا لِزَيْدٍ.

---

(١) الجني الداني ٥٥٩، وتوضيح المقاصد ٦٩١/١، ومغني اللبيب ١٢١، والهمع ٢١٤/٢.

(٢) مغني اللبيب ١٢١، والجني الداني ٥٥٩.

(٣) الجني الداني ٥٥٩، والهمع ٢١٢/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٠٧/٣.

(٥) مغني اللبيب ١٢٢.

(٦) الهمع ٢١٤/٢.

(٧) شرح التسهيل ٣٠٨/٢.

(٨) من الآيتين (٣١، ٥١) من سورة يوسف (عَلَيْهِ السَّلاَمُ).

ينظر القراءة في: مختصر ابن خالويه ٦٣.

وقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وأُبيٍّ ابْنِ كَعْبٍ:﴿ حَاشَ للهِ[١]﴾، بالإضافة، فَهَذَا مِثْلُ: سُبْحَانَ الله، ومَعَاذَ الله[٢].

وأَجَازَ ابْنُ الحَاجِبِ[٣]، والرَّضِيُّ[٤]: أَنْ تكُونَ:" حَاشَا " التَّنْزِيْهِيَّةُ اسْمَ فِعْلٍ، بمَعْنَى: أَتَبَرَّأ، أو تَبَرَّأت.

والحَامِلُ عَلَى ذَلِكَ: بِنَاؤُهَا، ويَرُدُّهُ: إعْرَابُهَا فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ [٥].

ثَالِثًا: القَائِلُوْنَ بالحَرْفِيَّةِ:

ذَهَبَ ابْنُ جِنِّي، وابنُ عَطِيَّة[٦]، والمالقِيُّ[٧]، إِلَى أَنَّهَا حرْفُ جَرٍّ.

قَالَ ابْنُ جِنِّي:(أمَّا:" حَاشَا لله " فَعَلَى أَصْلِ اللَّفْظَةِ، وهِيَ حَرْفُ جَرٍّ)[٨].

وبَيَانُ الحَرْفِيَّةِ فِيْهَا، أَنَّهَا لاَ تَنْوينَ فِيْهَا، ولاَ لام، والكَلِمَةُ تُستعْملُ اسمًا وحَرْفًا، فَحَيْثُ دَخَلَ التَّنْوِينُ، أو دَخَلَت هِيَ عَلَى لامِ الجَرِّ حُكِمَ بالاسْمِيَّةِ، وحَيْثُ انتَفَيَا جَازَ الحُكْمُ بالحَرْفِيَّةِ[٩].

والقَوْلُ بالحَرْفِيَّةِ، مَرْدُودٌ بالآتِي:

١- إنَّمَا تَجُرُّ فِي الاستثنَاءِ، وليْسَ هُنَا استثناء.

٢- ورودُهَا مُنَوَّنَةً في قِرَاءةِ أَبِي السَّمَّالِ.

---

(١) ينظر القراءة في: مختصر ابن خالويه ٦٣، والمحتسب ٣٤١/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٠٨/٢، ومغني اللبيب ١٢٢، والهمع ٢١٤/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٥٩/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية ١١٨/١.

(٥) مغني اللبيب ١٢٢، والهمع ٢١٤/٢.

(٦) المحرر الوجيز ٢٥٠/٣.

(٧) رصف المباني ٩٧.

(٨) المحتسب ٣٤٢/١.

(٩) شرح مغني اللبيب (المزج) للدماميني ٦٣٥، ٦٣٦.

٣- دُخُولُها عَلَى اللاَّمِ في قِرَاءةِ السَّبعةِ، والجَارُّ لاَ يَدْخُلُ عَلَى الجَارِّ.
٤- إنَّمَا تُرِكَ التَّنْوينُ فِي قِرَاءتِهم؛ لبِنَاءِ:" حَاشَا " لشَبهِهَا بـ:" حَاشَا " الحَرْفِيَّةِ[1].

والصَّوَابُ:
أَنَّ:" حَاشَا " التَّنْزِيْهِيَّةَ: اسْمُ مَصْدَرٍ مُرادِفٌ للتَّنْزِيهِ، بدَليلِ قِراءتِي: أَبِي السَّمَّالِ، وابْنِ مَسْعُودٍ.

والله تعالى أعلى وأعلم

الفصل الخامس

المختلف فيه بين الفعلية والحرفية

دراسة نحوية

وفيه مبحثان

المبحث الأول: المختلف فه بين الفعلية والحرفية، والأرجح أنه فعل.

---

(١) مغني اللبيب ١٢٢.

المبحث الثاني: المختلف فيه بين الفعلية والحرفية، والأرجح أنه حرف.

المبحث الأول

المختلف فيه بين الفعلية والحرفية، والأرجح أنه فعل

المسألة الأربعون

(أَصْبَحَ وأَمْسَى) الزَّائِدَتَانِ

بَيْنَ الفِعْلِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ

(أَصْبَحَ، وأَمْسَى) فِعْلانِ مَاضِيانِ؛ من أَخَوَاتِ:" كَانَ "، يَرْفَعَانِ الاسْمَ، ويَنْصِبَانِ الخَبَرَ.

وقَدْ يُزَادانِ فِي التَّعَجُبِ خَاصَّةً، نَحْوَ: ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، ومَا أَمْسَى أَدفأها [1].

والقَولُ بالزِّيادَةِ مَذْهبُ الكُوفِيِّينَ، والأَخْفَشِ، وحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ قَولَهُ:

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ [1]

---

(١) الأصول ١٠٦/١، ورصف المباني ١٤٠، والتذييل والتكميل ٢١٥/٤.

وقَــولَهُ:

أَعَاذِلَ قُولِي: مَا هَوِيتَ فأَوِّبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدِيْكِ ذُنُوبِي(٢)

وذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إِلَى أنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لاَ يَجُوزُ؛ لاحتِمالِ التَّأويلِ، ومَا لاَ يَحتمِلُهُ من ذَلِكَ من القِلَّةِ بحَيثُ لاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لأنَّ القِيَاسَ فِي اللَّفْظِ ألاّ يُزادُ(٣).

وقد اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي:" أَصْبَــحَ، وأَمْسَى " الزَّائِدَتَينِ، بَيْنَ الفِعْلِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ:

أَوَّلاً: القَــوْلُ بِالفِعْلِيَّــةِ:

أَنَّ:" أَصْبَــحَ، وأَمْسَى " الزَّائِدَتَينِ فِي التَّعَجُبِ عَلَى أَصْلِهِمَا من الفِعْلِيَّةِ، ويكــونُ فِي كُلٍّ واحدٍ منهَا ضَميرُ اسمِهَا، ومَا بَعْدَهَا خَبَرُهَا، ويَكُونُ التَّعَجُبُ وَاقعًــا عَلَيهَــا لخُرُجِهَا فِي مَعَانِي أَخْبَارِهَا فِي التَّنْظِيرِ فِي استعظامِ أَخْبَارِهَا(٤).

ثَـانِيًـا: القَــوْلُ بِالحَرْفِيَّــةِ:

أَنَّ:" أَصْبَــحَ، وأَمْسَى " الزَّائِدَتَينِ فِي التَّعَجُبِ حَرْفَانِ؛ لأنَّ الأفْعَالَ والأسْــمَاءَ لا تُزادُ، إنَّمَا تُزادُ الحُرُوفُ(٥).

الاعتراضُ عَلَى هَذَينِ القَــوْلَينِ:

---

(١) البيت من السريع، بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣٦٢/١، وشرح الكافية الشــافية ٤١٤/١، وتلخيص الشواهد ٢٥٢، والأشموني ٢٤١/١، والهمع ٣٨١/١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أَصْبَحَ " على أنها زائدة.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣٦٢/١، وشرح الكافيــة الشــافية ٤١٤/١، وتلخيص الشواهد ٢٥٢، والأشموني ٢٤٢/١، والهمع ٣٨١/١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أَمْسَى " على أنها زائدة.

(٣) التذييل والتكميل ٢١٥/٤، والهمــع ٣٨٢/١.

(٤) رصف المباني ١٤١.

(٥) رصف المباني ١٤٠.

يُعترضُ عَلَى القَولِ بالفِعْلِيَّةِ: بَأَنَّ فَعْلَ التَّعَجُبِ لا يكونُ إلاّ عَلَى وَزْنِ:" أَفْعَــلَ "، و:" أَصْبَــحَ، وأَمْسَى " لَيْسَا مَنقولَيْنِ من ثُلاثيٍّ، ولاَ يُبْنَى التَّعَجُبُ إلاّ ما هو ثُلاثــيّ فِي الأصْلِ.

ويُعترضُ عَلَى القَولِ بالحَرْفِيَّــةِ: بأَنَّ:" أَصْبَــحَ، وأَمْسَى " يَدُلاَّنِ عَلَى الزَّمَــانِ، والحَرْفُ لا يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ(١).

والصَّـوَابُ:

أنْ يُقال أَنَّ:" أَصْبَــحَ، وأَمْسَى " فِعْلاَنِ تَامَّانِ، وفَاعِلهما مَصْدَرانِ من الفِعْــلِ أو فِي مَعْنَاهُ من الكَلاَمِ الَّذِي هِيَ فِيْهِ، ومَحَلُّهَا التَّأخِيرُ بَعْدَهُ، لَكِن قِيْلَ لَهُمَا أَنَّهُمَا زَائِدَانِ لدُخُولِهمَا بَيْنَ مَا يَحْتَاجُ بَعْضُهُ إلَى بَعْضٍ؛ ولأَنَّهُمَا يَصلحُ الكَلامُ دُونَهُمَا، فَقَولُهم: ما أَصْبَــحَ أَبْرَدَهَا، ومَا أَمْسَــى أَدفأها، فِي التَّعَجُّبِ أَفْعَالٌ مُؤخَّرَةٌ فِي الأَصْلِ، والتَّقدِيرُ: ما أَبْرَدَهَا أَصْبَحَ ذَلِكَ، ومَا أَدفأها أَمْسَى ذَلِكَ(٢).

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) رصف المباني ١٤١.

(٢) رصف المباني ١٤٢.

المسألة الحادية والأربعون

(لَيْسَ) بَيْنَ الفِعْلِيَّةِ والحَرْفِيَّةِ

(لَيْسَ): كَلِمَةُ نَفْى، وأَصْلُهَا:" لَيسَ " بكَسْرِ:" اليَاءِ "، عَلَى وَزْنِ: فَعِلَ، فسُكِّنَتِ عَيْنُهُ لثِقَلِ الكَسْرَةِ عَلَى:" اليَاءِ "، فَصَارَ:" لَيْسَ "، ويدخلُ عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ فيرفعُ المُبتَدأ ويُسَمَّى اسْمَهُ، ويَنْصِبُ الخَبَرَ ويُسَمَّى خَبَرَهُ، تقولُ: لَيْسَ الرَّجُلُ حَاضِرًا [١].

واخْتَلَفَ النَّحْوِيِّيْنَ فِي: لَيْسَ " من حَيثُ كَونُهَا فِعْلاً أَوْ حَرْفًا:

أَوَّلاً: القَائِلُوْنَ بالفِعْلِيَّةِ

ذَهَبَ الجُمْهورُ إِلَى أنَّ:" لَيْسَ " فِعْلٌ مَاضٍ[٢].

واسْتدَلُّوا عَلَى فِعْلِيَّتِهَا بالآتِي:

١- اتِّصَالُ الضَّمَائِرِ المَرْفُوعَةِ البَّارِزَةِ بِهَا، نَحْوَ: لَسْتُ، ولَسْتُمَا، ولَيسُوا، ولَسْنَ.

---

(١) اللمع في العربية، لابن جني ٣٦، والصحاح، للجوهري ١١٤/٤.

(٢) الكتاب ٤٦/١، ومعاني القرآن، للفراء ٤٣/٢، ٦٢/٣، والمقتضب ٨٧/٤، والأصول ٨٢/١، ٨٩، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٦/٢.

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ:(فَأمَّا:" لَيْسَ " فالدَّلِيلُ علَى أَنَّهَا فِعْلٌ، وإنْ كَانت لاَ تَتَصَرّف تَصرُّفَ الفِعْلِ، قَوْلُكَ: لَسْتُ، كَمَا تَقُولُ: ضَرَبْتُ، ولَسْتُمَا، كـ: ضَرَبْتُمَا: ولَسْنَا، كـ: ضَرَبْنَا، ولَسْنَ، كـ: ضَرَبْنَ، ولَسْتُنَّ، كـ: ضَرَبْتُنَّ، ولَيْسُوا، كـ: ضَرَبُوا، ولَيْسَت أَمَةُ اللهِ ذَاهِبَةً، كَقَوْلِكَ: ضَرَبَتْ أَمَةُ اللهِ زَيْدًا) [١].

٢- اتِّصَالُ:" تَاءِ " التَّأنيثِ بِهَا، نَحْوَ: لَيْسَتْ هِنْدٌ قائمةً، كَمَا تَقُولُ: قَمَتْ هِنْدٌ [٢].

٣- اسْتِتَارُ المُضْمرِ الفَاعِلِ فِيْهِ، كَقَولِكَ: زَيْدٌ لَيْسَ ذَاهِبًا، وعَبْدُ اللهِ لَيْسَ رَاكِبًا [٣].

ثَانيًا: القَائِلُوْنَ بِالحَرْفِيَّةِ:

ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٤]، وابْنُ شُقَيْرٍ[٥]، إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ.

واسْتدَلَّ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ عَلَى حَرْفِيَّتِهَا: بِأَنَّهَا تَدُلُّ علَى النَّفْي، ولا تَدُلُّ علَى الحَدَثِ والزَمَان، كَدَلاَلَةِ الأَفْعَال.

قَالَ:(ومِمَّا يَدُلُّ علَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِفِعْلٍ: أَنَّهَا تَدُلُّ علَى النَّفْي، ولا تَدُلُّ علَى حَدَثٍ، ولا علَى زَمَانٍ، والأَفْعَالُ مِنْهَا مَا يَدُلُّ علَى حَدَثٍ، وزَمَانٍ، ومِنْهَا مَا يَدُلُّ علَى زَمَانٍ فَقَط، فَإِنْ كَانَ هذا هَكَذَا وتَعَرَّت:" لَيْسَ " مِنَ المَعْنَيَين جَمِيْعاً، دَلَّ علَى أَنَّهَا لَيْسَت بِفِعْلٍ) [٦].

واسْتدَلَّ أَيْضًا بِأَنَّ:" مَا " المَصْدَرِيَّةَ تَتصِلُ بِالأَفْعَالِ المَاضِيَةِ والمُضَارِعَةِ، ولا تَتصِلُ بِـ:" لَيْسَ ".

---

(١) الأصول ٨٢/١، ٨٣.

(٢) التبيين، للعكبري ٣٠٨، وشرح الجمل، لابن عصفور ٣٦٣/١.

(٣) اللامات، للزجاجي ٣٤.

(٤) كتاب الشعر ٧/١، ٨.

(٥) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل ١١٧/٤، والجنى الداني ٤٩٤، ومغني اللبيب ٢٩٣.

(٦) المسائل المنثورة ٢٠٨.

قَالَ:(الدَّلِيلُ علَى أَنَّ:" لَيْسَ " لَيْسَ كَالفِعْلِ، أَنَّكَ تَصِلُ:" مَا " بالأَفْعَالِ المَاضِيَةِ والمُضَارِعَةِ، ولَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مَا أَحْسَنَ مَا لَيْسَ زَيْدٌ ذَاكِرَكَ، حَتَّى تقُول: مَا لَيْسَ يَذْكُرُكَ زَيْدٌ، فَتَجْرِى:" لَيْسَ " مُجْرَى:" لَم " الحَرفِ، كَمَا تَقُولُ: مَا لَم يَذْكُرك) [١].

واسْتَدَلَّ أَيْضًا بأَنَّهَا جَاءَتْ فِي الشِّعْرِ ولَم تَتصِلْ نُونُ الوقَايَةِ بضَمِيرِ المُتَكَلِّمِ.

قَالَ:(ومِمَّا يَدُلُّ علَى أَنَّهَا لَيْسَتْ كَالأَفْعالِ: أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ:" لَيْسَ " بِلاَ نُونٍ مُتَّصِلَةٍ بِعَلامَةِ الضَّمِيْرِ، وذَلِكَ قَوْلُهُ:

قَدْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي [٢]

قالَ:(فَحَذْفُهُم لَهُ مِن:" لَيْسَ " كَحَذْفِهِم لَهُ مِن البَيْتِ؛ دَلالَةً علَى أَنَّهُ جَارِي عِنْدَهُم مجْرى مَا ليسَ بِفِعْلٍ، كَمَا أَنَّ:" لَيْتَ " كَذَلِكَ) [٣].

ومن أَدِلَّةِ القَولِ بالحَرْفِيَّةِ: أَنَّهَا لاَ مَصْدرَ لَهَا، ولاَ تتَصَرَّفُ، وأَنَّهَا ليْسَتْ علَى أَوْزَانِ الأَفْعَالِ [٤].

رَدُّ القَولِ بالحَرْفِيَّةِ:

رَدَّ ابْنُ عَصْفُورٍ القَوْلَ بالحَرْفِيَّةِ، فقَالَ:(وذَلِكَ كُلُّهُ لاَ حُجَّةَ فِيْهِ، أَمَّا كَونُهَا:(لاَ تتَصَرَّفُ)، وكَونُهَا:(لاَ مَصْدرَ لَهَا)، فَأَنَّهُ قَدْ وُجِدَ من الأَفْعَالِ مَا هُو بهذهِ الصُّورَةِ،

---

(١) المسائل البصريات ٨٣٣/٢.

(٢) رجز لرؤبة، وهو في ديوانه ١٧٥، ويُروى فيه:" إذ " بدل:" قد ".

وهو من شواهد: سر الصناعة الإعراب ٣٢٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٠٨/٣، شرح التسهيل، لابن مالك ١٣٦/١، وشرح الكافية، للرضي ٩/٢، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ١٨٥/٢،(مطبوع).

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" لَيْسَ " حيث ورد بلا نونٍ متصلة بضمير المتكلم؛ دلالة على أنه حرف ليس فعل.

(٣) المسائل الحلبيات ٢٢٥.

(٤) التبيين ٣١٠، ٣١١، وشرح الجمل، لابن عصفور ٣٦٢/١.

نَحْوَ التَّعَجُّبِ فِي مِثْلِ: مَا اَحْسَنَ زَيْدًا، ألاَ تَرَى أَنَّهُ لاَ مَصْدَرَ لَهَا، وأَنَّهُ لاَ يتَصَــرَّفُ، وقَدْ سَلمَ الخصْمُ مَعَ ذَلكَ أَنَّهُ فِعْلٌ لِقِيامِ الدَّليلِ عَلَيْهِ.

أَمَّا كَونُهَا:(ليْسَتْ عَلَى وَزْنِ الفِعْلِ فِي اللَّفْظِ)، فَأَنَّهُ يحتملُ أنْ تَكُونَ مُخَفَّفَةً من:" فَعِــلَ "، فتكون فِي الأَصْلِ:" لَسِسَ "، نَحْوَ: صِيْــدَ البَعِيرُ، و:" فَعِــل " قَــدْ تُخفّــفُ فيُقالُ:" فَعْلَ ")[1].

والصَّـوابُ:

أَنَّهَا فِعْلٌ؛ لاتِّصَالِ الضَّمَائِرِ المَرْفُوعَةِ البَّارِزَةِ بِهَا، نَحْوَ: لَسْت، ولَسْتُمَا، ولَيسُوا، ولَسْنَ، ولا تتصِلُ إلا بفعلٍ.

والله تعالى أعلى وأعلم

***

(١) شرح الجمل، لابن عصفور ٣٦٢/١.

المسألة الثانية والأربعون

(عَسَى) بَيْنَ الفِعْلِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ

(عَسَى) تُفيدُ مَعْنَى التَّرَجِّي في المحبوب، والإشفاق في المكْرُوهِ، وقَد اجْتَمَعَ المَعْنيانِ في قولِهِ تَعَالَى:﴿ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ[1]﴾.

وهِيَ تَرفعُ الاسمَ، وتَنصبُ الخبرَ، إلاَّ أنَّ خَبَرهَا لاَ يكونُ إلاَّ فعلاً مُستقبلاً، وتَلزَمُهُ:" أنْ " وذلكَ قولُك: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ، قَالَ تَعَالَى:﴿ فَعَسَى اللهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ[2]﴾.

ويجوزُ أَنْ تحذفَ:" أَنْ " فتقول: عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ[3].

واختَلَفَ النَّحْويُّون فِيهَا بَيْنَ الفعلِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ:

<u>أَوَّلاً: القَائِلُونَ بِالفِعْلِيَّةِ:</u>

ذَهَبَ جُمْهُورُ النحويين إلَى أنَّهَا فِعْلٌ.

<u>واستدلُّوا عَلَى فِعْلِيَّتِها بما يلي:</u>

---

(١) من الآية (٢١٦) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (٥٢) من سورة المائدة.

(٣) أسرار العربية ١٢٥، وأوضح المسالك ٣٢٣/١.

١- اتصالُ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ البَارِزَةِ بِهَا، نَحْوَ: عَسَيت، وعَسَيا، وعَسوا، قَالَ تَعَالَى:﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ[١]﴾، وقَالَ تَعَالَى:﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ[٢]﴾.

٢- لِحَاقُ تَاءِ التَّأنِيثِ بِهَا، نَحْوَ: عَسَتْ هِنْدٌ أَنْ تَقُومَ[٣].

ثَانِيًا: القَائِلُونَ بِالحَرْفِيَّةِ:

نُسِبَ إِلَى ثَعْلَبٍ، وابْنِ السَّرَّاجِ[٤]، والزَّجَّاجِ[٥]، القَول بِحَرْفِيَّةِ:" عَسَى ".

وحُجَّتُهُمْ:

١- عَدَمُ تَصَرُّفِهَا، وكَوْنُهَا بِمَعْنَى:" لَعَلَّ "[٦].

وَهَذَا مُعترَضٌ بِأَنَّهَا: إِنَّمَا حُمِلَت عَلَى:" لَعَلَّ " لأَنَّهَا فِي مَعْنَاهَا، أَلاَ تَرَى أَنَّ:" عَسَى " فِيْهَا مَعْنَى: الطَّمْع، كَمَا أَنَّ:" لَعَلَّ " فِيْهَا مَعْنَى: الطَّمْع[٧].

٢- عَدَمُ دَلاَلَتِهَا عَلَى الحَدَثِ والزَّمَانِ، وتَوقُّفُ إِفَادَةِ مَعْنَاهَا، وهُوَ التَّرَجِّي عَلَى غَيرِهَا كَسَائِرِ الحُرُوفِ[٨].

وقَدْ أَجَابَ النَّحْوِيُّونَ عَنْ دَعْوَى عَدَمِ الدَّلاَلَةِ عَلَى الحَدَثِ والزَّمَانِ بِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ.

---

(١) من الآية (٢٤٦) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (٢٢) من سورة محمد.(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ).

(٣) أسرار العربية ١٢٥، وأوضح المسالك ٣٢٣/١، وشرح قطر الندي وبل الصدى ٢٨.

(٤) ينظر رأي ثعلب، وابن السراج في: أسرار العربية١٢٥، والارتشاف ١٢٢٢/٣، ومغني اللبيب١٥١، والجني الداني ٤٦١.

(٥) ينظر رأيه في: شرح الرضي على الكافية ٣٠٢/٢.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٣٠٢/٢.

(٧)الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٨/٢.

(٨) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب الذهب ١٥٤/١، لشمس الدين الجو جري، تحقيق/نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/ الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ:(والمَشْهُورُ والمَنْصُورُ أَنَّهَا تَدلُّ عَلَى الحَدَثِ والزَّمَانِ، وأنَّ الحَدَثَ مُسْنَدٌ إِلَى الجُمْلَةِ) [١].

وَاعْتَرَضَ أَبُو البَرَكَاتِ الأنبا ري أَيْضًا قَولَهُم بِأَنَّهُ: شَاذٌّ لاَ يعرجُ عَلَيْهِ[٢].

ثَالِثًا: القَائِلُونَ بِالتَّفْصِيلِ:

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ، والسِّيْرَافِيُّ، إِلَى أَنَّهَا فِعْلٌ، إِنْ لَمْ يتَّصِلَ بِهَا ضَمِيرُ نَصْبٍ، فَإِنْ اتَّصَلَ بِهَا فَهِيَ حَرْفُ تَرَجٍ، قَالَ رُؤْبَةُ:

يَا أَبَتَا: عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[٣]

فَإِنَّها فِي هذه الحَالةِ عَامِلَةٌ عَمَلَ:" لَعَلَّ "[٤].

وَحُجَّتُهُمَا فِي ذَلِكَ:

لَئلا يلزم حَمْلُ فِعْلٍ على حَرْفٍ[٥].

وأيضًا لمّا أُفرِط في كثرةِ استعماله أَخْرَجتَهُ من الفِعْلِيَّةِ، إلى الحَرْفِيَّةِ، حَتَّى صَارَ مثل:" لَعَلَّ " في اقتضاءِ الاسمِ والخبرِ[٦].

وضَعَّفَهُ ابْنُ مَالِكٍ؛ لتَضَمُّنِهِ اشتراك فِعْلٍ وحَرْفٍ في لفظٍ واحدٍ بلا دليلٍ[١].

---

(١) الارتشاف ١١٥١/٣.

(٢) أسرار العربية١٢٥.

(٣) رجز في ديوانه ١٨١، والمقتضب ٧١/٣، والأصول ٣٨٧/٢، وكتاب الشعر، لأبي عليّ الفارسيّ ١٤/١، ٧٩، ٤٩٤/٢، والمقتصد، للجرجاني ٤٤٤/١، وشرح المفصل، للخوارزميّ ١٧٠/٢، ١٨٦، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٢٠/٣، والمقاصد النحويَّة ٢٤٦/٣.
الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" عَسَاكَ " على أن الكاف منصوبة المحل، تشبيهاً لـ:" عَسَى " بـ:" لَعَلَّ "؛ لأنها في معناها، إذ هما يفيدان الترجّي، وخبرها محذوف،أي: عساك تبقى.

(٤) الكتاب ٣٧٤/٢، ٣٧٥، وشرح الكتاب ٢١٢/٤، (رسالة دكتوراه) إعداد/ سيد جلال حسنين، كلية اللغة العربية، القاهرة ١٩٨٧، رقم ٢٠٠٠.

(٥) التصريح ٢١٤/١.

(٦) الارتشاف ١٢٣٤/٣.

وَالصَّــوَابُ:
أَنَّهَا فِعْــلٌ لاتصالِ ضمَائرِ الرَّفْعِ البَارزَةِ بِهِا، ولِحَاق تَاءِ التَّأنِيثِ بهَا.

***

المبحــث الثانـي

المختلف فيه بين الفعلية والحرفية، والأرجح أنه حرف.

المسألة الثالثة والأربعون

(لاَتَ) بَيْنَ الفِعْلِيَّةِ وَالحَرْفِيَّــةِ

" لاَتَ " لا تكون إلا مع:" الحِــيْن " في الأعْــرَفِ، ولا يستعملُ إلا واسمُها مضمرٌ فيها، ويكون خبرها:" الحِــيْن " فيكون بعدها منصوباً، نحو قوله- تعــالى:﴿ وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ [٢]﴾، بنصْــبِ:" حِــيْنَ " والتقديرُ: ولاَتَ الحِيْنُ حِــيْنَ مَنَــاصٍ[٣]، ولا يُجْمَــعُ بين مَعْمُولِيْهَــا.

---

(١) شرح التسهيل ٣٩٨/١.
(٢) مــن الآيــة (٣) من ســورة (ص).
(٣) الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٧٢.

وقد اختلفَ النُّحَاةُ في حقيقةِ:" لاَتَ "، فذهبتْ طَائِفَةٌ إلى أنَّها حَــرْفٌ، وذهبــتْ أخرى إلى أنَّها فِعْــلٌ، وإليك بيانها بالتَّفْصِيْــلِ:

أَوَّلاً: القَائِلُـون بِـالحَـرْفِيَّـةِ:

ذهبت طَائفةٌ من النُّحَــاةِ إلى أنَّ:" لاَتَ " حَــرْفٌ، ثم اختلفُــوا على آراءٍ:

الــرَّأْيُ الأَوَّلُ:

رُوىَ عن عِيْسَى بْنِ عُمَرَ: جوازِ الجَرِّ بــ:" لاَتَ " في الأوقاتِ، على أنْ تكــون حرفَ جَــرٍّ[1].

وروى الفَــرَّاءُ أنَّ من العــربِ من يخفضُ بــ:" لاَتَ "، قال الشَّاعِــرُ:

نَـدِمَ البُـغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةِ مَنْـدَمٍ وَالبَـغْيُ مَرْتَعٌ مُبْـتَغِيهِ وَخِيْمُ[2]

وقــد أشَارَ المَالِقِيُّ إلى هذا الوجهِ، حيث قال:(ومن العــربِ من يَخْفِضُ بــ:" لاَتَ ": " الحِيْنَ "، أو ما في معناه؛ مَنْبَهَةً على الأصلِ من الخفضِ؛ إذا مَا يختصُّ باسمٍ، ولا يكون كجُــزْءٍ منه أصلُه أنْ يعملَ فيه الجَــرَّ)[3].

الــرَّأْيُ الثَّانِـي:

---

(١) شرح لب الألباب في علم الإعراب، لنقره كار٢٩٠، (رسالة دكتوراه)، إعداد/ عابد محمــد محمود غنيمة، جامعة الأزهــر، كلية اللغة العربية، القاهرة، برقم (٢١٢٢).

(٢) البيت من الكامــل، منسوب لرجــل من طيئ في: شرح التسهيل ٣٧٧/١، وتمهيد القواعــد ١٢٢٧/٣، والمساعــد ١/ ٢٨٣، وخــزانة الأدب ١٧٥/٤.

وينسب لمحمد بن عيسى التيميّ، أو: مهلهل بن مالك الكنانيّ، كما في: المقاصــد النحويّــة ٤٨٠، وخزانة الأدب ١٧٥/٤.

وبلا نسبة في: شرح الألفية، لابن الناظم ١٥١، وتخليص الشــواهد ٣٩٤، وجــواهر الأدب ٣٠٧، والأشمونيّ٢٥٥/١.

الشَّاهِـدُ فِيْهِ قَوْلُـهُ:" وَلاَتَ سَاعَــةِ ": على أن:" لاَتَ " حرفُ جــرٍّ، و:" سَاعَةِ " مجــرورةٌ بهــا.

(٣) رصــف المبــاني ٢٦٢.

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ[١]، إلى أنها: مركَّبةٌ من كلمتين:" لاَ " النافية، المُشبَّهَة بـــ:" لَيْسَ "، و:" تَاءِ " التأنيثِ المتحرِّكةِ، فهي مثل:" إِنَّمَا "، ولهـــذا تُحْكَى عند التَّسْمِيَّةِ بهـــا، كما تَحْكِى لو سمَّيْـــتَ بـــ:" إِنَّمَـــا ".

الـرَّأْيُ الثَّالِـثُ:

ذَهَبَ الأَخْفَشُ[٢]، والجُمْهُوْرُ، إلى أنَّ:" لاَتَ ": حَرْفُ نَفْـــيٍ، أصْـــلُهُ:" لاَ "، ثـــم زِيْـــدَتْ عليه:" التّاءُ "، كما زِيْدَتْ على:" ثُمَّ " العاطفةِ، و:" رُبَّ "، فقيل:" ثُمَّتَ "، و:" رُبَّتَ "، نحو قولِ الشَّاعِرِ:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لاَ يَعْنِينِي[٣]

وقـــول الآخـــر في:" رُبَّ ":

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ ... أَعَارَتْ عَينُهُ أَمْ لَمْ تَعَارا[٤]

الـرَّأْيُ الرَّابِـعُ:

---

(١) الكتـــاب ١/٥٧، ٢/ ٣٧٥، والتذييل والتكميل ٤/٢٨٧، والهمـــع ١/٣٩٩.

(٢) معـــاني الأخفش٢/٤٩٢، والتذييل والتكميل ٤/٢٨٨ .

(٣) البيت من الكامل، منسوب لرجل من بني سَلُولَ، في: الكتاب ٣/٢٤، والتصريح ٢/١١١، والمقاصـــد النحويّة ٣/١١٧.

ونسبه الأَصْمَعِيّ إلى: شمر بن عمرٍو الحنفيّ، ينظر: الأصمعيات ٨٩.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" ثُمَّتَ " حيث زيدت: التاء " على:" ثُمَّ " العاطفة، وذلك لتأنيث اللفـــظ، أو لتأكيد المبالغة.

(٤) البيت من الوافـــر، قاله: عمرو بن أحمر الباهليّ، كما في: أدب الكتاب، لابـــن قتيبـــة ٣٣٣، وجمهرة اللغـــة، لابن دريد ١/٦٨، ٢/٧٧٥، وأمالي ابن الشجـــريّ ٣/٤٨، وتمهيد القواعد ١٠/٥١٥٠.

الشَّاهِـدُ فِيْـهِ قَوْلُـهُ:" رُبَّـــتَ " حيث زيدت: التاء " على " رُبَّ "، وذلك لتأنيث اللفظ.

ذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ، وأَبُو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيُّ، ونَاظِرُ الجَيْشِ[١]، والشَّاطِبِيُّ[٢]، إلى أنَّ:" لاَتَ " حرفُ نَفْيٍ، بسيطٌ، موضوعٌ على هذه الصِّيْغَةِ، ويعملُ عَمَلَ:" لَيْسَ ".

قال ابْنُ السَّرَّاجِ:(وممَّا شُبِّهَ من الحروفِ بـ:" لَيْسَ ":" لاَتَ "، شبهها بها أَهْلُ الحِجَازِ، وذلك مع:" الحِيْن " خاصّة ")[٣].

وقال أَبُو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيُّ:(وأمَّا:" لاَتَ " فلا نسلّم أنَّ:" التَّاءَ " مَزِيْدَةٌ فيها، بل هي: كلمةٌ على حيالِها)[٤].

الرَّأْيُ الخَامِسُ:

ذَهَبَ ابْنُ الحَاجِبِ، والرَّضِيُّ، إلى أنَّ:" لاَتَ " أصلُها:" لاَ " النَّافية للجنسِ و:" التَّاء " للتأنيث؛ لأنَّ:" لاَ " المشبهة بـ:" لَيْسَ " لا تعملُ أصلاً، ولا يجوز في سعةِ الكلامِ، ويأتي في الشِّعْرِ للضَّرورةِ.

لأنَّ:" لا " النَّافيةَ للجِنْسِ كثيرةُ الاستعمالِ؛ فوجبَ أن يُحْمَلَ القرآنُ على الوجْهِ الصَّحِيحِ[٥].

وقال الرَّضِيُّ:(ولا يمتنعُ دَعْوَى كون:" لاَتَ " هي:" لاَ " التَّبْرِئَةُ)[٦].

الرَّأْيُ السَّادِسُ:

يرى أَبُو حَيَّانَ أنَّ:" لاَتَ ": حرفُ نَفْيٍ، بسيطٌ، لا عملَ لها ألبتة.

واستدلَّ على ذلك بأنها دخلت على غير:" حِيْنَ "، ولا ما رادفه.

---

(١) تمهيد القواعد ١٢٣٠/٣.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥١/٦.

(٣) الأصول ٩٥/١.

(٤) الإنصاف ١٠٧/١.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٩/١، ٤٢٠، وشرح المقدمة الكافية ٣٨٦/١.

(٦) شرح الكافية في النحو ٢٧١/١.

قال:(وقــد جاءت:" لاَتَ " غير مضافٍ إليها " حِــيْنَ " ولا مذكور بعـــدها:" حِــيْنَ " ولا ما رادفه، في قــولِ الأَفْــوَهِ الأوْدِيِّ:

تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْتَافَهُمْ وَتَوَلَّوا لاَتَ لَمْ يُغْنِ الفِرارُ[1]

وهذا يدلّ على أنَّ:" لاَتَ " لا تعملُ، وإنّما هي في هذا البيتِ حرفُ نَفْيٍ مؤكَّــدٌ بحرفِ النَّفِي الذي هــو:" لَمْ يُغْــنِ الفــرَارُ "، ولو كانت عاملةً لــم يَجُــز حَــذْفُ الجزأين بعدها، كما لا يُحْذَفُ بعد: مَا، و: لاَ، العاملتين عمل:" لَيْسَ "[2].

ثَانِياً: القَائِلُــوْنَ بِالفِعْلِيَّةِ:

ذَهَبَ بَعْضُ النَّحَاةِ، إلى أن: "لاَتَ " كلمةٌ واحــدةٌ، وأَنّها فعلُ ماضٍ، ثم اختلفوا على آراءٍ:

الــرَّأْيُ الأَوَّلُ:

ذهب أَبُو ذَرٍّ الخُشَنِيُّ[3] إلى: أنها في الأصلِ بمعنى:" نَقَصَ "، ومنــه قولــه- تعالى:﴿لاَ يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا[1]﴾، فإنه يقال: لاتَ يَلِيْتُ، كما يقال: أَلَتَ يَأْلِــتُ، ثم استعملت للنَّفْي، كما أن:" قَــلَّ " كذلك.

---

(١) البيت من الرمــل، وهو في ديوانه ١٣، ضمن الطرائف الأدبية، صححه وخرجه/ عبد العزيز الميمني، بيروت، ١٣٥٣هـ.

وهو من شواهــد: جواهر الأدب ٢٤٩، وتذكرة النحاة ٧٣٤، والجنى الداني ٤٨٩، وتمهيد القواعد ١٢٣٠/٣، وتلخيص الشواهد ١٣٠، والهمع ٤٠٣/١، وخزانــة الأدب ١٧٤/٤، و" لا " واستعمالاتها في القرآن الكريم ٢٢٥.

الشَّاهِــدُ فِيْهِ قَوْلُــهُ:" لاتَ لَم يُغْــنِ الفِرارُ" على أن:" لاَتَ " حرف نفي مؤكد بحرف النفــي الذي هو: لَــمْ.

(٢) التذييل والتكميل ٢٩٨/٤، ٢٩٩.(مطبــوع).

(٣) مغنــي اللبيــب٢٥٣، وتاج العــروس، للزبيديّ٥٨٣/١، المطبعة الخيرية، مصر، ط/ الأولى ١٠٣٦هـ.

ورَدَّهُ ابْنُ هِشَامٍ بأنَّ:" التَّاءَ " قد تُكسرُ على أصلِ التقاءِ الساكنينِ، ولـــو كانـــت فعلاً ماضياً لم يكن للكسرِ وجْـــهٌ[٢].

الـــرَّأْيُ الثَّانِـــي:

ذهـــب ابْنُ أَبِي الرَّبِيْـــعِ، إلى أَنَّ:" لاَتَ " أَصْلُها:" لَيسَ " فتحركـــت:" اليَـــاءُ "، وقبلها فتحة، فانقلبت: ألفاً، فصارت:" لاَسَ "، ثم أبْدلوا: السّينَ: تاءً، كما قالوا في: سُدْس:" سِـــتٍّ " أبْدلوا: السّينَ الأخيرةَ: تاءً، ثم أُدْغِمت في: الدَّالِ [٣].

وضَعّفَـــهُ الأُشْمـــُونِيُّ من وجهـــين:

الأَوَّلُ: أنَّ فيه جمعاً بين إعلالين متجاورين، وهو مرفوضٌ في كلامهم، ولم يجئ منه إلا: ماء، وشاء.

الثَّانِـــي: أنَّ قلبَ:" الياءِ " الساكنةِ: ألفاً، وقلبَ السِّينِ: تـــاءً: شَـــاذَّانِ، لا يُقْـــدِمُ عليهما إلا بدليـــلٍ، ولا دليـــلَ هُنا[٤].

الـــرَّأْيُ الثَّالِـــثُ:

احتمل السُّيُوطِيُّ: أنْ تكون:" التّاءُ " بدلاً من سِينِ:" لَيْسَ "؛ وانقلبت: الياءُ على القياسِ، فتكون:" لَيْسَ " نفسُها ضعفت بالتغييرِ، فعملت في لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ عملهـــا في موضعها، وهـــو: الحـــالُ[٥].

<u>والصَّـوَابُ</u>

---

(١) مـــن الآيـــة (١٤) من ســـورة الحجـــرات.

(٢) مغنـــي اللبيـــب٢٥٤.

(٣) الملخص في ضبط القوانين العربية ٢٧٣، والبسيط في شرح الجمـــل ٧٥٣/٢.

(٤) الأشمـــونيّ ٢٥٧/١.

(٥) الهمـــع ٣٩٩/١، ٤٠٠.

قَولُ ابْنِ السَّرَّاجِ، ومن وافقه، أنَّ:" لاَتَ " حرفُ نَفْيٍ، بسيطٌ، موضوعٌ على هذه الصِّيْغَةِ، ويعملُ عَمَلَ:" لَيْسَ ".

هو: الأَولَى والأقربُ إلي الصوابِ؛ لأنَّ القولَ: بالبساطةِ، أوْلَى من القولِ بالتركيب.

والله تعالى أعلى وأعلم

المسألة الرابعة والأربعون

(حَاشَا) الاسْتِثْنَائِيَّةُ بَيْنَ الحَرْفِيَّةِ والفِعْلِيَّةِ

(**حَاشَا**) الاسْتِثْنَائِيَّةُ، نَحْوَ: قَامَ القَومُ حَاشَا زَيْدٍ، وحَاشَا زَيْدًا.

اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّون بَيْنَ فِعْلِيَّتِهَا، وحَرْفِيَّتِهَا:

أَوَّلاً: القَائِلُوْنَ بالحَرْفِيَّةِ:

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ[١]، وأَكْثَرُ البَصْرِيِّينَ، إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ خَافِضٌ، دَالٌّ عَلَى الاسْـتِثْنَاءِ، كـ:" إلاَّ "، وَلاَ يُجِيزُ سِيْبَوَيْهِ النَّصْبَ بِهَا[٢].

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَو كَانَت فِعْلاً لجَازَ أنْ يَدخُلَ عَلَيهَا:" مَا " كَمَـا يَجُـوزُ أنْ تَدخلَ عَلَى الأَفْعَال، فيُقالُ: مَا حَاشَا زَيْدًا، كَمَا يُقالُ: مَا خَلاَ زَيْدًا، فَلَمَّا لَمْ يقُلْ دلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بفِعْلٍ، فَوجَبَ أنْ يكونَ حَـرْفًا[٣].

قَالَ الرَّضِيُّ:(التَزَمَ سِيْبَوَيْهِ حَرْفِيَّةَ:" حَاشَا "، لقَولِهم: حَاشَاي، مِـن دُون نُـونِ الوقَايَةِ، ولَو كَانَ فِعْلاً لَم يجُزْ ذَلِكَ، وامْتِنَاع وُقُوعِهِ صِلَةَ لِـ:" مَـا " المَصْـدَرِيَةِ مُطَّرِدًا، كـ:" خَلاَ "، و:" عَدَا " يَمْنَعُ فِعْلِيَّتَهُ) [٤].

ثَانِيًا: القَائِلُوْنَ بِالفِعْلِيَّةِ:

ذَهَبَ الفَرَّاءُ، وأَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ، وأَبُو زَيْدٍ الأَنْصَارِيُّ، والجَرْمِيُّ، والمَـازِنِيُّ، والمُبَرِّدُ[٥]، والزَّجَّاجُ، إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ حَرْفًا كَثِيرًا، فَتَجُرُّ، كَمَا ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ، وتَكُـونُ فِعْلاً قَلِيلاً، فَتَنْصِبُ، بمنزلَةِ:" خَلاَ " و:" عَدَا "[٦]، لتَضَمُّنِهِ مَعْنَى:" إلاَّ ".

وأيَّدَهُ: ابْنُ يَعِيْشَ[٧]، وَصَحَّحَهُ: المُرَادِيُّ[٨].

---

(١) الكتاب ٣٤٩/٢.

(٢) الجنى الداني ٥٦٣.

(٣) أسرار العربية ١٩٠، ١٩١.

(٤) شرح الكافية ٢٤٤/٢.

(٥) المقتضب ٣٩١/٤.

(٦) ينظر رأيهم في: شرح المفصل، لابن يعيش ٤٨/٨، والجنى الـداني ٥٦٢، ومغنـي اللبيـب ١٢٢.

(٧) شرح المفصل ٤٨/٨.

(٨) الجنى الداني ٥٦٢.

حَكَى أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ عن بَعْضِ العَرَبِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ولِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأَصْبَغِ(١).

وَيُرْوَى بالوَجْهَينِ قَولُ الجُمَيْحِ:

حَاشَا أَبَا ثَوْبانَ إنَّ بِه ضَنًّا عَلَى المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ(٢)

واسْتَدَلُّوا عَلَى فِعْلِيَّتِهَا من ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: تَصَرُّفُهَا، نَحْوَ: أُحَاشِي، وحاشى، والحُروفُ لا تتّصرف.

الثَّانِي: أنَّ الحَذْفَ يدخلُها، قَالُوا: حَاشَ للهِ، وَحَشَ للهِ.

الثالث: أنَّ حَرْفَ الجَرِّ يَتَعَلَّقُ بِهَا، كَقَولِكَ: حَاشَا للهِ، وَذَلِكَ من خَصَائِصِ الأَفْعَالِ(٣).

وقَدْ أَجَابَ أبُو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيُّ، والعُكْبَرِيُّ:

أمَّا التَّصَرُّفُ فَلَيسَ عَلَى مَا ذُكِرَ، فَأمَّا:" حَاشَا " فَمُشْتَقٌّ من لَفْظِ الحَرفِ، كَمَا قَالُوا: هلَّلَ، أَيْ: قَالَ: لاَ إلَهَ إلاَ اللهُ، وبَسْمَلَ، أَيْ، قَالَ: بِسْمِ اللهِ، وهُو كَثِيرٌ.

فَأمَّا الحَذْفُ فَقَدْ دَخَلَ الحَرْوفَ، قَالُوا فِي:" رُبَّ "، رُبَ، وفِي:" سَوْفَ "، سَوْ.

وأمَّا:" اللاَّمُ " فِي:" للهِ " فَزَائِدَةٌ ولاَ تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَيَدُلُّكَ عَلَيهِ قَولُكَ: جَاءَ القَومُ حَاشَا زَيْدٍ، بِغَيرِ:" لاَمٍ "، ولَمْ يُقَلْ إنَّ اللاَّمَ مَحْذُوفَةٌ(٤).

والصَّوَابُ:

---

(١) الجنى الداني ٥٦٢، ومغني اللبيب ١٢٢.

(٢) البيت من الكامل، فِي: المحتسب ٣٤١/١، والإنصاف ٢٨٠/١، شرح التسهيل ٣٠٨/٢، والجنى الداني ٥٦٢، ومغني اللبيب ١٢٢.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" حَاشَا أَبَا ثَوْبانَ " على أن:" حَاشَا " فعل، و:" أَبَا ثَوْبانَ " منصوب بها.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٩/١، ٣١٠، والإنصاف ٢٨٠/١.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٣١٠/١، والإنصاف ٢٨٣/١، ٢٨٥.

أَنَّ:" حَاشَا " تَكُونُ حَرْفًا كَثِيرًا، فَتَجُرُّ، كَمَا ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ، وتَكُونُ فِعْلاً قَلِيلاً، فَتَنْصِبُ، بمنزلَةِ:" خَلاَ " و:" عَدَا "، لتَضَمُّنِهِ مَعْنَى:" إِلاَّ "؛ لأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنِ العَرَبِ الوَجْهَانِ.

والله تعالى أعلى وأعلم

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد النبيّ الأميّ الأمين، وعلى صحابته الغرّ الميامين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

فقد تم بعون الله وتوفيقه الانتهاء من هذا البحث المتواضع بعد تتبع المسائل المختلف في اسميتها وفعليتها وحرفيتها، وتجلية مواطن الخلاف والأسباب الداعية بالأدلة والبراهين، وأسفر البحث بالنتائج التالية:

١- أن الخلاف النحويّ له أسبابه السياسية والاجتماعية، والبيئية.

٢- أثمر هذا الخلاف بين النحويين إلى تبسيط النحو وتيسيره، وتوسيع قواعده، كما أدى إلى تصحيح كثير من العبارات والألفاظ التي تشيع بين ألسنة المتكلمين.

٣- أثمر البحث عن ظهور علماء في علم النحو، أمثال: أبي جعفر أحمد بن صابر.

٤- صوَّب البحث قول الكوفيين باسمية:" جرم ".

٥- صوَّب البحث قول أبي علي الشلوبين بظرفية:" إذ " التعليلية.

٦- رجح البحث في كثير من المسائل المذهب البصري كالقول باسمية:" أسماء الأفعال "، وفعلية:" صيغتي التعجب "، وفعلية:" نعم وبئس " وغير ذلك من المسائل.

٧- ردّ البحث قول سيبويه بحرفية اللواحق:" إيَّا "، وهو ما وافقه عليه المبرد، وابن السراج، والفارسيّ، واختاره كثير من النحويين، ورجح القول باسميتها وهو ما ذهب إليه الخليل والفراء، والأخفش وغيرهم، كما ردّ مذهبه ومذهب الخليل القائل باسمية ضمير الفصل.

٨- صوب البحث قول سيبويه والجمهور باسمية:" ياء " المخاطبة .

٩- صوب البحث القول باسمية:" بله " استنادًا إلى حكاية أبي زيد من دخول:" من " عليه، في

إنَّ فُلاناً لاَ يُطِيقُ أنْ يَحْمِلَ الفِهْرَ فمِنْ بَلْهِ أنْ يَأتِيَ بالصَّخْرَةِ، وما حكاه أَبو عَمْرٍو الشَّيبَانِيُّ: مَا بَلْهُكَ لا تَفْعَلُ كَذَا؟ أى: مَالَكَ.

١٠- رجح البحث قول الرضي، وابن عصفور، وابن هشام، بحرفية:" ضـــمير الفصل ".

١١- مذ، ومنذ، لهما ثلاث حالات، رُجح في اثنتين منها الظرفية على الاسمية، وفي الأخرى الحرفية على الظرفية.

١٢- أن:" حاشا " التنزيهية تردد بين الاسمية، والفعلية، والحرفية.

وبعد ... فهذا هو جهد المُقل، فما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان مـــن خطأ أو نسيان فمني ومن الشيطان، والله منه براء.

وآخـــر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الدكتور/ عادل عبده محمود حسانين

فهرس المصادر والمراجع

١- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق/ على فاعور، دار الكتـــب العلميـــة، بيـــروت، ط/ الأولى ١٤٠٨هـــ، ١٩٨٨م.

٢- ارتشاف الضَّرب من لسان العَـــرَب، لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور/ رجـــب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٨هـــ، ١٩٩٨م.

٣- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق/ محمد بهجة البيطار.(بغير تاريخ).
٤- الأصمعيات، للأصمعيّ، تحقيق/ مجيد طراد، دار الفكر العربي، بيروت، ط/ الأولى ٢٠٠٣م.
٥- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثالثة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
٦- أصول النحو العربيّ، للدكتور/ محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٧- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطيّ، تحقيق الدكتور/ حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط/ الثانية ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٨- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهر، مطبعة العاني، بغداد، (بغير تاريخ).
٩- الأعلام، للزركليّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط/ السادسة ١٩٨٤م.
١٠- الإغفال (وهو: المسائل المصلَحَة من كتاب:" معاني القرآن وإعرابه للزجاج ")، تصنيف: أبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ عبد الله ابن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط/ الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
١١- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق/مصطفى الشايب، والدكتور/حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣م.
١٢- أمالي ابن الشجريّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤١٣هـ،١٩٩٢م.
١٣- أمالي السهيلي، تحقيق الدكتور/محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، ط/ الأولى.
١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ١٩٨٢م.

١٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت،(بغير تاريخ).
١٦- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
١٧- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد. (بغير تاريخ).
١٨- البحث اللغويّ عند العرب، تأليف الدكتور/ أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر، ط/ الثالثة ١٩٨٠م.
١٩- البداية والنهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، (بغير تاريخ).
٢٠- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
٢١- البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع، تحقيق/ عياد بن عيد الثبيتيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
٢٢- تاج العروس، للزَّبيديّ، المطبعة الخيرية، مصر، ط/ الأولى ١٠٣٦هـ.
٢٣- تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهريّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط/ الثانية ١٣٩٩هـ.
٢٤- التبيان في إعراب القرآن، للعكبريّ، تحقيق/ على محمد البجاويّ، طبعة عيسى البابيّ الحلبيّ. (بغير تاريخ).
٢٥- التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبريّ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الفكر الإسلاميّ، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٦- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٩٨م.
٢٧- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الأولى سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٢٨- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
٢٩- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان (الجزء الثالث)،(رسالة دكتوراه) إعداد/ حماد حمزة البحيري، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، القاهرة، سنة ١٩٨٠م، برقم (١٥٨٧).
٣٠- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان(الجزء الرابع)، (رسالة دكتوراه) إعداد/ الشربيني إبراهيم أبو طالب، كلية اللغة العربية، القاهرة ١٩٨٥م، برقم (٢٢٢٥).
٣١- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ٢٧٦/٢، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بغير تاريخ).
٣٢- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي على الفارسي، تحقيق الدكتور/عوض ابن حمد القوزيّ، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
٣٣- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، للفارقيّ، تحقيق الدكتور/ سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية، القاهرة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
٣٤- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق الدكتور/ على محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، مصر، ط/ الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
٣٥- توجيه اللمع، لابن الخبّاز، تحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، دار الشام، القاهرة، ط/ الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٣٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراديّ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن على سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط/ الثانية. (بغير تاريخ).

٣٧- التوطئة، لأبي عليّ الشلوبين، تحقيق الدكتور/ يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، سنة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٣٨- ثمرة الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، للدكتور/ محمد حسنين صبرة، دار غريب للطباعة، القاهرة، ط/ الأولى ٢٠٠١م.

٣٩- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق/ إبراهيم الإبياري، القاهرة، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٤م.

٤٠- الجنَى الداني في حروف المعاني، للمراديّ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٤١- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإربليّ، تحقيق الدكتور/ حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٤٢- حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.(بغير تاريخ).

٤٣- حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق/علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/الأولى ١٩٨٤م .

٤٤- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسيّ، الدار المصرية للطباعة، ط/ الأولى ١٩٧٩م.

٤٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغداديّ، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط/ الثانية ١٩٧٩م.

٤٦- الخصائص، لابن جني، تحقيق/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ الثالثة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٤٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
٤٨- ديوان الأعشى، تحقيق الدكتور/ يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
٤٩- ديوان الأفوه الأودي، ضمن الطرائف الأدبية، صححه وخرجه/عبد العزيز الميمني، بيروت، ١٣٥٣هـ.
٥٠- ديوان العباس بن مرداس، تحقيق/ يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام، العراق ١٩٦٨م.
٥١- ديوان الفرزدق، تحقيق/ كرم البستانيّ، دار صادر، بيروت، (بغير تاريخ).
٥٢- ديوان الكميت بن زيد، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
٥٣- ديوان الهذليين، الدار القومية، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.
٥٤- ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، (بغير تاريخ).
٥٥- ديوان أمية بن أبي الصلت، مطبعة المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٣٤م.
٥٦- ديوان ثابت بن قطنة، جمع وتحقيق/ماجد أحمد السامرائي، بغداد ١٩٦٨.
٥٧- ديوان جرير، تحقيق/ كرم البستاني، دار صادر، بيروت،١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.
٥٨- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق/ وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط/ الأولى ١٩٧٩م.
٥٩- ديوان زُهير بن أبي سُلْمَى، دار صادر، بيروت، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.
٦٠- ديوان عبيد الله بن قَيس الرقَيَّات، تحقيق الدكتور/ محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٧٨هـ، ١٩٥٨م.

٦١- ديوان كثير عزة، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.
٦٢- ديوان كعب بن مالك، تحقيق/ سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ط/ الأولى ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.
٦٣- ديوان نُصَيب بن رباح، تحقيق الدكتور/ داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٧م.
٦٤- رسالة منازل الحروف، للرماني، دار الفكر، عمان، تحقيق/إبراهيم السامرائي.
٦٥- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقيّ، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق.(بغير تاريخ).
٦٦- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق الدكتور/ حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٦٧- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق/ حسن أحمد العثمان، الناشر: المكتبة المكيَّة، مكة المكرمة، ط/ الأولى ١٩٩٥م.
٦٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط/العشرون سنة ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م.
٦٩- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغداديّ، تحقيق/ عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط/ الأولى ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
٧٠- شرح أشعار الهذليين، تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدنيّ، القاهرة، (بغير تاريخ).
٧١- شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، دار إحياء التراث العربي، عيسى البابي الحلبيّ، (بغير تاريخ).
٧٢- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٧٣- شـــرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، هجـــر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهـــرة، ط/ الأولى ١٤١٠هـــ، ١٩٩٠م.

٧٤- شـــرح الجمـــل، لابن خـــروف، تحقيق/ سلوى محمد عمر عزب، الناشر: جامعة أم القرى، السعودية، (بغير تاريخ).

٧٥- شـــرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق/ فـــوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيـــروت، ط/ الأولى ١٤١٩هـــ، ١٩٩٨م.

٧٦- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمـــد هريـــدي، ط/ جامعة أم القري، السعودية. (بغير تاريخ).

٧٧- شـــرح الكافيـــة فـــي النحـــــو، للرضـــيّ، دار الكتـــب العلميـــة، بيـــروت، ١٤١٥هـــ،١٩٩٥م.

٧٨- شرح الكتاب للسيرافيّ، تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التـــواب، الهيئـــة المصـــرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٩٠م.

٧٩- شـــرح الكتاب، للسيرافيّ (الجزء الثاني)، (رسالـــة دكتوراه)، إعـــداد/ دردير محمد أبو السعـــود، جامعـــة الأزهـــــر، كليـــة اللغـــــة العربيـــــة، القاهـــــرة، ١٩٧٧م، رقـــم (٩٩٣).

٨٠- شـــرح الكتاب، للسيرافيّ (الجزء الثالث)، (رسالة دكتوراه)، تحقيق الـــدكتور/ محمد حسن محمد يوسف، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربيـــة، القـــاهرة، ســـنة ١٩٧٨م، برقم (١٢٨٤).

٨١- شـــرح اللمحـــة البدرية، لابن هشام، تحقيق الدكتور/ صلاح روّاي، مطبعة حسان، القاهرة، ط/ الثانية، (بغير تاريخ).

٨٢- شـــرح اللمـــع، لابن برهان، تحقيق الدكتور/ فائز فـــارس، الكويـــت، ط/ الأولـــى ١٤٠٤هـــ، ١٩٨٤م.

٨٣- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـــ:" التخمير " ، للخوارزميّ، تحقيــق الدكتور/ عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط/ الأولـــى ١٩٩٠م.
٨٤- شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة القدسيّ، القاهرة. (بغير تاريخ).
٨٥- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور/ تركـــي بـــن سهو بن نزال العتيبيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثانية ١٤١٤هـــ، ١٩٩٤م.
٨٦- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ جمال عبــد العاطي مخيمر أحمـــد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط/ الأولى ١٤١٨هـــ، ١٩٩٧م.
٨٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب الذهب، لشـــمس الـــدين الجـــو جـــري، تحقيق/نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/ الأولى ١٤٢٣هـــ/٢٠٠٤م.
٨٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق/ عبدالغني الدقـــــر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط/ الأولى، ١٩٨٤م
٨٩- شـــرح شواهـــد مغني اللبيب، للسيوطيّ، مكتبة الحياة، بيروت،(بغير تاريخ).
٩٠- شرح قطر الندى وبَلّ الصدى، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط/ الحادية عشرة ١٣٨٣هـــ.
٩١- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي (الجزء الرابع)، (رسالة دكتوراه) إعداد/ ســـيد جلال حسنين، كلية اللغة العربية، القاهرة ١٩٨٧، رقم ٢٠٠٠.
٩٢- شـــرح لب الألباب في علم الإعراب، لنقره كار، (رسالة دكتوراه)، إعـــداد/ عابد محمد محمود غنيمة، جامعة الأزهـــر، كلية اللغة العربية، القاهرة، برقم (٢١٢٢).

٩٣- شـــرح مغني اللبيب، للدماميني المسمَّى بـــ:" شرح المزج "، (رسالة دكتـــوراه) إعـــداد/ عبد الحافظ حسن مصطفى العســـيلي، كليـــة اللغـــة العربيـــة، أســـيوط، ١٤١٠هـــ، ١٩٩٠م.

٩٤- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت. (بغير تاريخ).

٩٥- صحيح مسلم، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيـــروت.(بغير تاريخ).

٩٦- ضرائر الشعـــر، لابن عصفور، تحقيق/ خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢٠هـــ، ١٩٩٩م.

٩٧- ضحى الإسلام، تأليف/ أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، مصـــر، ط/ العاشـــرة ٢٠٠٠م.

٩٨- عـــلل النحـــو، للـــورَّاق، تحقيق الدكتور/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبـــة الرشيد، الرياض، ط/ الأولى ١٤٢٠هـــ، ١٩٩٩م.

٩٩- الفائق في غريب الحديث، للزمخشريّ، تحقيق/ علي محمد البجاويّ، ومحمد أبـــو الفضل إبراهيـــم، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، مصر، ط/ الثانية.(بغير تاريخ).

١٠٠- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور/ فيصـــل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط/ الأولى ١٤٢٢هـــ، ٢٠٠١م.

١٠١- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة، دار نهضة مصر، القاهرة، (بغير تاريخ).

١٠٢- كتاب الشعر، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مطبعـــة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٨هـــ، ١٩٨٨م.

١٠٣- كتاب الكُتَّاب، لابن درستويه، تحقيق الدكتور/ إبراهيـــم السامرائيّ، والدكتـــــور/ عبد الحسين الفتليّ، دار الجيل، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٢هـــ، ١٩٩٢م.

١٠٤- كتاب سيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الثانية ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
١٠٥- لا واستعمالاتها في القرآن الكريم، للدكتور/ علي أحمد أحمد طلب، مطبعة دار الهلال، ط/ الأولى ١٩٩٦م.
١٠٦- اللامات، للزجاجي، تحقيق/ مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط/ الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
١٠٧- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبريّ، تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
١٠٨- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق الأساتذة/ عبد الله على الكبير، وآخرين، دار المعارف، مصر.(بغير تاريخ).
١٠٩- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق/ حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط/ الثانية١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
١١٠- مجاز القرآن، لأبي عبيده، تحقيق الدكتور/ محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، (بغير تاريخ).
١١١- مجالس ثعلب، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط/ الخامسة. (بغير تاريخ).
١١٢- المحتسب، لابن جِنِّي، تحقيق/ علي النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الحليم النجار، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبيّ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
١١٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق/عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان ط/ الأولى سنة ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

١١٤- مختصر في شـــواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبيّ، القاهرة، ١٩٣٤م.
١١٥- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمـــد الشـــاطر أحمـــد، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٥هـــ، ١٩٨٥م.
١١٦- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلـــم، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـــ، ١٩٨٧م.
١١٧- المسائل العسكريـــات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر أحمـــد، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٣هـــ، ١٩٨٢م.
١١٨- المسائل العضديات، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ علي جابر المنصـــوريّ، عالم الكتب، بيروت ط/ الأولى سنة ١٤٠٦هـــ، ١٩٨٦م.
١١٩- المسائل المشكلة المعروفة بـــ:(البغـــداديات)، لأبـــي علـــيّ الفارســـيّ، تحقيـــق الدكتور/ صلاح الدين عبد الله السنكاويّ، مطبعة العاني، بغـــداد، سنة ١٩٨٣م.
١٢٠- المسائـــل المنثورة، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق/ مصطفى الحـــدريّ، مطبوعـــات مجمع اللغة العربية، دمشق، (بغير تاريخ).
١٢١- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، دار المدني، جـــدّة ١٤٠٥هـــ، ١٩٨٤م.
١٢٢- المستوفي في النحـــو، لابن فرخان، تحقيق الدكتور/ محمد بـــدوي المختـــون، دار الثقافة العربية، ١٤٠٧هـــ، ١٩٨٧م.
١٢٣- معاني الحروف، للرماني، تحقيق الدكتور/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط/الثانية ١٤٠٧هـــ، ١٩٨٦م.
١٢٤- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق ودراسة/ عبد الجليل عبده شـــلبي، عـــالم الكتب، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٨هـــ، ١٩٨٨م.

١٢٥- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، مطبعة المدني، القاهرة، ط/ الأولى ١٩٩٠م.
١٢٦- معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على النجار.(بغير تاريخ).
١٢٧- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، (بغير تاريخ).
١٢٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، (بغير تاريخ).
١٢٩- المفصل في علم العربية، للزمخشريّ، دار الجيل، بيروت، ط/ الثانية.(بغير تاريخ).
١٣٠- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية،(شرح ألفية ابن مالك)، لأبي إسحاق الشاطبي، (الجزء السادس)، (رسالة دكتوراه) إعداد/ محمد رضا حسين مصطفى، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، القاهرة.
١٣١- المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، للعينيّ، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م،
١٣٢- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
١٣٣- المقتضب، للمبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط/ الثانية ١٩٧٩م.
١٣٤- المقدمة الجزوليّة في النحو، للجزوليّ، تحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١٣٥- الملخص في ضبط قوانين العربية، تحقيق الدكتور/ علي بن سلطان الحكمي، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٣٦- منازل الحروف، للرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
١٣٧- منتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب، لابن الملا الحلبيّ، (رسالة ماجستير) إعداد/ عبد الجليل محمد عبد الجليل، كلية اللغة العربية بالقاهرة.
١٣٨- الموجز في النحو، لابن السراج، تحقيق/ مصطفى الشويميّ، وابن دامرجي، بيروت، ١٣٤٨هـ، ١٩٦٥م.
١٣٩- نتائج الفكر، للسهيليّ، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، مكة المكرمة.(بغير تاريخ).
١٤٠- النحو العربيّ ومناهج التأليف والتحليل، تأليف/ شعبان عوض محمد العُبيديّ، منشورات جامعة قار يونس ١٩٨٩م.
١٤١- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ/ محمد الطنطاويّ، مطبعة السعادة، ط/ الثانية، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
١٤٢- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمريّ، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٧٧م.
١٤٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطيّ، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.